

بِحکمتی فی اللہ عز وجل  
اللہ الہی منشیء و هذا من

الحمد لله الذي وفقنا لطبع هذا الكتاب الذي هربنا بالرشد والصواب

العقائد  
شرح  
فوائد الحموي

مکتبہ امدادیہ . ملتان

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ  
الَّذِي قَامَتْ شَرِيعَتُهُ عَلَى سَبِيلِ الْأَسْتِمْرَارِ وَالِدَوَامِ وَعَلَى الْأَوْصِيَاءِ الْمُسْتَخْرَقِينَ  
بِالرَّحْمَةِ وَالْإِنْعَامِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَزَوَاجِهِ وَالْأَمَامِينَ وَسَائِرِ الصَّوَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى  
يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَعَلَى الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ وَالْمُؤْمِنِينَ الطَّالِحِينَ ذَوِي الْأَحْزَامِ أَهْلِ بَيْتِ  
الْمَسْعُومِ عَنِّي بَعْضُ الْأَخْوَانِ الَّذِينَ كَانُوا مَقْصُورِينَ فِي الذَّهْرِ وَمَسْدُ لَيْلٍ فِي الْقَدَمِ إِذْ كَتَبْنَا حَاشِيَةَ  
هَدَايَةِ النُّحُوقِ وَكَانَ ذَلِكَ لِأَتَمِّ مَا نَأْتِيهِمْ وَلَمْ أَجِبْ لِدَعْوَتِهِمْ لِقَصَبِ وَفِي لَكِنِ بِمَا كُنَّا  
مَنْهُمْ فَشَمَّرْتُ عَنْ سَاقِ الْجِدِّ وَطَوَيْتُ كَمَا كُنْتُ نَحْوَهُمْ وَأَخَذْتُ الْقَلَمَ مَعْتَمِدًا عَلَى إِخْوَانِ  
الْأَجَلِ الْمَكْرُوبِينَ أَنْ يَغْطُوا عَثْرَ خَطِيئَتِي بِجَلْبَابِ الْعَفْوِ وَالْإِحْسَانِ وَيَسْتَرُوا غَوِيَّاتِ سَيِّئَاتِي  
بِرَدِّ الصَّلَاحِ وَقَلَمِ الْبَيَانِ وَحَرِيَّتِ تَمَارِيْتِي فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ وَفَوَائِدِ الضِّيَاءِ فِي الْمَنْهَلِ وَشَيْئَةِ  
الصَّادِقِ وَالْعَصْمَةِ وَالْعَصَامِ وَالْمُتَوَسِّطِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ حَاشِيَةَ عَبْدِ الْغُفُورِ وَالتَّكْمِلَةِ وَغَيْرِهَا  
رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ بِمِيعَاةِ اللَّهِ أَرْفَعُ الْقَلَمَ عَنِ الْخَطِيئَاتِ أَكْشِفُ عَنْ وَجْهِهِ الْمَعَالِي نَقَابَ الْأَشْتِبَاءِ  
وَالنِّيَانِ وَمَا النَّصْرَ إِلَّا بِاللَّهِ أَنَّهُ هُوَ الْمُوَفِّقُ وَالْمُعِينُ قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
أَبْتَدَأْتُ الْمَوْلُفَ بِهِ وَصَدَرَتْ سَأَلَتُهُ بِهَاقْتِلَاءِ بَكْتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَمَلًا بِالْحَدِيثِ الْوَاقِعِ  
فِي شَأْنِ التَّسْمِيَةِ حَيْثُ قَالَ كُلُّ أَمْرٍ دَعِيَ بِالْأَلْمِ يُبَدَّلُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ ابْتِرَاجُهَا  
عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَدَفْعًا لَوْ سَوَسَتْ الشَّيْطَانُ وَالْخَطَرَاتِ بِنَاءً  
عَلَى نِجَاتِ اجْتِمَاعِ الْقَوَاعِدِ عَلَى الْخَطَرَاتِ وَفِرْلَةِ الْإِفْرَامِ وَالْأَقْلَامِ وَرَجْعًا عَلَى الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ  
وَإِذَا بَلَّغْتُ الشَّيْطَانَ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَذُوبُ  
الشَّيْطَانُ كَمَا يَذُوبُ الرِّصَاصُ فِي النَّارِ وَرَغْمًا لِلْكَافِرِينَ الْمُضِلِّينَ عَنْ سَبِيلِ الْهَدَايَةِ

والرشاد حيث ابتدأ وابتداء اسماء ألقمتهم الباطلة والحصول كثرة الشافعين الحاصلين من حيث حروف التسمية عشرة فان الله تعالى يخلق بفضله بمقابلة كل حرف ملكا يسبح الى يوم الساعة للقارى بل بعد الساعة ايضا وللتبين والتبرك ولتتابعة الحديث القدسي حيث قال الله تعالى للقلم بعد خلقه اكتب مقدر الى فاول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم وغيرها من الفضائل التي جاءت في شأنه حيث ذكرها بعض الفضلاء نظم

|                        |                         |                        |                        |
|------------------------|-------------------------|------------------------|------------------------|
| بسم الله الرحمن الرحيم | كشت قم روز انزالی بهم   | بسم الله الرحمن الرحيم | هشت کبیر در بیت نهم    |
| بسم الله الرحمن الرحيم | در قیم ست ز بحر عظیم    | بسم الله الرحمن الرحيم | هشت بنا برت عذاب الیم  |
| بسم الله الرحمن الرحيم | قالش از نقص عقل شد سلیم | بسم الله الرحمن الرحيم | جوی هشت ست ز نیریم     |
| بسم الله الرحمن الرحيم | حصین ست دیور حیم        | بسم الله الرحمن الرحيم | کان علوم ست بر چشم میم |

وفي قوله جل بالحديث نظر من وجوه الاول ان التسمية ايضا امر وبال فينبغي ان يبتدأ به بتسمية اخرى اجيب عن بيان الحديث الواقع في شأنه فاول بقولنا كل امر ذي بال غير البسملة ولا يلزم ابتداء الشيء بنفسه واغیر جازرا ويلزم التسلسل في لا يقال ان القطع في التسلسل جازر فياتي بالا مور ثم يقطع لانا نقول ان التسلسل على نوعين حقيقي وهو ثابت بدليل ظاهر كما في حق البسملة وهو ذو بالية واعتباري وهو ما ثبت باعتبار الفاعل فالقطع انما يجوز في التسلسل الاعتباري لا في الحقيقي وههنا حقيقي تامل وانما جاز فيه القطع لان الفاعل لما اعتبر ترتيب تلك الامور جازان يعتبر قطعها ايضا كذا في بعض حواشي القطبي في قول الدور والتسلسل فاطلب هناك فان قيل هنا الحقيقي لان التسمية مشتملة على اسماء الله تعالى وهي حقيقي فالمشتمل عليها ايضا حقيقي فالتسلسل في المشتمل المذكور ايضا حقيقي وجوابه ان نفس المشتمل المشتمل حقيقيين جدا لكن ذكرها باعتبار الاعتبار ومغيب ونصائده فاذا انتفى الثاني انتفى الاول والثاني انه كثير من امور منسوبة بالية لا يبدء بها بالبسملة ولم يكن ابتداء لان لا يتره والمخبون كما في قوله تعالى ان شأنك هو الا بتر اجيب عنه بان المراد ههنا هو المعنى المجازي اي قليل لبركة تامل والثالث انه اسم من اسماء الله تعالى يبتدأ به كل امر ذي بال لان المفهوم من الحديث الواقع في شأنه الا ابتداء بسم الله تعالى باي اسم كان لا قوله بسم الله الرحمن الرحيم ولان المفهوم من الحديث هو الاخبار عن اسم الله

تعالى لاتعين بسم الله الرحمن الرحيم اجيب عنه بوجهين الاول بالمنع يعنى  
ان لا نسلم ان الحديث هكذا كل امر في بيال لم يبدء باسم الله فهو ابتداء بل هكذا كل  
امر في بيال لم يبدء بسم الله الرحمن الرحيم بزيادة الباء على الباء في تعين بسم الله الرحمن  
سلمان الحديث باسم الله فالمراد من الاسم هنا هو هذه الكلمة لا غير على سبيل  
ارتكاب الاضافة البيانيتا من قول بسم الله جار ومجرور كل جار ومجرور لازم المتعلق  
لا ارتباطه بخوله بشئ اخر فاذا كان متعلقا بظاهرا يسمى ظرفا لغوا لعدم احتياجه الى  
المقدر وان كان متعلقا بمقدرا يسمى ظرفا مستقرا احتياجه الى ذلك المقلد والاستقرار  
هو الاحتياج فاذا احتاج الى المقدر فالاصل ان يقدر من الافعال العامة لشمولها جميع  
الافعال الا اذا وجدت القرينة الصارفة هنا فيقدر لها متعلق مما يقتضى المقدم  
تاقل فاليسئلة هنا ظرن مستقر متعلق فعل من الافعال الخاصة وهي ابتداء  
عند البصريين ويكون الفعل متأخرا ووجه تقدير الفعل ان المتعلق عامل في  
الجار والمجرور والفعل اصل في العمل من الاسم لوضعه على العمل فاذا وجب  
التقدير فالاصل اولى ووجه تاخر ابتداء باسم الله تعالى لانه لو قدر ما متعلق ويقال  
ابتداء باسم الله تعالى الى اخره فلا يلزم الا ابتداء باسم الله تعالى بل بالفعل و  
هو لفظ ابتداء في محل بالعرض فان قيل الا ابتداء باسم الله تعالى في صورة التأخير ايضا  
لم يوجد لان لفظ الاسم ليس اسم الله تعالى بل هو لفظ الله او الرحمن الرحيم وغيرها  
قلنا الامر كذلك الا انه لو قال يا لله لم يتاخر الفرق بين اليمين واليمين وههنا  
كلام طويل ذكر في رسالة البخاري على الفوائد الضيائية فاطلب هناك انتهى فيكون  
التسمية جملة فعلية باعتبار المتعلق عند البصريين كما ترى وعند الكوفيين جملة  
اسمية لانها وقعت في محل الخبر فيكون التقدير هكذا ابتداء ثابت باسم الله  
تعالى فيكون متعلقا باسم مقدما عليه وجهان الجار مع المجرور وقعت في محل  
الخبر من المبتداء والاصل فيها افراد وان جاز الجملة وانما صار الافراد اصلا لعدم احتياجه  
الى الرابط بخلاف الجملة فانه لا بد فيها من العائد حتى يربطها بالمبتداء لان الجملة  
مستقلة بنفسها لا يقتضى ارتباطها بما قبلها الا بالعائد نحو زيد قام ابوه  
ووجه الاستقلال انها مشتملة على المحكوم عليه والنسبة الحكمية وعلى  
الحكم وامّا وجه التقدير فانه المتعلق عامل مع اتفاق الجار والمجرور والفعل  
مقدم على المعمول فان قيل فعلى هذا يلزم ايراد العاملين على معمول واحد

وهو غير جائز قلنا ان المتعلق عامل في الكلام اغنى الجار والمجرور ثم الجاء عامل في المجرور  
وحده فيكون معمول المتعلق كلا ومعمول الجار جزء فلا يلزم ايراد العاملين على  
معمول واحد انتهى ثم في قول الرحمن الرحيم يجوز فيه ثلاثتا وجهها بالخبرية عن الابتدء  
المحدوث اي هو الرحمن الرحيم ونصبها بالمفعولية للفعل المقدر وهو اعنى تقديره  
اعنى الرحمن الرحيم وجرهما على الصفة واعلم ان المشهور في مقام المدح الترقى  
من الادنى الى الاعلى كما يقال فلان عالم فياض جواد نحرير وتركيب بسم الله الرحمن  
الرحيم خلاف مقتضى العقل والقياس لان العقل والقياس يقتضيان ان يكون الرحيم  
اولا ثم الرحمن ثم الله حتى يحصل الترقى من الادنى الى الاعلى ولكن الله اعلم باسرار هذا  
التركيب قول الحمد لله ابتداء بحمد الله اقتداء بكتاب الله تعالى وعملا بالحديث الواقع في  
شأنه حيث قال كل امرئى بال لم يبدأ بحمد الله فهو اقطع واجزم واجراء لطريق  
السلف غيرها من الفضائل التي جاءت في حق الحمد فان قيل الا ابتداء لا يكون  
الا بشئ واحد لا بامور متعددة فكيف يصح العمل بالحديثين اوجب عنهما بازا ابتداء  
على نوعين حقيقة وايضا في الحقيقة هو الذي يكون مقدما على المقصود وغير المقصود  
والاضا في الذي يكون مقدما على المقصود ومتاخرا عن غير المقصود فالمراد من الحديث  
الواقع في شأن التسمية هو الابتداء بالحقيقة ومن الحد الواقف في شأن التمجيد الابتداء  
الاضا في وانما لم يجعل على لعكس لان الابتداء بالحقيقة اصل بالنسبة الى الاضا في  
والتسمية اصل بالنسبة الى التمجيد لان التسمية مشتتة على اسماء ثلاثة لله تعالى  
والتمجيد على احد فاللائق للابتداء بالحقيقة التسمية دون التمجيد تامل فان قيل  
هذا التوجيه جار في التمجيد ايضا بان يقال الحمد لله الرحمن الرحيم اوجب عنه الامر  
كذلك الا ان فيه تغييرا لاسلوب ذا غير جائز اي غير حسن ثم الحمد في اللغة هو الشان  
باللسان سواء كان يتعلق بالنعمة او لا وفي الاصطلاح هو فعل نبئ عن تعظيم المنعم لكونه  
سواء كان باللسان على قصد التعظيم اي تعظيم المجدوسواء كان باللسان او بالجنان وبالاركان  
قول الله في اللغة معبوبرحق وفي الاصطلاح هو اسم لذات واجب الوجود المستجوع  
لجميع المحامد وصفات الكمال المنزهة عن النقصان والزوال فهذا المعنى لا يصدق الا  
على الله تعالى خاصة فيكون معنى الحمد لله كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد  
كان صدرا ولم يصد مختص بالله تعالى فالتمجيد بهذا المعنى مختص بالله واما التمجيد  
الذي لا يكون بهذا الطريق فهو غير مختص ببعض دون بعض بل يصلح

للامير العادل والمرشد ولاستاذ وغيرهم فان قيل الحمد كلام واحد فكيف يسبح  
 فيه هذا المعنى اى التعميمات الثلاثة والتخصيص الواحد الا اول تعميم الحمد بان يكون  
 قلبا وكثيرا والثاني تعميم الزمان بان يكون من الاول الى الابد والثالث تعميم المحامد  
 من اى حامد سواء كان من الملائكة او غيرهم والرابع تخصيص الحمد بالله تعالى اجيب عنه  
 بان جنسية الحمد يفهم من الالف واللام لان اللام فيه للجنس ولا استغراق وتعميم الزمان  
 من الجملة الاسمية لان الجملة الاسمية لا تدل على الزمان من الازمنة الثلاثة بل يعم  
 وتعميم المحامد من عدم ذكره بالخصوصية لعدم ذكر الخاص يدل على لعاملان ترك  
 القيد مبنى على الاطلاق واما التخصيص فيفهم من اللام لان اللام في لله لام الجارة  
 وهو للتخصيص تامل فان قيل لم قال الحمد لله ولم يقل لله الحمد مع ان تقديم  
 الوصف على الذات غير جائز اجيب عنه بوجهين الاول اذا كان الوصف مختصا  
 بذلك الذات فيجوز تقديم ذلك الصفة المختصة بذلك الذات الثانية اذا كان المقصود  
 بالبيان بيان الوصف وذكر الذات لاجل تعلق الوصف به لا لتقصيد فيجب تقديم  
 الوصف على الذات ايضا لان الوصف ان كان صفا لکنه صار مقصودا والذات وان كان  
 ذاتا لکنه ليست بمقصود مقدم على غيره تامل واما لم يقل الشكر لله مع ان صيغة  
 الشكر ههنا نسبي اخرى لان التاليف نعمة من نعماء والشكر واجب بمقابلة النعمة اجيب  
 بوجهين الاول ان صيغة الحمد اذا كان بمقابلة النعمة فهو الشكر بناء على ما قيل كل شئ  
 اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير كالتيمم في محل لوضوء له احكام الوضوء والثاني ان  
 الشكر مختص بمقابلة النعمة لا غير والحمد عام والله سبحانه اليبق بالحمد سواء كان الحمد  
 بالنعمة اولا واما لم يقل المدح لله لان الحمد مختص بذى العلم والمدح عام متعلق بذى  
 العلم وغيره كما يقال مدحت اللؤلؤ على الصفاء فهنا وقعت لغير ذى علم ومدحت السلطان  
 بالعدل وهو لذى علم والله سبحانه عليهم بصيرته انتهى وانما قال الله ولم يقل الرحمن الرحيم  
 لانه اسم ذاتى وما سواه صفاتى فالاسم الذاتى اشرف من الاسماء الصفاتى لانه بمنزلة  
 المفرد واسم الصفات بمنزلة المركب للدلالة على لذات مع الوصف بخلاف الاسم  
 الذاتى فانه يدل على الذات فقط والمفرد اشرف بالتقديم من المركب لانه اسم جامع  
 لجميع اسماء الله تعالى ذاتية كانت واصفاية تدل على الذات المستجمع لجميع المحامد  
 وصفات الكمال لان الايمان كما وجب بالله تعالى وبوحدانية كذلك يجب بجميع صفات  
 الله واسماءه حتى ان الرجل اذا انكر صفة من صفات الله تعالى لم يكن مؤمنا كذا في عمدة

الإسلام فلو لم يكن اسما جامع لجميع اسماء الله تعالى لم يكن قائل لا اله الا الله محمد رسول  
 الله مؤمنا ومسلما لا ته ليس فيه ذكر جميع اسماء الله تعالى والامر بخلافه فنعلم ان اسم  
 الله جامع لها كذا في العقيدة **رب العالمين** صفة الله مضاف الى العالمين اضافة معنوية  
 لان معنى الرب ههنا على الاستمرار وكل ما هو لا مستمر فهو من قبيل الاضافة المعنوية  
 لان الرب وان كان بمعنى الرب اسم فاعل ههنا الا انه بمعنى الماضي الكائن في ضمن  
 الاستمرار نحو قوله تعالى خالق الليل والنهار واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل  
 فيما بعده فلا يكون مضافا الى معمولها ولا زه بعد التحقيف بمنزلة الاعلام الغالبة فصار  
 كالاسم لا الصفة والشرط في اضافة اللفظية كون المضاف صفة مضافة الى معمولها  
 كذا في النجد اني ثم الرب في اللغة پر درنده را گویند و مالك را نیز گویند وفي الاصطلاح  
 هو الموجود المبني وقيل لا يفتى وقيل هو الذي يبلغ كل شئ الى كماله ولم يعلم ببلوغه  
 انتهى العالمين جمع العالم والعالم ما سوى الله واما سمي ما سوى الله عالم لان لفظ  
 العالم مأخوذ من العلم وهو العلامتة وما سوى الله عظمة على جود الله تعالى فان  
 قيل اذا كان لفظ المفرد يدل على جميع ما سوى الله فلا حاجة الى جمعه **اجيب**  
 الامر كذلك لان ذكر الجمع لكثرة انواع العالم و اجناسه فان قيل الجمع بالواو والنون  
 مختص باولى العلم وما سوى الله على نوعين ذي علم وغير ذي علم فجمع العالمين بالواو والنون  
 ههنا ليس بصحيح اي ليست في محله **اجيب** هذا باعتبار غلبة ذي علم على غيره لان  
 ذي العلم اشتهر من غيره او يكون هذا الجمع من اجموع الشاذة كسنيين وارضين ونحوها  
 فامل وقيل انما سمي مخلوق الله تعالى علما لان العالم هو التغير والمخلوق يتغير من  
 حالة الى حالة اخرى انا فاننا **قول** رب العالمين يجوز فيه ثلاثة اوجه بالجر على انه صفة  
 الله والموصوف به و لا يقال انه لا يصلح تصادف بالان لفظ الله معرفة ولفظ رب  
 تذكرا لانا نقول هذا اذا فرض اضافة الرب الى العالمين اضافة لفظية لان الاضافة  
 اللفظية لا تفيد الشئ الا التحقيف اما اذا كان من قبيل الاضافة المعنوية فلا اشكال  
 فيه وكذلك لا غير لان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال  
 كقوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض وفي ضمن الاستمرار كقوله تعالى لا اله الا  
 الله خالق الليل والنهار وجبت الاضافة الى ما بعده اضافة معنوية فيصير كونه علما  
 كذا في الفوائد الضيائية في بحث اسم الفاعل تامل ويجوز بالرفع على الخبرية  
 للمبتدأ المحذوف وهو ويجوز بالنصب بالمفعولية للفعل المقدر هو اعني

قول العاقبة للمتقين اي خيرا العاقبة للمتقين على حذف المضاد والا فالعاقبة  
 متناولة لتحير والشر ولا يصح شره للمتقين هذه جملة اعتراضية وقعت لبيان نكتة  
 وهي اما اشارة الى ان التقوى عمدة من بين الاعمال واشارة الى ان النجاة من المهلك  
 يوجدان الدرجات ليس الا بالتقوى واما الدفع الوهم المستفاد من كلام سابق حيث  
 قال الحمد لله رب العالمين توهم ان الله لما كان رب العالمين كان خيرا العاقبة للعالمين ايضا  
 فدفع بقوله والعاقبة للمتقين واما للتصريح بان خير درجات الاخرة للخاشعين بدليل  
 قول عليه الصلوة والسلام لو كان للعلم شرف بدون التقوى لكان الشيطان اعلى  
 منزلة واما للتخصيص بعد التعميم فالنبي عليه الصلوة والسلام اتقى لا تقياء وانه  
 الصالحا مفا ذكر النبي عليه الصلوة والسلام في جميع المتقين ثم خصصه بالصلوة  
 عليه من سائر الانبياء لكمال المدح والتثنية الى صرف الهمة نحو التقوى قال  
 يعقوب چرخي في تفسيره قرأت كتاب الله تعالى مع التفسير سبع مرات ولم اجد في آية  
 من الآيات وعد الجنة النعيم والاجر الكريم والفضل العظيم للمحاج والغزاة والعالم ببلاد  
 العمل الصالح الا في حق المتقين ثم خير الدرجات العاليات المتعلقة بالاعمال الصالحة  
 للمتقين واما الدرجات العاليات المتعلقة بفضل الله تعالى فتم سائر المؤمنين والمؤمنات  
 والمسلمين والمسلمات المتقين جمع المتق وفيه اقوال العبد في تفسيره ما جاء في كتاب  
 الله تعالى الذين يؤمنون بالغيب يقيمون الصلوة ومارقنهم ينفقون وقيل مزافا قال  
 قال الله واذا سكت سكت الله وقيل لذي لا يرى نفس خيرا من احد قيل هو الذي  
 يتقى الشرك وكسب الكبار كذا في الرسالة الصوفية انتهى ثم العاقبة مبتدأ محذوف المضان  
 والمجار مع المجرور خيرة قول الصلوة والسلام على رسول الله والرحمة وافاضة الخير من الرزق  
 المعبود نازلة على نبيه المجرود واعلم ان الصلوة مع التسليم ثابت على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالنقل العقل والنقل في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
 ويقول عليه الصلوة والسلام خصوصا في بركات منها اذا ذكرتم الله فاذكروني معه واما  
 العقل فلان العبد بعيد من الله تعالى سبحانه غاية البعد فلا يد هناك من الواسطة حتى  
 يصل لنا الرحمة من ذلك الفيض لان اصابة الفيض لعالي المستفيض السفلى البعيد  
 لا يكون غالب الا بالواسطة فان قيل هذا مناقض لما جاء في الآية الكريمة نحو قوله تعالى  
 فمن اقرب اليه من حبل لوريد فاذا كان الرب اقرب الى العبد من الحبل فكيف يكون العبد بعيدا  
 من الله تعالى سبحانه فاجيب عنه بان الله تعالى قريب الينا بلا شك وريب بالنظر



الى قدرته والعبد بعيد منه بالنظر الى عدم الاعمال اللائقة بحال العبودية لله تعالى  
 فيكون قريبا من جهة وبعيدا من جهة اخرى فلا تناقض بينهما لان في التناقض تشترط  
 ثمانية وحدات اتحاد المكان والزمان والموضوع والمحمول وغيرها مما جاء في يد الميزان  
 فاطلب هناك فانقيس للصلوة معنيان لغوي واصطلاحي اما اللغوي فحقيقة في  
 الدعاء وفي التسليم والاستغفار والرحمة فجاز عند السيد الشريف رح وحقيقته في تحريك  
 الصلوة عند صاحب الكشاف <sup>من جانب الوحوش والطيور</sup> وفي الاصطلاح هي الاركان المخصوصة والافعال  
 المخصوصة فاي من المعنيين يراد ههنا لا يصلح لانه ان اريد المعنى الاصطلاحي فيكون  
 المعنى والصلوة والسلام عليه اي باشد نماز بان حضرت رسول صلعم وهو غير جائز  
 لان هذا عهد عليه ان اريد المعنى اللغوي فجاز ويجوز ان يراد بالجمع او يراد واحد فان اريد  
 الجمع فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وان اريد احدها فلا بد للقرينة وههنا لم يوجد  
 القرينة تامل **عنه** الامر كذلك الا انه اريد من الصلوة ههنا عموم المجاز وهو اي  
 عموم المجاز الذي هو اعم من الحقيقة والمجاز اي يشتمل لهما وهو افاضة الخير وايصال  
 النفع الى النبي **عنه** كذا في بعض الشرح **فان قيل** اذا كان الصلوة حقيقة في  
 الدعاء قباي المناسبة يستعمل في الاركان المخصوصة **اجيب** بان يقال للصلوة  
 صلوة تشبها للداعي بالمصلي في التخشع فيكون مجازا مستعارا واذا كان الصلوة حقيقة  
 في تحريك الصلوة باستعماله في الصلوة لوجود التحريك فيه ثم في الدعاء تشبها للداعي  
 بالمصلي في تخشعها فيكون في الصلوة مجازا مستعارا في الدعاء استعارة **فان قيل**  
 الدعاء اذا استعمل مع كلمة **عني** فيكون **بمعنى** الشر والصلوة **بمعنى** الدعاء لانه المتبادر  
 فلا يصلح الشر على النبي عليه السلام **اجيب** **عنه** هذا اذا كان على صلة للفظ الدعاء صرحا  
 كما يقال دعاء عليه ههنا ليس كذلك لانه ههنا صلة للفظ الصلوة صرحا لا للدعاء ثم  
 الصلوة مبتداء والسلام عطف عليه الجار والمجرور خبره والرسول فعول **بمعنى** المفعول  
 اي فرستاده شدة لغة وفي الاصطلاح هو انسان بعثه الله تعالى الخلق لتبليغ احكام  
 الشريعة معه كتاب متجدد وانما قال هو انسان ولم يقل هو من كبريته الله تعالى  
 لميتناول بعض افراد النساء ايضا كما في بعض الاحاديث جاءت على قاطبة الزهراء <sup>رض</sup>  
 وكذا في حق عائشة رضي الله عنها وكذا في حق مريم ايضا لكنها غريب كذا ذكر المولوي  
 قدس سره العزيز قول محمد اما بدل عن الرسول او عطف بيان له هذا اذا كان مجرورا  
 واما اذا كان رفوعا فهو خبر مبتدأ محذوف اي هو محمد ثم هو في اللغة ستودة شدة

اعلم ان المجاز على  
 فبين مستعار  
 من اجل ان  
 كان فيه علاقة  
 التشبيه فاستغنا  
 وان لم يكن كذلك  
 فدرسل الاول  
 على اربعة اقسام  
 والثاني على اربعة  
 وعشرين فسمي  
 وبانته البيان  
 مع فيه انه  
 اذا اريد  
 المجاز فمستعمل  
 درود لهذا  
 نبت برود عموم  
 المجاز هو ان  
 بماد المعنى  
 الثالث بحيث  
 يكون المعنى  
 الحقيقي للمجازي  
 كل ما جازي  
 منه

وفي الاصطلاح هو علم لرسول الله ابن عبد الله المطلب بن الهاشم بن عبد المناف القرشي  
الابطي للضري قامت شريعته الى القيامة قول وعلى الرواحب باجمعين الى افاضة  
الخير من رب المعبود نازلة على الرواحب ثم الصلوة على اله ايضا ثابتة بالنقل والعقل  
اما النقل فلقول عليه السلام من ذكرني ولم يذكرني فقد جفاني اما العقل فلان كون  
رسول الله في غاية الكمال بالنسبة للينا فلا بد من اسطة والرواحب الذين فاضوا  
منه بحظ جسيم اقرب اليه من الال على نوعين حسبي ونسبي فالمراد ههنا نسبي يجعل  
الواسطة بيننا وبين النبي عليه السلام قيل اصل الال اول على وزن فعل قلت  
الواو والفائمه سمي بالقرباء لرجعهم اليه الال هو الرجوع وقيل اصلا هل بدليل تصغيره  
على اهيل بدلت الهاء همزة ثم الهزرة الفائمه استعمال الال في الاشراف ومن لحظ في الدنيا  
فقط كفرعون واستعمال اهل يعم الاشراف وغيرها قول واصحابه جمع صحب وصحب  
لا صاحب بناء على ان الفاعل لا يجمع على فعال وهو الذي شرف بصحبة النبي عليه السلام  
مع الامان ولو كان ساعة فبين الال والاصحاب عموم وخصوص من وجه فاطلب في  
كتب الفقهاء قول اما بعد كلمة اما للشرط ويستعمل بوجهين احدهما للاستيناف  
فيما لا يكون قبله اجالا خارجا ولا ذهنا كما الواقعة في اوائل الكتب وثانيها للتفصيل  
اجل المتكلم ذكره في الخارج او في الذهن ههنا للاستيناف لعدم سبق الاجال تأمل كلمة  
بعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم لجبرا لنقصان  
الذي هو حذف المضاف اليه عوض عن الضمة اذ التقدير هكذا اما بعد البسمة  
والحمد لله والصلوة فحذف البسمة والحزلة والصلوة وعوض عن الضمة عنده ليكون جيرة عن  
تأمل ثم في كلمتا ما من اهب فعند الخليل اصله مهما ابدلت الهاء همزة لقرب  
هزجها فصار ما ثم قدم همزة على الميمين لاقتضائها الصدارة وحركت فصار ما ثم  
ادغم الميم في الميم فصار ما ويرد على هذا المذهب ان مهما اسم الشرط وكلمتا ما حرف  
الشرط فخرج الشئ عن ذاته بلا ادغام غير معروف قلنا معهود قيل صارا لطين خذفا  
وعند سيبويه كلمة براسها لا فها حرف والاصل في الحرف عدم التصرف وهذا المذهب  
هو الاولى وعند البعض اصله ان زيدت بعده ما كما يتراد بعد سا ثر ادوات الشرط  
فصار ان ما ثم ادغم النون في الميم لقرب النون الى الميم في المخرج فصار ما ثم ابدلت  
كسرة همزة فتحة لتلايلتبس بكلمة اما للقرين فصارت اما وقيل اصله ما ما فكرهوا  
تواني الميمين ابدلت الالف همزة ثم قدمت ثم ادغمت فصارا لما وقيل غير ذلك انتهى

والمعنى اما يكن من شئ بعدا لبسمة والحد لة والصلوة فهذا مختصر فحذف فعل الشرط  
 لدلالة حرف الشرط عليه فصارا ما بعد البسمة ثم حذف المضاف اليه للاختصار  
 والايجاز وعوض عنها الضمة فصارا ما بعد فهذا المختصر فالعامل في كلمة بعد هو فعل  
 الشرط المحذوف قوله فهذا مختصر اي ما تقر في الذهن او فيما بين الجنتين باعتبار  
 الاحاقية فهذا كتاب مختصر بناء على ان المختصر صفة لا بد لها من الموضوع فلا يرد  
 ان استعمال هذا هنا ليس محله اذا الشرط في استعماله ان يكون في المحسوس والكتاب  
 هنا ليس محسوسا لانه يجاب بان المحسوس على نوعين حقيقه وحكي فكل ما تقدر  
 في الازهان فهو في حكم المحسوس انتهى لانه هو في حكم الشخصا وفيه كلام طويل ذكره  
 في الرسالة البخارية فاطلب هناك حاصله ان ما يحضر ببال الرجل فهو ليس محسوسا فقوله  
 هذا مبتدأ ومختصر خبره وقوله مضبوط صفة المختصر ولهذا لا يجوز تانيته يعني لا يقال  
 مضبوطة وفي بعض النسخ مضبوطة وهو سهل من قلم الناسخ اي محفوظ عملا يعني وعملا  
 لا يليق في النحوي في علم النحو فيكون المختصر مظهر فاو النحو ظر فاجمعت فيه اي في هذا المختصر  
 مرهات النحوي مقصودات النحو فيكون المختصر ظر فاو النحو مظهر فاو ان قيل الشئ الواحد  
 لا يكون ظر فاو مظهر فاو في حالة واحدة فكيف يصح كون المختصر ظر فاو مظهر فاو اجيب  
 بان قوله في النحو محذوف الضمير المجرود تقديره فيه النحو فيكون المختصر ظر فاو في الحالين فان قيل  
 فعلى هذا قوله فجمعت فيه يكون مستندا كالفائدة تحت كالا يخفى واجيب بان هذه  
 العبارة اما تفسير لما قبلها اول دفع التوهم المستفاد من الكلام السابق لانه لما قال مضبوط  
 في النحو توهم ان المختصر لا يكون مختصرا بل يكون مطولا اذ النحو يشمل مرهات والزوائد  
 فدفع هذا بقوله فجمعت فيه مرهات النحوي مقصودات النحو لا زوائد فان قيل لفظ  
 المرهات مفعول لقوله فجمعت فكيف يصح فيه الكسر وهو مكسور واجيب بان لفظ المرهات تصيغه  
 جمع المؤنث السالم وفيه النصيب تابع للجر كما سيأتي ذكره في صن الاعراب قوله على ترتيب الكافية  
 ترتيب هذا المختصر الى ترتيب الكافية ليكون عمدة في القواعد الكافية اولان يقع عظيمها  
 في الازهان لان اسناد الشئ الى امر عظيم يوجب عظمت ذلك الشئ يقال للكعبة هذا بيت الله  
 انه لا بيت لله تعالى ونسبتها اليه للتعظيم انتهى يعني كما ان الكافية بحث الاسم ولا تبحث الفعل ثم بحث  
 الحرفه كما ان في مباحث الاسم المرفوعات اول ثم المنصوبات ثم المجرورات كذلك في هذا المختصر انتهى فان  
 قيل كثير من المسائل ذكرت في الكافية ولم يذكرها كمسئلة تضمن المبتدأ مع الشرط وكذا تضمن الخبر  
 المفرد والصد الكلام وكسئلة اضافة اسم التدرج المركب الى المركب وحكم اسم الفاعل من اسماء العلة نحو التا والواحد

ان هذا التوهم  
 منات لقوله  
 فهذا مختصر  
 مضبوط كما  
 في قوله  
 على ترتيب الكافية  
 اي حاصل على  
 ترتيب مباحث  
 الكافية مثل  
 والفعل والحرف  
 وانواعه مثل  
 في الامور الجزئية  
 كما يشهد به  
 مفهوم الترتيب  
 او على بعض ان  
 ما كان في هذا  
 المختصر فهو على  
 ترتيب الكافية  
 لا اعتراض هذا  
 حصل مقال  
 الشارح

قريش  
 خاصة  
 والعقل  
 كون  
 ضوا  
 جعل  
 بيت  
 صغير  
 الدنيا  
 حيب  
 لام  
 في  
 عن  
 ب  
 ت  
 ف

والثالث وكذا غيرها ما قلنا يمكن ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية اجيب عنه  
 الامر كذلك ان هذا الترتيب بالنسبة الى ما ذكر في هذا المختصر لا بالنظر الى جميع  
 ما ذكر في الكافية لانه يسمى هذا الكتاب بالمختصر والمختصر ينافي لجميع ما ذكر  
 في الكافية لانه لم يكن مختصرا فان قيل مسئله المنادى مؤخر عن مسئلة التخيير  
 وعن ما اضمرا عمله في هذا المختصر وعلى ذلك لا يكون على ترتيب الكافية لان هناك  
 مسئله المنادى مقدم وكذا احد الاسم والفعل والحرف مع خواص كل واحد منها  
 ذكرت في هذا المختصر في صدر الكتاب لم يذكر في صدر الكافية بل يكون هناك  
 حدا لاسم وخواصه في موضعه وحدا لفعل مع خواصه في موضعه ايضا وكذا  
 الحرف وكذا مقدمة الكتاب من تعريف النحو وغرضه وموضوعه مذكور في المختصر  
 ولم يذكر في الكافية مقدمة الكتاب وكذا غيرها من المسائل تامل فيما بالجملة لا يكون  
 ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية قلنا الامر كذلك والجواب من الاول ان المراد  
 بالترتيب المذكور ترتيب الاقسام والابحاث الكلية لا ترتيب المسائل الجزئية بالترتيب  
 بالنظر الى الاقسام والابحاث الكلية كذلك تامل واما الجواب عن الحد وخواص  
 فلا نسلم انها لم تذكر في صدر الكافية بل هناك ايضا مذكور حكما لتفهمها و  
 تصورها في ضمن دليل المختصر حيث قال صاحب الكافية وقد علم بذلك حد كل  
 واحد منها فيكون ترتيبه ايضا كترتيب الكافية لكن يشك في خواص لفعل الحرف  
 لانها ذكرت في هذا الكتاب صدرها وفي كتاب الكافية في بحثه اللهم الا ان يجاب ان  
 ذكر خواص الفعل الحرف هنا متتابعة خواص الاسم والله اعلم بالصواب اما الجواب  
 عن مقدمة الكتاب فانها توطية وتمهيد للشروع في علم النحو فلا يكون من مسائل  
 المختصر ولا من مسائل الكافية بل يكون كجملة معترضة فيكون في حكم السقوط  
 فكان ترتيب هذا المختصر ايضا كترتيب الكافية تامل ثم الترتيب في اللغة ساختن شئ  
 وفي الاصلاح وضع كل شئ في مرتبته وقيل جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها  
 اسم الواحد يعتبر في مفهومها النسبة بالتقديم والتاخير ثم كلمة على في قوله على  
 ترتيب الكافية هنا بمعنى الباء لان المعنى هنا على الاصطلاح على الاستعلاء تامل  
 تقديرا فجمعت فيه هيات النجوم كما ملتصقا بترتيب الكافية والجار مع الجر وظرف  
 لغو لقوله فجمعت انتهى اعلم ان التاء في الكافية اما التانيث الموصوف المقدر في  
 الرسالة الكافية واما اللها في لغة كتاء نسا بتواها للحكاية بيان المصنف ربح حكى هذا اللفظ من

له عبادات  
 المؤلف للمركبة  
 اعلم ان  
 سوان بالتقديم  
 او التخيير  
 في  
 والمركبة

من موضع اخر ولما اُسْمِيَتْ بان كان من حروف الكلمة لانه نقل من الوصفية الى  
 الاسمية قول مَبُوبَا ومَفْضَلًا حَالًا ن من فاعل قوله فجمعت هذا على تقدير اسم  
 الفاعل فيكون المعنى جمع كرد مهمات رادران حالتيكه باب باب كنده وفصل  
 فصل كنده بود من ان مهمات را والعامل فيها لفظ جمعت ويحتمل ان يكون على  
 صيغة اسم المفعول فيكونان حالين عن المهمات والضمير المجرور في فيه فيكون المعنى  
 هذا جمع كرد من مهمات رادرين مختصر دَرَان حالتيكه ان مهمات باب باب  
 وفصل فصل كرده شده بود انتهى قول بعبارة واضحة الجار والمجرور متعلق بقوله  
 مَبُوبَا ومَفْضَلًا وقوله واضحة صفة لعبارة الوضاحة ما يفهم منه المعنى ببادى  
 النظر وباول النظر كانه لدفع الوهم لانه لما قال على ترتيب الكافية لتوهم ان  
 عبارته كذلك فقال بعبارة واضحة لا بعبارة الكافية لانها مغلقة قول مع ايراد  
 الامثلة في جميع مسائلها الطرف مع المضاف اليه متعلق بقوله واضحة او صفة  
 لعبارة ايضا باعتبار المتعلق تقديره بعبارة واضحة كائنة مع ايراد الامثلة وكلمة  
 في في قول في جميع مسائلها بمعنى الاملان المعنى هنا على الاختصاص من قبيل  
 الجمل للفرس لا على الظرفية تامل والمسائل جمع مسئلة وهى صيغة ظرف من باب  
 سال يسال وهى فى اللغة جاي سوال ووقت سوال وفى الاصطلاح اسناد الامر  
 الى الله سبحانه وتعالى او الى النبي عليه السلام او الى راي المجتهدين على الانفراد  
 او بطريق الاجتماع تامل وان شئت الاطلاع عليها فانصرف الى كتب الفقهاء **وقال**  
**قيل** الضهير فى مسائلها راجع الى المختصر وهو مذكر والضهير مؤنث فلم يوجد المطابقة  
 بين الضهير والمرجع وهو شرط فى الضهير الغائب دور الخطاب والمتكلم اجيب عنه  
 الضهير الراجع الى المختصر باعتبار الكافية بمعنى ان مسائل هذا المختصر مسائل كافية  
 فيكون المختصر كالكافية مؤنثا **وقال** قيل الكافية ليس بمؤنث بل هو مذكر  
 لان التاء فيه ليست للتانيث بل هى للمبالغة كما تقر **اجيب** عنه الامر كذلك لان  
 وضعها للتانيث فلم يخرج عن معنى التانيث فى حالة المبالغة ايضا ولهذا لا يطلق على الله  
 تعالى علامة مع انه جدير واخرى للمبالغة لشأبة التانيث فيه تامل كذا قال **عبد**  
**او** يجاب عنه بان الضهير راجع الى الكافية لا الى المختصر لان مسائل المختصر مثل مسائل  
 الكافية فايراد الامثلة لمساائل الكافية ايرادا لمشأبة لمساائل المختصر ايضا لان اسناد  
 الشئ الى مبادى الشئ اسناد الى ذلك الشئ تامل ويجاب بان الضهير راجع الى المختصر

باعتبار الرسالة انتهى قول من غير تعرض الى الأدلة والعلل الجار والمجرور متعلق بقوله  
 مع ايراد الامثلة ثم التعرض والاعتراض بمعنى واحد هو الاقدام على الشيء والاحتراز والاعتراض  
 ايضا بمعنى واحد هو الرجوع عن الشيء فالمعنى هكذا اي من غير اقدم للادلة والعلل  
 والادلة جمع دليل والدليل في اللغة لغة تأييد وفي الاصطلاح ما يلزم من العلم به  
 العلم بشئ اخر فيكون الدليل من قبيل الشئ المفرد عند المحققين وعند المنطقيين  
 هو قول تركيب من المقدمتين يفيد العلم على المطلوب والعلل جمع علة والعلتني  
 اللغة هي المؤثر وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه وجود الشئ اي المعلول او يتوقف وجود  
 المعلول عليه فالمراد ههنا من الدليل ما هو عند الحكماء فتأمل قول لئلا يشوش ذهن  
 المبتدى التشويش پریشان کردن والذهن في اللغة الفهم وفي الاصطلاح هي قوة  
 موجودة في جنان الانسان تنقش فيها المعنى والمبتدى في اللغة اغاز كندة وفي  
 الاصطلاح هو الذي شرع في الجزء الاول للشئ مع قصد تحصيل باقى الاجزاء وهو على  
 نوعين طبعي واكتسابي فالطبعي هو الذي يكتب المسائل بطبعه وفهمه واكتسابي هو  
 الذي يكتب المسائل من الغير كالتلاميذ من الاستاذ والمراد ههنا اكتسابي لا طبعي  
 تأمل قول ذهن المبتدى اما منصوب على انه مفعول ليشوش وفاعل ضمير راجع الى  
 الأدلة والعلل بطريق الانفراد ورفوع على انه مفعول لم يسم فاعله ليشوش مضاف  
 الى المبتدى اضافة معنوية والمعنى من غير تعرض للادلة والعلل لئلا يشوش ذهن المبتدى  
 الاكتسابي لقصور ذهن المبتدى الاكتسابي في هذا المقام قول عن فهم المسائل وذلك  
 لانه لو اشتغل بالمسائل ثم بالدليل والعلل يتشوش ذهنه عن فهم نفس المسئلة لان  
 ذهن المبتدى الاكتسابي قاصر لا يسمع مجموع هذه الامور الثلاثة لاعدام العلم عليهما  
 اي على الدليل والعلل والالف واللام في المسائل عمدي راجع الى المختصة وعوض عن  
 المضاف اليها مسائل المختصة تأمل قول سمي يسمي هذا المختصر هداية النحو والباء زائدة لان  
 باب سمي يسمي متعدد بنفسه الى المفعولين احدهما الضمير المتصل بتاثيره الهدايتور يادته غير  
 قياسية اذا القياس ان يكون في حيز النفي والاستفهام وههنا ليس كذلك كما ان الباء زائدة  
 في قوله اعلم بان العبد مبتلى كما هو عبارة الخلاصة في علم الفقه فاطلب هناك فيكون  
 الهداية للمفعول الثاني مضافة الى النحو اضافة معنوية وفي الاضافة الى النحو هجتان  
 احدهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى المفعول فيه والفاعل والمفعول به  
 كلاهما محذوفان تقديره بهداية المبتدى في النحو كما يدل على هذا المعنى قول راجع

ان يهدى الله تعالى به الطالبين ثانيهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى  
المفعول به والفاعل محذوف باقامة النحو مقام من يستحق الهداية مجازا وبالغة  
فيه كان النحو مجرولة الطريق فهذا المختصر يكون هاديا لهدى للنحو كما نه اسلك النحو  
على طريقه **قول** رجا ان يهدى الله تعالى الطالبين مفعول له لقوله وسميته بهداية  
النحو كان دغالوهم المستفاد من التسمية السابقة بان الهداية صارت صفة  
للمختصر والامر بخلافه لان الهداية صفة الله تعالى حقيقة لان الهادى هو الله تعالى  
حقيقة فدفع بقوله رجا الى اخره يعنى ان هذه التسمية باعتبار السببية بمعنى ان  
الهادى هو الله تعالى لكن رجوا ان يهدى الله تعالى للطالبين بسبب هذا المختصر ثم  
الهداية فى اللغة نودون وفى الاصطلاح الهداية هى الدلالة الموصلة الى المطلوب  
هذا عند اهل السنة والجماعة فالايصال فى الهداية الى المطلوب شرط عند هم واما عند  
غيرهم هى الدلالة على ما يوصل به الى المطلوب بالطريق ونحوه فالايصال ليس بشرط  
عندهم كذا فى الرسالة البرهانية الحاشية لا يساغوجى فى علم المنطق فان شئت الاطلاع  
عليه فلتصرف اليد الاعتقاد من جانب اهل السنة الى غيره فى قوله تعالى **وَأَمَّا تَوْذُ**  
**فَهَدَىٰ بِنَاهُمْ فَأَسْتَخْبِئُوا لَعْنِي عَلَى الْهُدَىٰ عَلَىٰ أَنِ اللَّهُ تَعَالَىٰ هَدَىٰ إِلَىٰ تَوْذٍ وَلَمْ**  
**يَصِلُوا إِلَىٰ شَرَفِ الْإِسْلَامِ فَعَلِمَ أَنِ الْإِيصَالَ لَيْسَ بِشَرَطٍ فِيهِ أَجِيبُ بِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ**  
**مُتَاوَلَةٌ بِقَوْلِهِ وَأَمَّا تَوْذُ فَاسْبِنَاهُمْ** اسباب الهداية كالرسالة الرسل وانزال الصحائف  
والكتب عليهم لان نفس الهداية كذا ذكره ميرسيد شريف فى الرسالة المنطق على  
رسالة ايساغوجى تأمل **قول** ورتبته اى هذا المختصر على مقدمة و ثلاثة اقسام  
**قول** على مقدمة اى من مقدمة فكلية على ههنا يعنى من التبعية لا على الاستعلاء  
لان الاستعلاء يستلزم التغاير بين المستعمل والمستعمل عليه لا تغاير بين المختصر وبين  
مقدمة و ثلاثة اقسام بل يكون المختصر نفس ذلك الامور ههنا اشارة الى اجزاء المختصر  
والاشارة الى اجزاء الكتاب من المستحبات وقيل من الواجبات بناء على ما قيل لا بد  
للمصنف من الامور السبعة ثلاثة منها واجبة واربع منها سنة اما الثلاثة الواجبة فيها  
البسمة والحمدلة والصلوة واما الاربعه التى هى سنة فالاول اسم المصنف واسم الكتاب تعيين  
مذهبه واجزاء الكتاب **قول** على ثلاثة اقسام هى قسم الاسم قسم الفعل وقسم الحرف وفى بعض النسخ **وقام**  
والظاهر انه سهو من الناسخ لان خاتمة الكتاب لم يوجد فى اخره تامل الترتيب لغة وشرعا فاما سابقا  
فلا نعيد قول بتوفيق الملك العزيز العالم ولما كان التأليف والتصنيف من الامور العظام محل الخيرات

استعان المصنف بالله فقال رتبته بتوفيق الملك الى اخره واشاره لما هضم النفس و  
عجزه لان صيغة رتبته صيغة المتكلم وفيه نسبة الفعل الى نفسه ونسبة الفعل الى  
النفس ليس من الهضم والعجز فلذلك اقال ورتبته ثم التوفيق في اللغة دست دادن  
كسى راد كارو في الاصطلاح جعل اسباب العبد موافقة لما هو الخير في حق الملك  
بادشاه العزيز ارجند اى الغالب العلام بسيار دان وانما اختار هذه الاسماء لانها  
اعظم الصفات وانما اختار ثلاثة اسماء لان الله تعالى وترى حبت الوتر وانما اختار الثلاثة  
مع ان الواحد والخمسة ايضا وترى عملا بقوله عليه السلام خير الامور اوسطها تأمل قول  
المقدمة اى المذكورة ففي المبادئ استعارة من مقدمة الجيش لعلاقة التشبيه  
بينه ما في كون كل واحد منها موقوفا عليه ثم المقدمة والمبادئ كلاهما بمعنى واحد  
لغة وشرعا لانها في اللغة اولى راكوبيند وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشرع في  
العلم فان قيل فعلى هذا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وهو محال اجيب عن ان  
المراد من المقدمة المعاني الموقوفة عليه بالمبادئ الالفاظ فلا يلزم ظرفية الشيء  
لنفسه اذ تقديره هكذا اما المعاني ففي الالفاظ اوبان المراد من المقدمة  
الالفاظ بالمبادئ المعاني وكلمة في معنى اللام تقديره واما الالفاظ فالمعاني فعلى  
كلا التقديرين لا يلزم ظرفية الشيء لنفسه تأمل ثم المراد من مقدمة الكتاب  
هنا تعريف النحو وغرضه وموضوعه وانما صار للتعريف موقوفا عليه لانه اذا لم  
يعلم تعريف الشيء كان طالبا للشيء الجهول وهو مرادة فاذا لم يعلم بالغرض فيكون  
طلبه عبثا والعبث حرام واذا لم يعلم بالموضوع لم يتميز علم ما يشرع فيه من العلم  
من غير ما يشرع لان تغاير العلم من العلم الاخر لا يكون الا بحسب الموضوعات قول  
التي يجب تقديرها بكلمة التي موصولة والجملة الفعلية المشتملة بعائد الموصول صلتها  
والمجموع صفة للمبداى والمراد بالوجوب للزوم قول لتوقف المسائل عليها اى على  
ذلك المقدمة والمبادئ قول ففيها اى في المقدمة وفي المبادئ فصول ثلاثة وان قيل  
كلمة في هنا ليس في محله لان الفصول عين المقدمة فيلزم ظرفية الشيء لنفسه لانها في  
المقدمة والمقدمة شيء اخر حتى لا يلزم منه ظرفية الشيء لنفسه اجيب عن بانها اول  
قوله ففيها بقوله في فصول ثلاثة فاندفع الاشكال صلا قول الفصل الاول من الفصول  
الثلاثة الذي هو جزء من اجزاء المقدمة في تعريف النحو هو علم مشتمل بالاصول التي  
تعرف بها اى بذلك الاصول حوالا واخر الكلمة الثلث من حيث الاعراب والبناء فقوله



علم باصول جنس يشتمل لمقصود وغيره وقول يعرف بها احوال فصل يخرج  
 به ما يعرف بها ذات الكلمة كعلم الصرف وما يعرف بها معاني الكلمة كالمنطق **قوله**  
 واخر الكلمة الثلث فصل اخر يخرج به ما يعرف بها احوال الاول والاوسط كعلم اللغة  
 وما يعرف بها احوال المكلفين كعلم الفقه من حيث الثواب والعقاب **وقوله من**  
 حيث الاعراب والبناء فصل اخر يخرج به ما يعرف بها احوال الكلمة لا من حيث الاعراب  
 والبناء بل من حيث موافقة القافية وغيرها كعلم العروض علم القوافي **قوله و**  
 كيفية التركيب بعضها مع بعض فصل اخر يخرج به ما يعرف بها كيفية المفردات  
 كعلم الهيئة والابجد والهندسة والحساب **فان قيل** العلم في اللغة دانستن وفي  
 الاصطلاح حصول صورة الشيء في العقل وحصول صورة الشيء في العقل مر ذهني  
 والنحو عبارة عن القواعد المملوطة للمكتوبة فباي المعنى يصلح اطلاق لفظ العلم على النحو  
**عنه** اجيب **عنه** بان اطلاق لفظ العلم جاء على ثلاثة معان احدها ما ذكرنا وثانيها على  
 القواعد المكتوبة المملوطة وثالثها على المنقولة من المجتهدين فالعلم ههنا بمعنى  
 الاخيرين دون الاول **فان قيل** كثير من المبتدئين يقرؤون النحو ولم  
 يعرفوا به احوال واخر الكلمة الثلث **اجيب** **عنه** بان التعريف ما اول بحذف المقدمات  
 عرفت باستحضارها احوال واخر الكلمة الثلث لا بجزء التلاوة والعبور عليها ولا شك  
 ان المستحضر يعرف بها احوال واخر الكلمة الثلث ثم **قوله** باصول ما ظرف لغو للعلم  
 ما ظرف مستقر كما اشرنا اليه من قبل **وقوله** يعرف الخ جملة فعلية صفة لا اصول  
 احوال مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ليعرف ان كان محمولا واما منصوب ان كان  
 معلوما وضمير يعرف ضمير غائب راجع الى القارى والمبتدى الذي يعلم من سياق الكلام  
 كانه مذكور حكما ثم لا احوال مضاف الى الاواخر اضافة معنوية المضاف الى الكلام الموصوف  
 الثلث **فان قيل** العلم في الحقيقة تميز الثلث واستعمال الثلاثة وما فوقه على خلاف  
 لقياس اعنى للتمييز المذكور يثبت فينبغي ان يقال العلم الثلاثة <sup>الى العشرة</sup> **عنه**  
 لان ذلك الا ان هذا التركيب خرج من باب التمييز ظاهرا ونقل الى باب الصفة  
 والموصوف والمطابقة شرط بينهما وتركت حال الاول **قوله** كيفية اما مرفوع او  
 منصوب على التوهمين المذكورين في الاحوال لكونه معطوفا على قوله احوال واخر  
**الكلمة الثلث قول** الفصل الثاني من الفصول الثلاثة هو جزء من الاجزاء المقدمة  
 في الغرض والغرض منها من النحوصيات ذهن المبتدى عن الخطاء

اللفظي في كلام العرب **ق**ان قيل صيانة ذهن المبتدى من الخطاء اللفظي خطأ لان الذهن ليس بلا فظ عن الالفاظ بل التلطف انما يحصل من اللسان فلو قال صيانة لسان المبتدى عن الخطاء اللفظي لكان صوابا **واجيب عنه** بان المتلفظ في الحقيقة هو الذهن واللسان مترجم له فصيانة الحقيقة صيانة الفرع ايضا **ويجاب عنه** بان قوله صيانة ذهن المبتدى على حذف المضاف تقديره صيانة متبين الذهن ومبين الذهن هو اللسان فقوله صيانة ذهن خير مبتداء محذوف مضاف الى ما بعده اضافة المصدر الى الفاعل هذا بمنزلة الجنس وقوله عن الخطاء اللفظي كالفصل يخرج به ما به صيانة الذهن عن الخطاء المعنوي كعلم المنطق لان صيانة الذهن عن الخطاء المعنوي لا يكون بالتحويل بل يكون يعلم المتعالي وانما صار موقفا عليه لانه لو لم يعلم غرضه لكان طلبه عبثا ولا لانه لو لم يعلم غرض الشيء لا يكون في طلب ذلك الشيء خطأ للفاعل اي الشارع **قوله الفصل الثالث من**

**الفصول الثلاثة** وهو جزء من اجزاء المقدمة في موضوع النحو وموضوعه الكلمة والكلام انما صار الكلمة والكلام موضوع علم النحو لانه يبحث في علم النحو عن احوالها الذاتية وكل ما يبحث في علم عن احواله الذاتية فهو موضوع ذلك العلم **فالكلمة** موضوع علم النحو **فالتقيل** موضوع العلم لا يكون الا واحدا لان تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم فيفهم منها ان علم النحو علمان لا علم واحد **واجيب** بان التعدد على وجهين لفظي ومعنوي كباخر وعاقل ونظري فقط كقاعد وجالس فالاول ممنوع وههنا من قبيل الثاني لان الكلمة والكلام وان كانا من حيث اللفظ متعددين لكن في الحقيقة امر واحد لان المراد منهما اللفظ الموضوع لمعنى فال موضوع للنحو في الحقيقة اللفظ الموضوع لا المهمات **ق**ان قيل لما كانا موضوعين لعلم النحو فالتزج لتقديم الكلمة على الكلام **اجيب عنه** بان الكلمة وقعت جزء من الكلام لفظا ومعنى اما لفظا فزيد مثلا جزء من قول زيد قائم واما معنى فلان معنى مجموع قول زيد قائم حيوان ناطق مع هذا الشخص ذات من له القيام ومعنى لفظ زيد حيوان ناطق مع هذا الشخص فقط فلا شك ان هذا المعنى انقص من الاول فاذا كان الكلمة جزء والكلام كلا فالجزء مقدم على الكل **قوله** الكلمة لفظ وضع معنى مفرد فقوله لفظ جنس يشتمل الموضوعات والمهمات وقوله وضع لمعنى فصل يخرج به المهمات وما وضع لغرض التركيب كحروف الهجاء نحو الف با تا نا الخ وما وضع

لعلافة الاعراب بالحركات والحروف الاعرابية و قوله مفرد فصل آخر يخرج به ما وضع  
 للمعنى المركب انتهى اعلم ان الكلمة والكلام ليسا بمشتقين من الكلم وليسا بمشتق منه  
 بل هي كلمات براسها موضوعات بنفسها عند البعض لعدم وجود المناسبة بينهما  
 معنى بل كانت لفظا وهي لا تكتفي في الاشتقاق لان المناسبة في اللفظ والمعنى معا شرط  
 في الاشتقاق ومشتقان من الكلم عند الجمهور فلو وجود المناسبة بينهما لفظا ومعنى اما اللفظ  
 فظاهر واما معنى فلان بعض تاثيرات معانيها في النفوس كالجرح في حصول الالم وغير  
 بعض لشعراء عن ذلك التاثيرات بعين الجرح حيث قال جراحات السنان لها  
 التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وكقول جراحة اللسان اصعب من جراحة السنان  
 فان قيل التاثيرات خارجة عن المعنى فلم يوجد لها مناسبة المعنوية واجيب عنه  
 بان المناسبة المعنوية تاغم من ان يكون في المعنى المطابق والالتزامي والتضمني التاثيرات  
 من المعنى الالزامي انتهى ثم الكلم كبير الالم جنس لاجمع عند الجمهور كالحل مفرد عليه كما  
 في قوله تعالى يصعد الكلم الطيب فان الطيب صفة الكلم محمول عليه ولو كان الكلم  
 جمعا لكان صفة جمعا ايضا فينبغي ان يقال الطيبات لان المطابقة شرط بين الصفة  
 والموصوف ايضا استعمال في موضع المفردات لوقوع تميز المركبات نحو قرأت احد عشر  
 كلما فان تميز المركبات لا يكون الا مفردا فلو كان جمعا لما وقع تميزه وايضا جاء تصغيرها  
 على كليم بدون الرد الى اصله وعدم الاسترداد ووظيفة الجنس وجمع عند البعض  
 لعدم اطلاقه في الاستعمال على الواحد الاثنان بل على الثلاثة فصاعدا واما قوله تعالى  
 الكلم الطيب فاول ببعض الكلم فالموصوف محذوف وهو مفرد واما قال ما اول ببعض  
 الكلم لان كل كلمة لا تصعد الى محل الاجابة بل ربما تكون مردودة كاللغة السيئة  
 واما وقوع تميزا عن المركبات فلا نسلم وقوعه كل وقت بل اذا كان احيا نافيكون  
 متلبسا ببناء الوحدة نحو قرأت احد عشر كلمة فالافراد حاصلة من التاء واما بدون  
 التاء فجمع واما تصغيرها بلا رد فمنوع لان تصغيرها ثابت مع رد الكلم الى كلمة  
 ثم صار كلمة كلمة انتهى والجواب عن جانب الجمهور ان التاويل صرف العبارة من  
 ظاهر المعنى الى غيرها فلا يرتكب بغير ضرورة داعية اليه ولا ضرورة ههنا تامل واما  
 عدم اطلاقه على الواحد والاثنان فلا يكون الا في الاستعمال في الوضع المراد الوضع  
 لانه اصل دون الاستعمال لانه عارض الوضع فلا اعتبار له واما الجواب عن المنع فانه تحكيم  
 وهو ليس بمقبول انتهى فان قيل في قولها الكلمة اجتماع النقيضين وذلك لا يجوز

وذلك لان الكلمة وقعت مبتدأ ومحدد اذ لا ابتلائية يقتضى التعريف والمحدد دية  
يقتضى التنكير لحصول التعريف بالمحدد بما بعده والا لصار المحد ضائعا وكذا اجتماع  
النقيضين في جانب الخبر ايضا ثابت لان اللفظ خبر واحد فالخبرية يقتضى التنكير  
دون التعريف لان النكارة اصل في الخبر وكونه حلا يقتضى التعريف واجيب عنه  
بانه لا تناقض في جانب المبتدأ ولا في جانب الخبر لا اختلاف الجهة لان الكلمة معرفة  
من جهة نكرة من جهة اخرى فاذا اختلف الجهات ارتفع التناقض تامل وهذا الجواب  
جواب عن التناقض في الخبر ايضا فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون زائدا  
او غير زائد لا سبيل الى كل واحد منهما لانه ان كان زائدا في المبتدأ نكرة وان كان غير زائد  
لزم فيه اجتماع التعريفين وذلك يجوز فاجيب عنه بان اجتماع التعريفين ليس  
بممنوع مطلقا بل اذا كان من جنس واحد وهذا من جنسين لان التعريف باللام  
عارضى له لان اللام عارضية والتعريف بالمحدد حقيقى لانه حقيقة لها فاللام غير زائدة  
فيكون للتعريف هنا ولا اشكال فيه فان قيل الاشكال باق لان الالف واللام اجنسه  
او غيره كلها مشير الى حقيقة الشئ فيكون التعريف باللام ايضا حقيقية قلنا لا مر ذلك  
الا ان الاشارة الى حقيقة الشئ بالالف اللام اجمالى وبالمحدد تفصيلى فبين الاجمال والتفصيل  
افتراق تام اعلم ان الالف اللام على قسمين اسمى حرفى قال سمي دخل على اسم الفاعل والمفعول  
اتفاقا وفي الصفة المشبهة على الاختلاف لانه فاول بكلمة الذى للمتكرو بكلمة القى للمؤنث  
والذى والذى من الموصولات والموصولات قسم من الاسم فهذا الاعتبار صار اسما واما  
في الصفة المشبهة فنذهب بعضهم الى انه موصول ايضا حملا على اسم الفاعل مشابها له  
وذهب بعضهم الى انه حرفى لان المعنى يدل على لثبوت حدوث الحدوث فلم يثبت فيه معنى القا  
ثم الحرفى على نوعين زائدة فالزائدة ما لا يتغير معناها بالسقوط كما في مقولة على كرم الله تعالى  
وجه حيث قال ولقد امر على للثيم يسبنى + فضيت ثم قلت لا يعينى + فالامر فى على اللثيم  
زائدة على تقدير كون يسبنى صفة اللثيم لان الجملة لا تقع صفة المعرفة لان الجملة من  
حيث هي هي مع قطع النظر الى اجزائه في قوة النكرة فاذا كان كذلك فلا يصلح صفة للمعرفة  
واما اذا اعتبرت الجملة حلا عنه فاللام للتعريف لا زائدة بشرط كون ذى الحال معرفة والحال نكرة  
ايلا مثال الزائدة كما في قوله تعالى واليوم الآخر على تقدير الاضافة بناء على ان المضاف يجب  
تجريد عن اللام والتنوين وما يقوم مقامه واما اذا كان من باب الصفة والموصوف فلا  
يكون زائدة بل للتعريف ايضا لان المطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التعريف والتنكير

فمثال الزائدة كافي نحو النجم والصعق والثريا حالة العلمية واما على غير تقدير العلم فلا يكون زائدة بل للتعريف ايضا ويجوز ان تيان المثال المحتمل للمعنيين والمثال للمعاني الممثل به بوجه من الوجوه بناء على ان المناقشة في المثال ليس بسديد تامل ذكون المثال لايضاح الممثل به فقط وهو كاف على اى جهة كان اى سواء كان المثال محتملا وغير محتمل ثم الزائد على نوعين لازم للكلمة وغير لازم لها فاللازم على ضربين عوضى وغير عوضى فالزائد اللازم العوضى كافي الله فانه لازم لاحاطة العلمية وعرضى لانها عوضية عن الهمزة المحذوف اصله الزائدة ايضا التحصيل التعريف بالعلمية لا باللام والزائد اللازم الغير العوضى كافي النجم والصعق والثريا اما كونه لازم لاحاطة العلمية واما كونه زائدة لان التعريف حاصل بالعلمية لا باللام واما كونه غير عوضى فلا يعض عن الشئ وكذلك غير لازم على نوعين عوضى وغير عوضى فالعوضى الغير اللازم كافي الناس اصلها ناس حدثت الهمزة وعوض عنها الالف واللام وغير لازم بعد قدام العلمية اليها وزائدة لوقوعه بعد حرف النداء المستلزم للتعريف ايضا واما غير العوضى كافي قوله فيا الغلامان اللذان فرايا كما ان يكسان الشراء اما كونه زائدة لوقوعه بعد حرف النداء المستلزم للتعريف ايضا واما كونه غير عوضى فلا يعض عن شئ واما كونه غير لازم فلعدم عروض العلمية له انتهى هذه الاقسام كلها للزوائد واما غير الزوائد فهو على اربعة اقسام جنسية واستغراقى وعهد كخارجى وعهد كذهنى اما الجنسى هو الذى يشير به الى حقيقة الشئ فقط مع قطع النظر الى فرد عن الافراد نحو الرجل خير من المرأة فان اللام فيه جنسى لانه يشير به الى حقيقة الرجل فقط لا الى افراده وهو منكر من بنى ادم تجاوز من حد الصغر الى حد الكبر لانه لو حظبه الافراد فلا يخلوا اما ان يلاحظ جميع الافراد كما الاستغراقى او واحد منها معين فى الخارج كافي الخارجى او معين فى الذهن كافي الذهنى لا سبيل الى كل واحد منها لانه ان اشير به الى جميع الافراد لكان تكذيب فى الواقع لان كثير من افراد النساء خير من افراد الرجال كالرابعة البصرية والزبيدة وغيرها وان اشير به الى الواحد فى الخارج فلا يضر حال الخبر عليه لان المحكوم عليه صار مجهولا لان المعروف بعهد الذهنى فى قوة النكرة وانما سمي الجنسى جنسيا لانه يشير به الى حقيقة الشئ وهى جنس فاعتبار المشا اليه سمي جنسيا انتهى اما الاستغراقى فهو الذى يشير به الى حقيقة الشئ مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فان اللام فيه للاستغراقى فانه يشير به الى حقيقة الانسان هو جونا

ناطق مع ملاحظة جميع الافراد بقريظة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين امنوا  
وعملوا الصالحات لان الاستثناء لا يكون الا من الكل فان قيل فلم لا يجوز ان  
يكون جنسيا او خارجيا او ذهنيا واجيب عنه بانه لا سبيل الى كل واحد من هذه  
لو كان جنسيا فالجنس لا يحمل عليه لانه لا يصدق من الحقيقة الخالصين الا في  
الجنس الحقيقة ملحوظة فقط ولو كان خارجيا فالاستثناء ياتي عنده ان الخارجى يقتضيه  
كون الشئ معيناً ومعلوماً والمستثنى وهو قوله الا الذين مجهول يلزم استثناء المجهول عن  
المعلوم وذا باطل الذهنى ايضا باطل لانه صريح اسم ان نكرة لانك قد عرفت ان  
الذهنى فى قوة التذكير وقد جيب عن الاشكالين الاخيرين بوجه اخر بازال الاستثناء لا يكون  
الا من امر متعدي ولا تعدى فى الخارجى ولا فى الذهنى تامل وانما سمي بالاستغراق لان  
الاستغراق للاحاطة وفيها احاطة جميع الافراد انتهى اما الخارجى فهو الذى يشير به الى  
حقيقة الشئ ايضا مع ملاحظة الفرد المعين المعلوم بين المتكلم والمخاطب الخارج نحو قوله تعالى  
فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فانه يشير به الى حقيقة الرسول وهو فرستاده شدة مع ملاحظة  
الفرد الذى هو معلوم بين المتكلم وهو سبحانه تعا وبين المخاطب الذى هو النبى عليه  
السلام فى الخارج وهو موسى عليه السلام لا غير لانه اذا فرض الجنسى فالعصيان ياباه  
اذ عصيان الفرعون لظاهر الفرد دون الحقيقة واذا فرض الاستغراقى فهو باطل اذ  
هو لاحاطة الافراد ولا يمكن عصيان الفرعون عن جميع افراد الرسول ذليق زمان الفرعون  
جميع الرسل حتى يمكن عصيانهم ولو فرض الذهنى فهو ايضا باطل لان عصيان الفرعون  
معلوم فى القصص مع موسى املا فى الذهن تامل اما الذهنى فهو الذى يشير به الى حقيقة  
الشئ ايضا مع ملاحظة فرد معين معلوم فى ذهن المتكلم فقط ولهذا يحكم النجاة عليه  
بالتذكير نحو قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب عليه السلام انى اخاف ان ياكل الذئب  
فانه يشير به الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة الفرد المعلوم فى ذهن  
يعقوب لانه اذا فرض الجنسى فالاكل ياباه اذ لا كل الاشخاص للحقيقة لانها معناه  
لا تصلح الاكل تامل اذا فرض الاستغراقى فهو ايضا باطل لعدم اجتماع اذنبه الدنيا على  
اكل يوسف عليه السلام ولو فرض الخارجى فهو ايضا باطل لانه لا قدرة لشي من اشياء  
الدنيا باكل رسول وانما يسمى ذهنيا لانه يشير به الى امر ذهنى كما ان الخارجى يشير الى  
امر خارجى يسمى خارجيا انتهى فاذا عرفت هذه الاقسام الاربع فاعرف اضدادها  
فالجنس تضاد مع علامة الوحدة فقط ومع التعريف ايضا تامل والاستغراقى تضاد

مع علاقة الوحدة ايضا مع التعريف الخارجى يقتضى ذكر مدخوله شرطاً قبله والذهنى  
تضاد المعرفة فعليك صحة اللام على الكلمة بالتفكر فإى قسم يصح وبإى وجلا يصح تدبير  
وتأمل هذه اخلاصة ما حصرنا فلا عن غاية التحقيق وباقى الكلام فيه فاطلب هناك  
فان قيل ففي النظر الى هذه المذكورات كلها باطل لانه ان اريد اسمياً فلم يكن  
مدخول اسم الفاعل واسم المفعول وان اريد لزايد فيلزم كون المبتداء نكرة وان اريد  
اقسام غير زائدة فهو ايضا باطل لوجود تضاد كل واحد منها تامل فكلها لا يمكن اجيب  
عنه بان يمكن ان يكون جنسياً ولا منافات بينه وبين تاء الوحدة بوجوه اما الاول  
فلان الوحدة على اربعة اقسام وحدة جنسية ونوعية وصنفية وفردية والمنافات  
بين الجنسية والفردية لا بين الجنسية والباقية تامل واما الثانى لان التاء ههنا مجردة  
عن الوحدة بل للتأنيث فقط وتجريد الالفاظ عن بعض المعانى اذ تعذر فى الكل اجيب  
كأنى قولتعالى ونسوف يعطيك وفى قول تعالى سبحان الذى اسر بعبده ليلاف الجنسية  
والتأنيث ايضا غير متنافيان اولاً لانه منافات بين الجنس والوحدة لا تصاف الجنس  
بالواحد والواحد بالجنس كما يقال هذه اجنس واحد وذلك الواحد جنس اولان الكلمة  
المفردة وان كانت مفردة لكن من حيث المفهوم جنس فلامنافات بينهما ايضا واما الثالث  
فلان التاء فيه اسمية وحكاية لا لمعنى الوحدة تامل ويمكن ان يكون للاستغراق  
والاجوبة من تاء الوحدة فى الاستغراقية بعينها فإى الجنسية بان يكون التاء ليست للوحدة  
الفردية بل للوحدة الجنسية والصنافية والنوعية اولان التاء جردت عن معنى الوحدة  
او يكون التاء اسمية او حكاية واما الجواب عن التعريف فلان الاستغراق على نوعين  
افرادى وهو ما يصلح للحكم لكل واحد من الافراد نحو كل نار حار وكل انسان كاتب مجموعى  
وهو ما يصلح للحكم للجميع من حيث الجميع لا لفرد من الافراد نحو قول كل شعرة يرفع  
الحجر وكل نملة ياكل الاسد فالمراد من الاستغراق ههنا استغراق فردى لا مجموعى الاستغراق  
الفردى لا ينافى التعريف لان الفرع عبارة عن الشئ الواحد والتعريف انما يكون للشئ  
الواحد فالقول لا تسلم انه لامنافات بينهما بل لمنافات ايضا ثابت لعدم اطلاق الفرد  
على الحقيقة ونطلاق الحقيقة على الفرد والمقصود من التعريف الحقيقة واجيب  
عنه بان المنافات انما يكون فى تعريف القصد لا الاعتبارى وههنا اعتبارى فخره للطرد  
وانما لم يكن هذا التعريف قصد يلان نظر النخاعة من اول الامر الى اجزاء الشئ وافراد  
لا الى التعريف فالقول هذا تكلف وتعسف لانه صرف من ظاهر الحال الى غير ظاهر

فالأولى ان يكون للجنس تامل ويمكن ان يكون الخارجى بإرادة الكلمة فاستعمل على السنة  
 النخاعة بقريئة المقام وذكر مدخوله ما قبله ليس بشرط بل العلم عليه شرط يشار اليه  
 ولو بقريئة من القرائن كما يقال خرج الأمير من بلد هذا فان اللام خارجى لوجود  
 القريئة عليه هو مخلو ذلك البلد عن أميراً آخر وهما تعين الكلمة النحوية بقريئة الكتاب  
 والبحث عنه ويمكن ان يكون ذهنياً بإرادة تخصيص الكلمة بقريئة المقام والكلمة  
 وان كانت اى وان صارت فكرة لكنها مخصصة والنكرة المخصصة يقع المبتداء تامل  
 هذا كله فى غاية التحقيق فان شئت الاطلاع عليه فانصرف اليه قوله لفظ جنس  
 يشتمل المقصود وغيره من الموضوعات والمهللات والمفردات والمركبات الالذال  
 الاربع وهى الخطوط والنصب والاشارات والعقود فانها غير لفظ فيخرج به الدوال  
 الاربع كما مر وكذا يخرج به النقوش الهندسية نحو ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩  
 الى غير ذلك مما وضع لمراتب العدد وكذا النقوش الرقمية نحو ١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩  
 لعدد ٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩ الى غير ذلك لانها مبالا يتلفظ بها انتهى  
 ثم اللفظ فى اللغة الرمى سواء كان من ذوى العقول نحو اكلت التمرة ولفظت النواة  
 اى رميتها او من غير ذوى العقول نحو لفظت الرمح الدقيق وفى الاصطلاح ما يتلفظ  
 به الانسان حقيقة او حكماً مهما كان او موضوعاً مفرداً كان او مركباً فان قيل  
 هذا التعريف دورى فلا يكون بسديد تامل قلنا المراد بما يتلفظ هو المنطق  
 وباللفظ الصورة المكتوبة فاندفع الاشكال فان قيل تلفظ الانسان لا يكون الا  
 باللسان فينبغى ان يكون اللسان لفظاً قلنا الباء فى قوله به للتعدية فيكون  
 المعنى ما يتلفظ به الانسان ويكون الباء بمعنى على فيكون المعنى ما يتلفظ عليه  
 الانسان ولا شك ان التلفظ ليس على اللسان بل باللسان على شئ اخرى فيكون  
 اللفظ قانقيل بقيد الانسان يخرج كلمات الله تعالى وكذا كلمات الملائكة  
 وكلمات الجن اجيب عنه بان كلها ما يتلفظ به الانسان اما كلمات الله تعالى فظاهرها  
 كلمات الملائكة فكما قال جبرائيل عم فى مدح الامامين + ان فى الجنة نهر امن لبن +  
 لعل وحسين وحسن + واما كلمات الجن فكما قال + قبر حرب بمكان قفر ليس  
 قرب قبر حرب قبر + واما قوله + تكا كما تكا كما تكا + كتكا كما تكا على ذى اجن  
 افرنقوا افرنقوا + فليس من مقولة الجن بل من مقولة الانسان قال رجل فى  
 حالة غلبة الحرارة عليه فصارت فى ذلك الحال كما اخذ الجن فغلبوا عليه القوم فقال لهم



نكا كما تم الى اخره صرح به في حاشيته شرح المطالع فاطلب هناك فان قيل  
 كلمات الله تعالى القائمة بذاته خارجة عنه اذ لا يكون كما يتلفظ به الانسان  
 اجيب عنه بان التعريف ما اول بقولنا ما يتلفظ به الانسان او من شأنه ان يتلفظ  
 به فينشد يدخل فيه فان قيل كلمات الله لا يكون مما يتلفظ به الانسان لان  
 تلفظ الله تعالى بلا كيف وحرف وصوت وتلفظ الانسان بها واجيب عنه بان هذا من  
 تدقيق الفلاسفة لا من مذهب اهل السنة والجماعة فان مدبرهم ان كلمات الله  
 تعالى ما يتلفظ به الانسان بدلائل اولها قوله تعالى **التم** ذلك الكتاب والكتب باسم  
 لما يكتب حروفا والثاني ايض قوله تعالى **لا يمسه الا المطهرون** فالتمس لا يكون الا بالمحسوس  
 الظاهر والثالث ايض قوله تعالى **فاقرؤا ما تيسر من القرآن** والقران اسم لذلك النظم  
 ولان كلمات الله لو لم يكن مما يتلفظ به الانسان لما امر الله تعالى بقوله **فاقرؤا ما تيسر**  
 من القرآن لان الامر على المحال والرابع جواز الصلوة بها فلو لم يكن تلفظ الانسان  
 به لما جاز الصلوة به لان جواز الصلوة لا يكون الا بالقراءة فان قيل المحذوفات المنوية  
 كلاها ليس من قبيل ما لا يتلفظ بها فما بال النحاة حيث حكموا بالاول لفظيا حقيقيا  
 وبالثاني حكما واجيب عنه بان المحذوفات ترد الى اصحابها فيكون لها اصل  
 فيتلفظ بها واما المنويات فلا يكون لها اصل ولم يوضع لها الفاظ وانما عبروا عنها  
 باستعارة لفظ المنفصل لها من نحو انت وهى واجروا عليها احكام لفظ الظاهر تامل  
 في هذا الاعتبار صار لفظ **التم** قول وضع في اللغة جعل الشئ في حيز الشئ في  
 الاصطلاح تخصيص الشئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ  
 الثاني فان صدق عليه هذا الحد فهو الموضوع والافضل فتامل وفيه بحث من وجوه  
 الاول فلانه ان اريد بالتخصيص تخصيص اللفظ بالمعنى فخرج به الالفاظ المشتركة لعدم  
 تخصيصها بالمعنى الواحد بل يكون مترددة بين معانيها كالمضارع مترددة بين الحال  
 والاستقبال وكلفظ **العين** مترددة بين معانية ان اريد تخصيص المعنى باللفظ فخرج  
 به الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس فان للمعنى مترددة بين الالفاظ واجيب عنه  
 بان هذا الفساد كرها في صيغة التخصيص فجعل صيغة التخصيص بصيغة **الجعل** يا اول به  
 ويقال **جعل الشئ بالشئ** والجعل عم منها تامل فاما ثانيا فلان كلمة متى لعموم الاوقات فاذا اطلق به  
 وقتانهم منه المعنى واذا اطلق به في وقت اخر اطلاقا ثانيا او ثالثا الى ما لانها يتردد فلا  
 يكون فرملان الفهم لا يكون الا من الجهل ويكون هذا الفهم من الفهم وهو تحصيل

الحاصل واجيب عنه بان المراد من الفهم فهم جديد فلا يرد شبهة تحصيل  
الحاصل اما الثالث فلانه كلمة متى للشرط فوجود الشرط مستلزم لوجود المشروط فيخرج  
عنه حروف المعاني كحرف الجر وغيره وكذا الكثير من الاطلاقات كاطلاق القرآن وغيره  
حيث لم يفهم منها المعاني بمجرد الاطلاق وكذا اذا اطلق لكن جن واعنى عليه اومات  
في حال الاطلاق فلم يفهم منها المعاني فينبغي ان يخرج عن حال الوضع واجيب عنه  
بان المراد من الاطلاق اطلاقا صحيحا اي كاملا اطلاقا الحروف بلا ضم ضميمة لا يكون  
صحيحا واما الجواب عن القرآن وغيره فلان المراد بالاطلاق الاطلاق مع العلم بالمعنى  
واما الجواب عن الموت والجنون والاعماء فلان المراد بالاطلاق اطلاقا سالم عن المانع واما رابع  
فلان كلمة اول التردد فلا يناسب التعريف المقتضى لليقين وهي للتشكيك فبينها  
مناقاة واجيب عنها بانها غير منحصرة في التردد بل يستعمل تارة للتنويح وههنا  
كذلك واما خامسا فلم يكتب فيها بقوله متى اطلق وضم اليه قوله واحسن واجيب عنه  
بان هذا العطف لشمول حال الوضع الالفاظ وغيرها كدوال الاربع واما سادسا فلانه  
كما ذكر قيد الحسن فينبغي ان يذكر قيد السمع ايضا لان الفهم كما يحصل من الاطلاق  
يحصل من السمع ايضا فينبغي ان يقال او اسمع واجيب بان السمع متدرج في الاطلاق  
بناء على ان السامع كالقاري انتهى قول لمعنى المعنى في اللغة هو المراد وفي الاصطلاح  
ما يقصد بشئ كلفظ زيد يقصد به حيوان ناطق مع التشخص وان قيل المعنى اما  
صيغة ظرف او صيغة مصدر ولا يصح اخذ كل واحد منهما في هذا المقام لفساد المعنى  
واجيب عنه بان الظرف والمصدر اذا تعذر بان المعنى الحقيقي يؤلان بصيغة المفعول  
فيكون بمعنى المقصود لا بمعنى المقصد والقصد وان قيل المعنى ما خوذ في الوضع  
فذكره بعد تكرار واجيب عنه بان ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريد الوضع من  
المعنى او يجاب عنه بان لا تكرار فيلان ذكر المعنى في الوضع ضمنى وفي الثاني تصريحى  
في لا تكرار وان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الالفاظ الاخر فكيف يصح قوله المعنى  
واجيب عنه بان المعنى ما يتعلق به القصد هو اعم من ان يكون لفظا او معنى وان قيل قد  
وضع بعض الالفاظ المفردة بازاء بعض الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والصلة والشرط  
والجزء فان كل واحد منها يقصد بها المعنى المركب واجيب عنه بان ما يقصد  
عنه لا يكون الامفرد العدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى تامل قوله مفرد  
المعنى المفرد مالا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والمعنى المركب ما يخالفه هو اما مجرد

على انه صفة لمعنى او منصوب او يدل عنه او منصوب على انه حال من المعنى  
او من ضمير وضع او مفعول اعنى المقدرة او مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف الصفة  
الثانى للفظ **فان قيل** لا يصح كل واحد منها ما على تقدير الجرح بالصفة للمعنى فلانه  
يلزم تقديم الافراد والتركيب للمعنى قبل الوضع وليس الا مركب لك بل الافراد  
والتركيب انما هو بعد الوضع **واجيب عنه** بان اتصافه انما هو باعتبار ما يؤل اليه  
واما على تقدير النصيب اذا كان حلا من المعنى فلان الحال لا يكون الا من الفاعل  
والمفعول به ولفظ المعنى ليس كذلك **تأمل** **واجيب عنه** بان الجرح فى حكم المفعول  
**فان قيل** ذو الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه فينبغى ان يقال مفرد المعنى  
**واجيب عنه** بان هذا التقديم اذا لم يكن ذو الحال مجردا واما اذا كان مجردا فلا يجوز  
تقديمه عليه لان الحال تابع لذى الحال فتقديم الجرح على الجار ممنوع فالتابع اى  
تقديم تابع الجرح وممنوع على الجار بطريق الاولى **فان قيل** الحال لا يصح من ضمير وضع  
لانها يشترط في باب الحال اتحاد الحال مع ذى الحال جودا وزمانا والوضع مقدم وجوا  
على الافراد والتركيب **واجيب عنه** بان اتحاد النومان كان لصحة الحالية **تأمل** **فان قيل**  
لو كان حلا عن ضمير وضع لكان في جنبه ههنا وقع الفصل بينها **واجيب عنه** بان  
الفصل بالاجنبى ممنوع لا بمتعلقات وضع **قول** وهى منحصرة فى ثلاثة اقسام اسم  
وفعل وحرف لانها ما ان لا تدل اى ذلك الكلمة على معنى كائن فى نفسها هو الحرف او  
تدل ويقترب معناها باحد الازمنة الثلاثة وهو الفعل او تدل ولم يقترب معناها  
به وهو الاسم **فحال** الكلمة لا يخلو عن هذه الثلاثة فلها ان انحصرت الكلمة فى ثلاثة  
اقسام وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يثبت من هذا الدليل انحصار الكلمة فى  
ثلاثة اقسام لاننا اريد التقسيمان الذان فى الدليل فيقتضى ان يكون الكلمة على اربعة  
اقسام احدها ما يدل وثانيها ما لا يدل وثالثها ما يقترب ورابعها ما لا يقترب وان  
اريد احدها فيقتضى ان يكون الكلمة على قسمين **تأمل** **واجيب عنه** بان المراد  
كلا التقسيمان لكن التقسيم الاول من الكلمة والتقسيم الثانى اعنى الاقتران وعدم  
الاقتران من قسم تقسيم الاول فعلى هذا انحصرت الكلمة فى ثلاثة اقسام ولا يخفى  
عليك ان النظر الاول انما يتوجه الى دليل حصر الكلمة التى فى عبارة الكافية لانها  
تقسيمان لا الى دليل حصر الكلمة فى هذا المختصر فانه ليس ههنا تقسيمان واما  
النظر الثانى فيتوجه الى الكافية والمختصر ايضا جميعا **تأمل** واما الثانى فلان

هذا الدليل لا يرتبط بالاختصار لان الدلالة لا تقتصر على كورين في حقيقة الكلمة  
 لان حقيقة الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد **واجيب عنه** بان الدلالة لا تقتصر وان لم يكونا  
 بمد كورين في حقيقة الكلمة لفظا الا انها بمد كوران تقدير الا انه ذكر في حقيقة الكلمة  
 صيغة الوضع والوضع يستلزم الدلالة لاقتصران كذا في بعض الشروح للكافية وفي  
 هذا الدليل نظر من وجه اخرى ذكر في غاية التحقيق فاطلب هناك قول **فحد الاسم**  
 حقيقة الاسم المحدد في اللغة المنع وفي الاصطلاح هو قول دال على حقيقة الشئ  
 من غير زيادة ونقصان **اعلم ان** التعريف في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما  
 يعرف به الشئ وهي على ضربين حدى وهو ما يؤخذ فيه حقائق الشئ من غير  
 زيادة ونقصان ورسمي وهو ما يؤخذ فيه صفات الشئ كتعريف الانسان بالحيوان  
 الناطق حدى وبكونه عريض الاظفار يادى البشرة مستقيم القامة ضحك بالطبع  
 رسمي فاذا عرفت هذا فاعلم ان تسمية الحد ههنا ليست بمعنى الحقيقة بل  
 بمعنى **التعريف قوله** كلمة تدل اى ذلك الكلمة على معنى كائن في نفسها على الحكم غير  
 مقترن باحد الا زمنا الثلاثة اعنى الماضي والحال والاستقبال كرجل علم فان قيل  
 كلمة في ههنا ليست في محل لعدم ظرفية الكلمة للمعنى وهي تقضى الظرفية تامل **واجيب**  
**عنه** بان كلمة في بمعنى اليباعى بنفسها لكن المصنف اتى بكلمة في لانها لما دلت على معنى  
 بنفسها من غير احتياج الى ضم كلمة اخرى فكانت محيطت لذلك المعنى كاحاطة  
 الطرف للمطرف فلهذا العلاقة اتى بكلمة في كذا فى عبد لغفور **فان قيل** قوله  
 في نفسها زائدة لا طائل تحت لان معنى في نفسها كونها مدلول عليها وهذا المعنى  
 بعينه معنى قوله تدل على المعنى في يلزم التكرار تامل **واجيب عنه** بان الدلالة على  
 المعنى على ضربين اما بنفسها او بغيرها فلما كانت دلالة المعنى متنوعة قيد بقوله في  
 نفسها **فان قيل** هذا الحد ليس بجامع ولا مانع لخروج اسماء الافعال منها وكذا اسم  
 الفاعل والمفعول ويدخل فيه نحو كاد وبش عسى ونعم مما انسلخ عنها الزمان وكذا  
 فعل المضارع لانه ايضا غير مقترن باحد لازمة بل هو مشترك بين زمان الحال  
 الاستقبال **واجيب عنه** بان المراد بعدم الاقتصران فلا يكون مقترنا بمحذو الوضع اصلا  
 سواء كان بزمان او زمانين فخرج المضارع عن حد الاسم **واجيب** بان المراد من  
 الاقتصران اقتصرانا وضعيا فخرج اختياره ودخل فراده وايضا يدخل في حد الاسم اسماء  
 الزمان كيوم وعند امس فان الزمان فيه غير مقترن باحد الا زمنا الثلاثة

واللزم اقتران الزمان بالزمان وهو محال وكذا اللفظ الليل والنهار والصبح والغيبوق  
والرواح والضحى والمسي وغيرها مما يدل على الزمان فقط فان قيل يشكك هذا  
التعريف بالاسماء المعبرة بها من جهات الستة كقوى وتحت وكذا ايمين وشمال و  
خلف وامام لاحتياجهما في الدلالة على المعنى الى ما اضيف اليه ولهذا الزم الاضافة فيهم  
وكذا اللفظ اى واية وكلاهما بين وغيرها مما يكون لازماً للاضافة فيكون مما لا يدل على  
معنى في نفسها فكيف يصدق عليها قول بنفسها **واجيب عنه** بان كل واحد منهما  
مستقل في الدلالة على المعنى وضعا لكن جرت العادة في ذكر المضاف اليه معها  
فلا اعتبارا بما هو للوضع لا للعادة تامل وفيه كلام طويل لا يليق بهذا المختصر فاطلب في  
المطولات كذا في غاية التحقيق انتهى لما فرغ من تعريف الاسم شرع في بعض خواصه لتوضيحها  
معرفة الاسم غاية الاتضاح لان الشئ اذا عرفت من حيث الذاتيات والصفات كان  
موضحا غاية الاتضاح فالتعريف الاول كالحدى وذكر الخواص كالتعريف الرسمي فقال  
علامته ان يصح الاخبار عنه وبه نحو زيد قائم الى لان يسند اليه فكونه مسند اليه  
من خواصه لان الفصل وضعت مسنداً له فلو جعل مسنداً اليه ايضا لزم خلاف  
الوضع وذال يجوز بغير ضرورة لان الفعل حدث والحادث عرض والعرض قائم بغيرها  
اي بالذاتيات دون الذات فانها قائمة بلاوصاف **فان قيل** يشكك هذا الحكم به نحو  
قوله اعجبني ان ضربت زيدا لانه جملة فعلية **واجيب عنه** ان هذا ابتداء لاسم تقديرية  
اعجبني ضربك **فان قيل** قوله تعاد اذا قيل لهم امنوا وقعت محكوماً عليه لان جملة  
امنوا وقعت مفعول ما لم يسم فاعله لقييل وهو لا يكون الا اسما وهذا جملة **واجيب عنه**  
بان قوله امنوا ابتداء لاسم تقديرية وهذا اللفظ تقديرية واذا قيل لهم هذا اللفظ وهو الاسم وعلى  
هذا القياس كما وقع الجملة موقع الاسم تامل في بعض النسخ وقع قوله وبه كانه  
سهو من قلم الناسخ اى من تصرف الناسخين الا ان يقال المراد بالاخبار عنه به في حالة  
واحدة نحو اعجبني قيام زيد في صحه عبارة النسخة لكن التمثيل بنحو زيد قائم ياباه  
تامل والله اعلم والاضافة نحو غلام زيد واتما صا للاضافة من خواص الاسم بوجوده  
الاول لان الاضافة لا يكون الا لتعريف الشئ او لتخصيصه او تخفيفه كل ذلك لا يكون  
الا في الاسماء لان الاضافة مسقطه للتونين او ما يقوم مقامه من نون التثنية  
ونون الجمع والالف واللام فكل ما كان هو لاء فيه كان الاضافة فيه اولاً لان الاضافة  
لا يكون الا بحرف الجرح وحروف الجرح تختص بالاسم فكذا الاضافة انتهى

**قول** ودخول لام التعريف كالرجل لان اللام لتعين المعنى المستقل بالمفهومية  
ويدل عليها اللفظ مطابقة والمعنى المستقل لا يكون الا في الاسم لان الحرف لا يدل  
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقا ولان اللام لتعين الذات  
والذات لا يكون الا ساقا **تقيل** حروف النداء والميم ايضا لتعين المعنى او لتعريف  
الذات كاللام فينبغي ان يقال ودخول حروف التعريف ليكون التعريف شاملا للميم  
وحروف النداء ايضا **عنه** الكل ما اول باللام تامل **عنه** بان التعريف بالنداء ما اول  
بتعريف اللام واما الجواب عن الميم فهو غير مشهور **فان قيل** يجوز ان اللام يدخل في فعل  
المضارع في قوله **تعا** وليقطع بينكم وليتلف **عنه** بان هذه القراءة من الشواذ  
لا يعتد بها ويظن القائل بلام الموصولة يعنى كما ان كلمة الذي يدخل على المضارع نحو  
الذي يضرب كذلك هذه اللام ايضا موصولة دخلت عليه كذا في قاضي الارشاد  
واما قوله يا نعم العبد ويا نعم الرسول الطاهر ما جاء في الايراد بادخال حرف النداء  
على صيغة الماضي فما اول ايضا تقديره يا من هو نعم الرسول الطاهر **فان قيل** لم قال  
ولام التعريف بدون الالف كما هو عبارة الكافية مع ان الالف اللام كلاهما للتعريف  
**عنه** بان فيها اختلاف متاهب ذهب سيويه الى ان اللام وحدها للتعريف  
الا انه ساكن زيدت قبلها همزة الوصل ولهذا تسقط في اللج ووجه ان التعريف  
ضد التنكير وعلامة التنكير حرف واحد هو التنوين فكذا علامة التعريف ايضا حرف  
واحد وذهب الخليل الى ان الالف اللام معا للتعريف كهل للاستفهام لشدة  
اتصال احدهما بالآخر وسقوط الالف في اللج باعتبار نيابة اللام مقام الالف كنيابة  
الجزء مقام الكل في نحو قول جاءني رئيس القوم وذهب المبرد الى ان الهمزة وحدها  
للتعريف كهمزة الاستفهام وحدها للاستفهام زيدت بعدة اللام للفرق بين همزة  
الاستفهام وبين همزة التعريف انما اختص لزيادة همزة التعريف دون همزة الاستفهام  
لان الاختصار في الاستفهام اولى لان الاستفهام طلب الفهم عن الغير فالطالب يسارع  
الى وجود المطلوب فقصر فيه ليتفرغ الى المقصود بسرعة كما ان المقصود من المنادى  
يسارع الى الجواب فحذف لفعل عوض عنه حرف لنداء ليتخلص منه الى المقصود  
وكذا ما بعد امالان المقصود بما حكم الاسم الواقع بعدها فحذف فعل لشرط منه  
ليتخلص منه الى المقصود بسرعة نحو ما زيد فمنطلق وكذا غيرها تامل في قواعد  
النحو **قوله** والجركلام زيد واما صار الجركلام لان الجواثر حرف الجرك وهو

يختص بالاسم فكذا اثره ولا لزوم المخالفة بين الموثر والاثرو ذالا يجوز اولان الجر علامة  
الإضافة والإضافة يختص بالاسم وانما يختص دخول حرف الجر بالاسم لانها وضعت  
لا قضاء الفعل او شبهها الى ما يليه فيجب ان يكون اسما حتى لا يلزم افضاء الشيء الى  
نفسه اما الاضافة اللفظية فهي محمولة على المعنوية كضارب زيد واما قوله تعالى لم يكن  
الذين وقل الحق ونحوها لوجود الجر في اخر الفعل فمحمولة على الحركة البنائية لا على الاعراب  
فان قيل الشمس والقمر موثران في الضياء والضياء اثرهما في السماء فيجب ان  
يكون ضياءهما ايض في السماء **واجيب عنه** بان المؤثر على نوعين طبعي بان يكون ذلك  
الاثر في قالب ذاته ومركزه والكتسابي بان يكون ذلك الاثر باعتبار الغير كالعوامل فانها  
علامة الاثر فالمؤثر هو المتكلم فالمؤثر الطبعي اولى واقوى من المؤثر الغير الطبعي  
فان قيل النصب اثر النواصب وهو ان وكى وآمن ولن وهذه الحروف مختصة  
بالفعل النصب في الاسماء ايض يوجد منها مؤثر اكتسابي **واجيب عنه** المراد بلا اثر الاثر الذي  
يكون من نوع واحد كالجوليس الامن حروف الجر والنصب اثر من انواع كثيرة فليجاد النصب في  
الاسم ليس بهذه الحثية بل من حيث انه اثر مؤثر اخر فان قيل الهزرة والتضعيف  
ايض مفضيان معنى الفعل الى الاسم كرمت زيدا وفرحت فينبغي ان يكون في الاسم  
قال امر بخلافه **واجيب عنه** بان المفض على نوعين مفض من حروف المباني ومفضي  
من حروف المعاني فالاول يختص بالفعل والثاني يختص بالاسم **قول** والتنوين  
مع اقسامه الاربعه لا تنوين الترنم كما سيجمع وهو في اللغة منون كردن شئ وفي  
الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة اخر الكلمة لا لتأكيد الفعل وانما اختص  
التنوين بالاسم لانه ضد الاسم والاضافة لانها لاكتساب التعريف وهو للتنكير  
فما مختصان بالاسم فكذا التنوين حملا للنقيض على النقيض لا يقم ان التنوين  
احق ان يكون في الفعل لانه للتنكير والفعل ايض نكرة لانا نقول الامر كذلك  
الا انه يقتضي الانفصال عن كل ما هو الموصول والفعل يقتضى الاتصال بالفاعل  
فبينهما منافاة اولانه انما اختص لانه لا نقطاع الكلمة وانما هما والفعل شديد  
الاتصال مع الفاعل واما قوله **اقلي اللوم عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد صابا**  
بادخال التنوين على صيغة الماضي وهو قولها صابا فمحمول على تنوين الترنم وهو  
غير مختص به اولانه عوض عن الف الاشباع فاندفع الاشكال هو ان الاختصاص  
منتقض باصا بانتهى وان قيل فعلى هذا يجب ان لا يدخل على صيغة

اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فانها ايضاً يقتضى اتصالها بفاعلها  
ومع انه يجرى عليها اجراء الظاهر كما يقال زيد ضارب بالتنوين واجيب عنه بان  
اقتضاءها للفاعل ليس كاقضاء الفعل اية لان اقتضاء الفعل وضعي ولا اقتضاء  
فيها عارضى واستعارى من الفعل فلا يكون لها قوة في منع التنوين كذا في غاية  
التحقيق انتهى اولان التنوين اما للتمكن او للمقابلة او للعوض او لغيرها وثنى منها لا يؤيد  
الا في الاسم قول والتثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون لانها يستلزمان التعدد  
والتعد يستلزمان التغاير ولا تغاير في الفعل واما ثنية الفعل فجمعه نحو ضربوا وضربوا  
راجع الى فاعل لفعل قول والنعته لانه لزيادة الشئ والفعل لا يقبل الزيادة  
والتصغير لانه تحقير شئ بعد وجوده والفعل لا يقبل المحقارة تامل قول والنداء  
لان المنادى كون الاسم مدعو اسما ولا يمكن الدعاء في الفعل فان كل هذه  
المذكورات من خواص الاسم كما مر من التعديلات للتخصيص تامل فاقبل  
كثير من الاسماء لا يدخل عليها التنوين كالضامثرو اسماء الاشارة وكن الا يدخل  
عليها لام التعريف واجيب عنه بان التخصيص على نوعين شامل وهو ما استغرق  
لجميع افرادة كالكتابة بالقوة للانسان وغير شامل وهو ما يوجد في بعض افرادة  
كالكتابة بالفعل في بعض افراد الانسان فالمراد ههنا غير شاملة تامل وكان السر  
في تفسير العلامة بتب التخصيص هذا لان العلامة فلا ينفك عن الشئ في الشئ والخاصة  
ما يوجد فيه ولا يوجد في شئ اخر سواء كان لازمة له او لا وهذه الخواص لا توجد  
في بعض افراد الاسم فلهذا قال ثانيا معبرا عن لفظ العلامة بقول فان كل واحد  
منها خواص الاسم قول ومعنى الاخبار عنه ولما كان سائر الخواص ظاهرا المراد  
لا يحتاج الى تفسيرها ثانيا الا ان قول وعلامة ان صح الاخبار عنه فانه خفي لمعنى  
اشار المص الى بيانه واظهاره فقال ومعنى الاخبار عنه كذا وكذا ان يكون محكوما عليه  
لكونه اى الاسم فاعلا ومفعول ما لم يسم فاعلا ومبتداء فان كل واحد منها مخبر  
عنها تامل قول ويسمى اسما السهوية اى الاسم على قسميه اعنى الفعل بخلاف الفعل  
لعلوه على اخويه يتزك من الكلام وحدة من غير احتياج الى الفعل بخلاف الفعل  
والحرف فانه محتاج الى الاسم في الكلام تامل هذا اشارة الى وجه التسمية للاسم اعلم  
ان فيه خلافا فذهب البصريون الى ان الاسم ماخوذ من السمو الذى هو ناقص وادى  
ويدل عليه جمع وتصغيره نحو اسماء واسامى وسمى لا او سامر ووسيم بتقدير



الواو بناء على المثال فلما صار اصله سمو حذف الضمة عن الواو لثقلها عليها ثم حذف  
 الواو لالتقاء الساكنين الواو والتنوين فصار سمو ثم نقل حركة السين الى ما بعده ليكون  
 هذا اللفظ من الاسماء العشرة التي في الواو اثرها على السكون وزيدت عليها هزة الوصل  
 كابن واخت واخ واب واسم وغيرها فصار اسما والكوفيون ذهبوا الى ان الاسم  
 ما خوذ من الوسم بكسر الواو وفيكون من المثال لا من الناقص واما جمعه وتصغيره فمبنى  
 على القلب تامل و آجاب بان القلب تعسف تكلف كذا في النجارية ثم لما كان مذهب  
 البصريين اصلا عند اعتمد عليه فقال ويسمى اسما لسبوه على قسميه لا لكونه  
 وسماء على المعنى كما هو مذهب الكوفيين لان الكوفيين قالوا سمي الاسم اسما  
 لانه ما خوذ من الوسم وهو العلامة والاسم علامة على مسماه واعتراض عليهم بان  
 الفعل ايضا علامة ودالة على مسماه فينبغي ان يقر للفعل ايضا اسم كما يقال  
 للاسم اسم ولا قائل به احد **قوله** وحده الفعل اي حقيقة قد شرحت في حد الاسم  
 فلا تعيدها كلمة تدل اي ذلك الكلمة على معنى كاشف في نفسها مقترن ذلك المعنى باحد  
 الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال كضرب ويضرب واضرب الاول للماضي  
 والثاني للاستقبال والثالث للحال **فقوله** كلمة جنس يجتاول المقصود وغيرها وقوله  
 تدل على معنى في نفسها فصل يخرج به الحرف تامل وقوله مقترن باحد الازمنة  
 الثلاثة فصل اخر يخرج به الاسم لا يقر هذا الحد ليس بما نع ولا جامع لخروج الافعال  
 المنلحة من نحو نعم وبئس وساء وجذا وعسى وكاد ودخول اسماء الافعال من نحو  
 دونك وبلد عليك وغيرها لا نأقول المراد بلا قتران الا قتران الوضعي كما مر في  
 حد الاسم فان قيل هذا يشك في المضارع لانه مقترن بالزمانين لا باحد  
 الازمنة الثلاثة تامل قلنا لا نسلم الا اشتراكه بين الزمانين وضعوا ولما عرض  
 الاشتراك استعمالا وان سلينا فلا ضير ايضا لان الكلمة لما صار فعلا باقتران احد  
 الازمنة الثلاثة قبا قترانها على زمانين بالطريق الاول فعلا كما يقال في تعريف  
 المعتلات المعتل ما كان احد اصول حرف علت فلما كان احد اصول حرف علة كان  
 معتلا كالمثال والاجوف والناقص فما كان في اصول حرف علة كان معتلا بطريق  
 الاول كذا في السعدية فهنا كذلك تامل **فان قيل** اسم الفاعل والمفعول  
 مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعوا **واجيب عنه** بان المراد من الوضع الوضع الاول هو  
 الذي لم يسبق عليه وضع اخر دون التلفي كذا في غاية التحقيق للمبين حد الفعل

اراد ان يذكر بعض خواصه ليتضح معرفة الفعل فقال وعلا منه ان يصح الاخبار به  
 لانه لان الفعل حدث وعرض والاحداث والاعراض لا تكون الا مسندة به قوله  
 ودخول قد لانه وضع لتقريب الماضي الى الحال نحو قد ركب الامير من قبيل هذا  
 لتحقيق اول التعليل شئ منها لا يوجد الا في الفعل قوله والنسين وسوف لا هما  
 للاستقبال ثم الاول للتقريب والثاني للبعيد الاستقبال لا يكون الا في الفعل فان قيل  
 ما الحكمة في ذكر النسين معرقا بالامر دون كلمة سوف واجيب عنه بان النسين  
 جاءت على ستة انواع اخدها النسين للطلب نحو استعملت اي طلبت الجملة واستخرجت  
 اي طلبت خروجها بالوجود والشئ على صفة نحو استعظمت اي وجدته عظيما والثالث  
 للتحويل نحو استجرت المطين اي تحولت الى البحرية وابعها نسين الاستقبال نحو سيضرب  
 زيد خامسا نسين الزيادة نحو استطاع يستطيع وهذه الخمسة مختصة بالفعل ساسها  
 نسين الكساسة وهي التي تلحق اخر كاف لمؤنث حالة الوقف نحو مرت بكس وهو  
 مختص بلاسم فاذا كان متنوعة احتاج الى تعيينه وانما وضعت للاستقبال لانها  
 حرف التنقيص اي حرف تاخير والتاخير لا يستقبال والجزم لانه اثر الجواز  
 وهي مختصة بالفعل وانما يختص الجواز بالفعل فانها ما نفى الفعل كمر وما  
 لطلب الفعل كلاما لا مروا ما لطلب نزلت الفعل كلاما نهي واما التعليق الشئ كان  
 واقا وكوا حد من هذه المعاني لا يوجد الا في الفعل قوله والتصريف الى الماضي  
 والمضارع لان الانقسام الى الماضي والمضارع لا يكون الا بحسب الزمان والزمان لا يكون  
 الا في الفعل قوله وكونه امرا ونهيا لا نهما للطلب لا يكون الا في الفعل فان  
 قيل لم قال وكونه امرا ونهيا ولم يقل الى امر ونهي واجيب عنه رعاية للمتن اذهب  
 لان فيها خلافا قال بعضهم انها قسمان للفعل كالمضارع والمضارع وقال بعضهم  
 ليسا قسمين من الفعل بل مشتقان من المضارع واقسام الفعل ثمان الماضي والمضارع  
 لا النهي ولا امر وقال بعضهم اقسام الفعل ثلاثة تامة مضارع وامر فلهم اقال وكونه  
 امرا ونهيا على ما ذهب كان فان قيل كلمة اي الداخلة على الماضي ليست مجيد  
 لانه ليس راء الماضي والمضارع والامر والنهي فعل حتى يتصرف اليها فالاولى ان يقال  
 والتصريف من الماضي والمضارع وغيرها يدخل كلمة الى على المضارع واجيب عنه بان المراد  
 من التصريف تصرف فعل الاصطلاح وهو كلمة تدل على معنى مقترن بالحد لازمة  
 الثلاثة يعني هذا الفعل فاما مضار وغيره تامل في صحح دخول الى على الماضي قوله

واتصال الضمائر البارزة المرفوعة لان المرفوع ليس العلامة الفاعل والفاعل مما يكون  
 للفعل واما اسم الفاعل وغيره من الصفات فاستعاري لا اعتبار له واما الابرار  
 فلانه اصل والفعل اصل في اقتضاء الفاعل فاختص الاصل بالاصل لان الاستتار  
 خفيف فهو احق بالتعميم الا عند منع مانع كما اذا كان صفة جرت على غير من هي نحو  
 هند زيد ضاربتة هي في الابرار في الصفة ايضا تامل كذا في الكافية في بحث الضمائر  
 تامل قوله وتاء التانيث الساكنة استغناء بتاء المتحركة اللاحقة بالاسم  
 نحو ضاربتة واما لم يجعل الامر على العكس لان الاسم خفيف والفعل ثقيل  
 فالمتحركة بالاسم والساكنة بالفعل اولى تعادلا بينهما تامل قوله ونوني التاكيد  
 اي الخفيفة نحو اضرين او الثقيلة نحو اضرين لانها لتأكيد الطلب والطلب ليس الا  
 في الفعل قوله فان كل هذه خواص الفعل يعني ان المراد بالعلامة ههنا الخاصة  
 لان العلامة ملائمة لا ينفك عن الشيء في وقت من الاوقات وهذه الاشياء ليست  
 بمنفكة بجميع افراد الفعل فان نوني التاكيد لا تلحقان الماضي والحال وكذا تاء التانيث  
 الساكنة تلحق الماضي وكذا غيره تامل قوله ومعنى الاخبار ان يكون محكوم ما به  
 لكونه خبر الما كان معنى الاخبار حتى المراد اشار المصرا الى بيانه فقال معنى الاخبار به  
 كذا وكذا قوله ويسمى فعلا باسم اضله هذا الاشارة الى وجه التسمية وهو المصدر  
 لانه اي المصدر وهو اي المصدر فعل الفاعل حقيقة اي لغة لان الفعل هو الحد  
 لا الزمان والفاعل لكن يسمى به لتضمنه فعلا لغويا فيكون تسمية فعل الاصطلاحي  
 بتسمية فعل اللغوي او تسمية المتضمن باسم المتضمن وحدث الحرف اي حقيقة  
 وقد مر شرحه كلمة لا تتدل اي تلك الكلمة على معنى كائن في نفسها بل تتدل  
 في غيرها فان قيل الحرف اذا لا تتدل على معنى في نفسها فكيف تتدل على معنى  
 في غيرها لان الشيء اذا لم تقدر على حفظ نفسه فكيف تقدر على حفظ غيره  
 واجيب عنه بان كلمة في في موضعين بمعنى الباء فيصح تامل فان قيل  
 هذا الحد منتقض باسما الاضافة اي بالاسماء التي يتصور مفهومها يتصور امر  
 اخر كالقوك فان معناه لا يفهم الا بالاضافة الى ما تحتها وكذا اللفظ تحت فان معناه  
 لا يتصور الا بالاضافة الى ما فوقه وكذا الاسماء الستة كلاب فان معناه لا يتصور  
 الا بتصور الابن ومعنى الابن لا يتصور الا بتصور الاب وكذا اللفظ اخ فانه لا يستعمل  
 الا بالاضافة الى ما بعده وكذا اللفظ بين وغيرها من الاسماء التي توقفت مفهومها

على امر اخر تامل فلا يكون حدا لحرف ما نعا وحدا لاسم جامعاً **اجيب عنه** بان  
 المراد بقوله كلمة لا تدل على معنى دلالة وضعيتها ولا شك ان هذه الاسماء غير موقوفة  
 المعاني على مر غيرها بل مستقلة في الدلالة على معناها وانما العادة جرت على ذكر اضافتها  
 الى غيرهما بخلاف الحرف فانه لا يدل على معنى وصنعاً كما في غاية التحقيق فاطلب هناك  
 قوله نحو من فان معناه لا ابتداء **اعلم** ان الابتداء على نوعين كلي وهو لا ابتداء  
 مطلقاً من غير تقيد بالبصرة والكوفة وجزئي وهو لا ابتداء المقيد بالبصرة والكوفة  
 مثلاً فالابتداء المطلق **معنى** لفظ الابتداء فهدى المعنى مستقل بالمفهومية ولفظ  
 الابتداء يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها ولا ابتداء الجزئي  
 هو معنى من وهذا المعنى لا يكون مستقلاً بالمفهومية ولا يدل لفظ من عليه الا باضمان  
 كلمة اخرى فالمراد بقوله فان معنى من الابتداء هذا لا ابتداء الجزئي لا الكل  
 فلهذا ذكر المصنف **معرفاً باللام قوله** وهي اي كلمة من لا تدل عليه اي على ذلك  
 الابتداء الجزئي لا بعد ذكر ما اي الذي منه اي ثبت منه لا ابتداء بالبصرة والكوفة  
 مثلاً كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة هذا في المكان واما في الزمان فكما  
 تقول صمت في يوم الجمعة الى الان **قوله** وعلامته اي علامة الحرف ان لا  
 يصح الاخبار عنه اي لا يصح ان يكون مبتدأ او فاعلاً او مفعول ما لم يسم فاعله  
 ولا به اي لا يصح ان يكون خبراً لعدم استقلاله بالمفهومية والخبر عنه والمخبر به  
 لا يكونان الا مستقلين بالمفهومية كالا اسم والفعل **قوله** وان لا يقبل علامات  
 الاسماء من دخول لام التعريف والجر والتنوين وغيرها ولا علامات الافعال من دخول  
 الجواز وقد والسين وسوف وغيرها لعدم اقتضاء العلامات في اي في الحرف فهذا  
 امتنع عليه دخول المقضى **وان قيل** قوله وان لا يقبل علامات الاسماء والافعال  
 شامل لقوله ان لا يصح الاخبار عنه ولا به فلائدة في ذكره **واجيب عنه** بان هذا  
 اجراء للطريقة الغربية هو التعميم بعد التخصيص المشهور عكسها فاما سلك المصنف هذه  
 الطريقة الغربية ليدل نفس السامع الى كل من ذهب فمكن كما في قوله زيد نعم الرجل  
 تامل وكقوله نعم الوكيل هو زيد **قوله** وللحرف في كلام العرب فوائد هذا اجواب يسو ال  
 مقدر تقديره انه لما كان الحرف لا يكون مخبراً عنه ولا مخبراً به وايضاً لا يقبل علامات  
 الاسماء ولا علامات الافعال فالبحت عنه بلا فائدة فاجاب عن ذلك بقوله للحرف في  
 كلام العرب فوائد كالتوطيئين الاسمين نحو زيد في الدار وذلك ان ارتباطه مع الدار كما

بكلمة في التي للظرفية اذ لو طرح ذلك ويقر زيد الدار لم يحصل استقراره في الدار **قوله**  
 أو الفعلين نحو أريد أن تضرب فان المقصود ههنا مفعولية تضرب لما قبله ذالا يحصل  
 الابان المصدرية تقديره اريد ضربك او اسم وفعل نحو ضربت بالخشب فان المقصود  
 ههنا واسطبة الخشب لذلك الضرب وذلك لا تحصل الا بالباء وذلك لانه لو طرح  
 الباء ويقضرت الخشب صار الخشب مفعولا بلا واسطة او الجملة التي نحو ان جاء في  
 زيد اكرمته فتعلق الاكرام بالمجيئة حاصل من كلمة ان الشرطية لانه لو لم يكن  
 لم يحصل لتعلق وفي بعض النسخ فاكرمه بالفاء الجزائية وهو خطأ لان الفاء لا يدخل  
 الا على الماضي المصدرية بلفظ قد لفظا او تقديرا وهي ليس بموجود ههنا لان المعنى على  
 الاستقبال لا على الماضي فلو كان في قد كان المعنى على الماضي لا على الاستقبال نحو  
 قوله تعالى جاءكم حصرت صدورهم يتقدرون على بعض مذهب تامل كذا في  
 الضياعية **قوله** وغير ذلك اي غير ما ذكر من الفوائد التي تعرفها في ذلك الفوائد في  
 القسم الثالث انشاء الله تعالى **قوله** ويسمى حرفا نحو عه اي الحرف في كلام العرب حرفا  
 اي طرفا هذا الاشارة الى وجه التسمية بانه يسمى الحرف حرفا لان الحرف في اللغة الطرف  
 كما يقال جلست حزن الوادي اي طرف الوادي والحرف لا يكون الا في طرف الكلام  
**قوله** اذ ليس اي الحرف مقصود اذ انما اي الحرف مثل المسند والمسند اليه كانه جوا  
 سوال تقديره انه لا نسلم انه في طرف الكلام لان في قوله زيد في الدار في وسط الكلام  
 وكذا ان الناصبة في قوله اريد ان تضرب في وسط الكلام وكذا غيره فاجاب المصنف  
 بها ترى اي ليس مقصود اذ انما مثل المسند والمسند اليه فاذا لم يكن مقصودا كان  
 طرفا من المقصود لما فرغ المصنف عن حلا الكلمة واقسامها من الاسم والفعل والحرف  
 وحدودها وبعض خواصها ووجه تسميتها شرع في الكلام فقال الكلام لفظ تهمن  
 كلمتين بالاسناد فقوله لفظ جنس شامل للمفردات والمركبات الكلامية وغير  
 الكلامية وقوله تهمن كلمتين فصل يخرج به المفردات والمركبات في الاسناد فصل  
 اخروج به المركبات الغير الكلامية فكل اسناد فيه كالتركيب الاضافي والتعدادي  
 والصوتي والتوصيفي والتركيب الحال مع ذي الحال كتركيب التميز مع المميز وتركيب غيرها  
 تامل لعدم الاسناد فيها وقد فسر الاسناد بما سمعني بيا انه انشاء الله تعالى انتهى ههنا  
 بحث من وجوه الاول انه لم ترك المصنف العطف مع وجود المناسبة بينه ما في كون  
 كل واحد منها جملة اسمية وفي كون كل واحد منها موضوع علم النحو آجيب عنه

نظرا الى استقلال الكلام بالنسبة الى الكلمة حيث تفيد الخطاب والتكلم قاسدة تامة  
فلو عطف الكلام لصار الكلام معطوفا على الكلمة والمعطوف تابعة للمعطوف عليه  
فلو عطف لم يكن باقيا في مرتبة الاستقلال فعدة كخطبة بعد خطبة وباب بعد باب  
وعلى هذا القياس كل ما كان المقصود غير المحتاج لما قبله سبب لافي الاستقلال يجوز  
ترك العطف وكذا في كل موضع لا يجوز فيه تمام الشيء الاول الا بعد الثاني يجوز ترك العطف  
فيه كما في الابتداء بسم الله او لا ثم بعد بحمد الله بغير العطف او بالعطف ايضا وكما في الكلمة  
الطيب من قول لا اله الا الله محمد رسول الله يجوز ترك العطف فيه وكذا في دعاء  
التنوت من قوله اللهم انا نستعينك ونستغفرك الى اخره انتهى كذا في بعض حواشي  
شرح المطالع تأمل **فان قيل** فعلى هذا التعريف لا يكون مثل زيد قائما كلاما لانه  
لا يكون مهتا لفظا اخر حتى يكون متضمنا لهذين الكلمتين ولذا لا اتحاد بين المتضمن  
والمتضمن ود لا يجوز تأمل قلنا مجموع التركيب كان متضمنا لافراده وكلوا حد من  
الكلمتين في متضمن كضمن الكل للجزء فلا يلزم لاتحاد بينهما كصورة الانسان من  
حيث المجموع متضمن لافراده واجزاءه نحو اليد والرجل كضمن الكل للجزء وكذا البيت  
متضمن للسقف وجدان الاربع وكذا النقش وغيرها **فان قيل** هذا الحد ليس  
بصادق على قولنا زيد قائم ابوه او زيد قام ابوه او زيد ابوه قائم لان فيها ليست كلمتين  
بل فيه اربع كلمات مع انه كلام واحد **واجيب عنه** المراد من الكلمتين اعم من ان  
يكون حقيقة او تاويلا فهذا في تاويل الكلمتين تقديره زيد قائم لاب **فان قيل**  
فعلى هذا التقدير لا يكون كلمتين ايضا تأمل **واجيب عنه** بان الكلام هو زيد  
قائم والاب حينئذ صادمضا فاليه والمضات اليه داخل في النسبة وخارج في  
الكلام **فان قيل** جسق مهمل وديز مقلوب زيد كلام ولم يكن فيه الكلمتان  
**واجيب عنه** بان الكلمتين اعم من ان يكونا حقيقة او حكما فاجسق والديز في  
حكم هذا اللفظ تقديره هذا اللفظ مهمل وهذا اللفظ مقلوب زيد **فان قيل**  
فعلى هذا لا يكون كلمتين بعد لتاويل بل يكون ثلاث كلمات **واجيب عنه**  
بان الكلام هذا مهمل وهذا مقلوب زيد وذكر اللفظ لتخصيص اسم الاشارة وتعيينه  
فيكون قيما او القيود خارجة عن الكلام **فان قيل** هذا الحد ليس بصادق على لفظ  
اضرب ولا تضرب اذ ليس فيه كلمتان مع انه كلام **واجيب عنه** بان الكلمتين  
اعم من ان يكونا لفظية او تقديرية فاحد الكلمتين في اضرب ولا تضرب لفظية

والاخرى فيه مستندة تقديرة اضرب انت ولا تضرب انت فان قيل يشكل  
صدق هذا الحد على الجملتين نحو ان جاء في زيد اكرمه مع انه كلام واحد واجيب  
عنه بان الكلام هو الجزاء وحده والشرط قيد له تقديرة اكرمه لمحيطة زيد وعلى  
هذا القياس مجموع الشرط والجزاء وقد عرفت ان القيود خارجة عن الكلام تامل  
فحري صدق تعريف الكلام على الشرط والجزاء تامل فان قيل لم يقل الكلام  
ما تركب من الكلمتين واجيب عنه بان صيغة تركيب يستعمل مع  
كلمة من بخلاف صيغة تضمن فانه يستعمل بغير كلمة من فية اختصار و  
الاختصار اولى من الاطناب وفيه بحث ذكره في غاية التحقيق فاطلب هناك  
فان قيل فعلى هذا لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او يقرب ما تضمن بالاسناد  
او ما فيه الاسناد لكان اخصر وقد عرفت ان الاختصار اولى واجيب عنه الامر  
كذلك الا ان فيه فسادا للصدق التعريف على جزء الكلام لان ما تضمن الاسناد  
ليس الا كلمة واحدة كما يفهم من تعريف الاسناد وهو نسبة احدى الكلمتين  
سواء كان فعلا نحو ضرب زيد فان الاسناد فيه نشأت وتولدت من كلمة ضرب  
لا من زيد فانه جامد لا يصدر منه الاسناد او كان اسما مشتقا نحو زيد قائم فان  
الاسناد فيه نشأت وتولدت من كلمة قائم لا من زيد فانه جامد لا يصدر عنه  
الاسناد فان قيل لو قال لفظ تضمن كلمتين بالاجزاء موضع بالاسناد لكان  
مؤديا لهذا المعنى ايضا واجيب عنه بان الاجزاء يستعمل في الاسناد التي تكون في  
الجملة الاخبارية ولا يطلق على الجملة الانشائية بخلاف الاسناد فانه اعم فلهذا  
قال بالاسناد ولم يقل بالاجزاء تامل ثم اعلم ان قول بالاسناد اما ظرف لغو  
لتضمن او مفعول مطلق لتضمن باعتبار الموصوف المحذوف تقديرة تضمن الكلمتين  
تضمنا حاصل بسبب الاسناد قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين سواء  
كان من الكلمة الاولى نحو قائم زيد كما في الجملة الفعلية او من الكلمة الثانية  
كما في الجملة الاسمية نحو زيد قائم الى الاخرى بحيث تفيد ذلك النسبة المخاطب  
قائدا تامة التي يصح السكوت اي سكوت المخاطب بحيث لا يحتاج الى المتكلم كلاما  
ثانيا عليها اي على ذلك الفائدة فقوله نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى جنس  
شامل له ولغيره وقوله بحيث تفيد المخاطب الفصل خرج ما علاه اي لا يكون  
مفيد للمخاطب كنسبة الاضافة نحو غلام زيد فان هذه النسبة ليست بمفيدة

للمخاطب لان في النسبة المفيدة لا بد من اربعة امور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة  
 الحكيمة والحكم نحو زيد قائم فزيد مثال للمحكوم عليه والقائم مثال للمحكوم به نسبة  
 القيام الى زيد نسبة حكيمة والحكم الربط وعلامة الربط بالفارسية لفظ هست في  
 الموجبة نحو زيد قائم اي زيد قائم هست ولفظ نيست في السالبة نحو زيد ليس يقام  
 اي زيد قائم نيست او نحو هذه الامور الاربعة لا توجد الا في الجملة الاسمية والفعلية  
 لا في التركيب الاضافية والتوصيفية وغيرها تامل لان معنى قوله غلام زيد كوز الغلام  
 مسند الى زيد فقط وهذا القدر لا تقيد المخاطب فائدة تامة ما لم يقل قائم او  
 ضاحك بان يقر غلام زيد قائم او ضاحك انتى واعلم ان قوله يصح السكوت عليهما  
 ليس من تعريف الاستناد بل هي تفسير وتعريف للفائدة التامة كما وقعت  
 جواب سوال مقدر تقدمه ما الفائدة التامة فقال عجيبا لذلك السائل  
 التي يصح السكوت عليها والبراد من السكوت سكوت المتكلم قيل سكوت المخاطب  
 لموافقة ما قبله نحو زيد قائم وقام زيد يسمى الاول الجملة الاسمية لكون الجزء  
 الاول اسما ويسمى الثاني جملة فعلية لكون الجزء الاول فعلا قوله فعلم الفاء فيه  
 للتفريع اي فاذا كان الاهر كذا وكذا فاعلم ان الكلام لا يحصل اي ذلك الكلام الا من  
 اسمين نحو زيد قائم او من اسم وفعل نحو قائم زيد وان كان بحسب لعقل يقتضيه ان يكون  
 الكلام ستة انواع ثلاثة من جنس واحد نحو اسم اسم وفعل فعل حرف حرف وثلاثة  
 من جنسين من اسم وفعل اسم وحرف وفعل وحرف كذا قال الناظم اسم اسم  
 فعل فعل حرف حرف + اسم فعل اسم حرف فعل حرف + ل كنهه لا يحصل الا  
 من القسمين اذ لا يوجد المسند والمسند اليه معاني غيرهما اي غير القسمين  
 المذكورين ولا بد للكلام منهما اي من المسند والمسند اليه معلان الاستناد  
 ما نحو وفي حقيقة الكلام لا يسند يقضى الطرفين المسند والمسند اليه انتهى هما  
 لا يوجدان معا الا في هذين القسمين قوله قائم نوقض اي حصر الكلام بالنداء  
 اي بتركيب الندائية نحو يا زيد نحوه نحو يا زيد وهيا شريف وكذا انتقض بالندبة  
 نحو يا زيد او واعراده وكذا قوله من حرف او في حرف فان جميع ذلك الكلام  
 من الاسم والحرف فانتقض حصر الكلام قوله قلنا حرف النداء قائم مقام ادعو  
 واطلب وهما الفعلان فالكلام من الفعل والاسم الذي هو المنوي المستتر في  
 ادعو واطلب وهو انا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون يا كلاما بدون



لفظ زيد لان يا قائم مقام الجملة وهي ادعو الفعل والفاعل مستتر فيه وليس الامر كذلك بل  
الكلام مجموع يا زيد اجيب عنه الامر كما قلت الا انه لما حذف الفعل الذي لا ثبوت  
الاستتار والاضمار واقيم الحرف الذي لا يكون لا ثبوت الاستتار والاضمار مقام الفعل نائب  
اسم الظاهر الذي هو زيد مثلاً الفعول للجملة وقعت فضلة مقام الضمير الذي يكون  
مستترا في ادعو واطلب ويكون عملاً في الجملة فاقامة الفضلة مقام العمدة بناء على ان كل  
شيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير وكذا الجواب عن الندبة فان كلمة واقايم مقام  
التفجح اصله اتفجح زيداً فلما حذف الفعل والفاعل قيم كلمة وامقام الفعل ابدلت  
المضمر بالمظهر فيقال وازيداه واعمراه واما الجواب عن قوله من حرف وفي حرف فعلى  
الحكاية بان من وفي حكيتان عن من وفي الذين وقع في التركيب فيكون الكلام من  
الاسمين فان قيل فعلى هذا يلزم فيه الرفع لانه صار اسماً وقع مبتدأً والجواب عنه  
بانه باعتبار اعراب المحكي عنه فصار مبنياً بناء على ان الحكاية كلها على ما حكى عنه  
تأمل قوله فلا نقض عليه اى على حصر الكلام واما الجواب عن الجملتين في مقام  
الانتقاض فقد مر سابقاً فلا نعيدة قوله واذا فرغنا من المقدمة اى من مقدمة  
الكتاب فاللام عهدى فلنشرع الآن في الاقسام الثلاثة لامعابل بطريق الانفراد  
فالعبارة بحذف المضاف تقديره في احد الاقسام الثلاثة فان قيل الجزاء  
لازم لوجود الشرط بمعنى اذا وجد الشرط في وقت من الاوقات فيكون وجود الجزاء  
ايضاً في ذلك الوقت ضرورة بلا مهلة بينهما كما ان وجود الشمس مستلزم  
لوجود النهار والشروع في احد الاقسام الثلاثة غير لازم للفراغ لجواز المهلة بينهما  
بان يكون المصنف مسترحاً اى راحت غير نذاجيب عنه بان الشروع  
ليست الجزاء بل الجزاء هو الارادة تقديره واذا فرغنا من المقدمة اردنا الشروع  
في الاقسام الثلاثة ولا شك ان ارادة الشيء الاخر لازم للفراغ عن الشيء الاول  
انتهى فحرف صدق قوله واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلاثة بصورة  
الشرط والجزاء قوله والله الموفق اسم فاعل من باب التفعيل والمعين ايضاً  
اسم فاعل من باب الافعال اى من باب اعان يعين اعانة اعتصم المصنف  
بأنه تعالى لان الشروع في الشيء امر عظيم ذو خطر فلا بد من الاستعانة  
والتوفيق من الله تعالى القسم الاول من الاقسام الثلاثة في الاسم قد مر  
مباحث الاسم على مباحث الفعل والحرف لان الاسماء اصل بالنسبة الى الفعل

والحرف لانه عمدت منه الوجود الكلام منه لا من الفعل والحرف اولان بحث الاسم مشتق على  
 المقاصد الثلاثة نحو المرفوعات والمنصوبات والمجروبات قوله وقد مرت تعريفه  
 هو الكلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحالة لازمة الثلاثة فلا تعيده هذا  
 اشارة الى جواب سوال مقدر تقديره ان تقسيم الشيء مسبق على تعريف الشيء الا  
 لزم تقسيم المجهول وذلك لا يجوز فلهمذا قال مجيباً وقد مرت تعريفه قوله وهو ينقسم  
 الى معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مفرداً او مركباً فالاول مبني والثاني لا يخلو  
 اما ان يكون مركباً شابه لمبني الاصل ولا الاول ايضاً مبني والثاني المركب الذي لم  
 يشبه مبني الاصل معرب فلا سماً لا يخلو عن هذا قلهمذا انحصر الاسم على نوعين  
 قوله فلنذكر احكامها اي المعرب والمبني في البابين اي باب المعرب وباب المبني  
 ففي الاول نذكر احوال المعرب واحكامه واقسامه وفي الثاني نذكر احوال المبني  
 واحكامه واقسامه قوله وخاتمة اي ما بقى احكام من البابين من الاحكام المشتركة  
 بين المعرب والمبني فلنذكر في الخاتمة ثم الخاتمة في اللغة انكشترى راكوبين  
 وفي الاصطلاح ما يختص به الشيء اي البحث الذي يختص به الشيء قوله انشاء الله  
 قيد قوله فلنذكر احكامها بقوله ان شاء الله لان ذكر الشيء وتركه غير مقدور  
 الانسان بل مقيد بمشيئة الله ورضائه انتهى قوله الباب الاول من البابين  
 في الاسم للمعرب قدمه بالبيان بوجوه امالاه منصرف والاصل في الاسماء المنصرف  
 دون البناء لان البناء وظيفة الفعل المثقل وامالاه محل الاعراب لفظاً وتقديراً  
 دون المبني لانه محل الاعراب محلاً واللفظي اصل من المعلى واما لغيره  
 تامل قوله وفيه مقدمة اي في باب اسم المعرب فالضمير المجرور راجع الى  
 الباب لا الى القسم كما توهم بعضهم تامل المراد من المقدمة بحث يتوقف  
 عليه الشروع وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في ما بعده قوله وثلاثة مقاصد  
 الاول المرفوعات والثاني المنصوبات والثالث المجروبات قوله والخاتمة اي  
 خاتمة اسم المعرب فالامر عهدي قوله اما المقدمة التي يتوقف عليه الشروع  
 ففيها فصول اربعة في عبارة عن الفصول الاربعة فاندفع الاشكال الحاصل  
 من كلمة في النظر فية الفصل الاول في تعريف اسم المعرب والفصل  
 الثاني في الاعراب والفصل الثالث في اصناف اعراب الاسم والفصل  
 الرابع في تقسيم الاسم للمعرب الى المنصرف وغير المنصرف

قوله الفصل الأول من الفصول الأربعة ويكون جزء المقدمة وكونه موقوفا عليه  
 في تعريف أي في تعريف الاسم المعرب وهو كل اسم مركب ذلك الاسم مع غيره أي مع غير  
 ذلك الاسم ولا يشبه ذلك الاسم مبنى الأصل اعني الحرف والفعل الماضي والأمر  
 الحاضر هذا هو المشهور عند جمهور النحاة وعند البعض الجملة من حيث هي هي ايض من  
 مبنى الأصل كذا في غاية التحقيق والمراد من التركيب تركيب يتحقق معه عامله  
 فيخرج عنه نحو غلام زيد بسكون الميم لان الغلام وان كان مركبا مع زيد لكن ليس  
 بمركب مع عامله اذ لو كان مركبا مع عامله لكان مرفوعا او منصوبا او مجرورا لساكن  
 الميم فان قيل كثير من الاسماء العربية مشابهة لمبنى الأصل مع انه معرب  
 كمشابهة غير المنصرف للفعل الماضي في وجود السبب ومشابهة نون  
 التثنية والجمع للحرف لتضمنه معنى حرف العطف لان قوله جاءني زيدان او زيدان  
 في تقدير جاءني زيد وزيد هكذا في التثنية وجاءني زيد وزيد في الجمع فيكونان  
 متضمنين لحرف العطف ومشابهة النون والمثل لكاف التشبيه ومشابهة  
 اسم الفاعل والمفعول الكائنين لمعنى الماضي وغيرها **واجيب** بان المراد من  
 المشابهة المشابهة التامة التي لم يعارض فيها شئ اخر فمشابهة غير المنصرف للمركب  
 مع المارضة وذلك لان غير المنصرف ما كان في سبب ان ففي وجود السبب كما كان  
 مشابها للماضي كان مشابها للمضارع ايض لان السبب كما كان في الماضي كان في المضارع  
 ايض وهما الاشتقاق والافتقار والسبب ان في الفعل احد هما اشتقاق الفعل من المصدر  
 وتأثيرهما احتياج الفعل الى الاسم وهذا سببان ثابتان في كل فعل ماضيا كان ومضارعا  
 فمشابهة الماضي يقتضيه البناء ومشابهة المضارع يقتضى الاعراب فروعيت الاعراب  
 لا البناء لان الاعراب اصل في الاسماء بعد التركيب لا قبل التركيب فانه مفرد مبنى  
 انتهى تأمل واما الجواب عن التثنية والجمع فلان التضمن فيها لحرف العطف تضمننا  
 اعتباريا ليست في الواقع والا لكان فيها معاملة المعطوف والمعطوف عليه وليس  
 فيها معاملة العطف واما الجواب عن النون والمثل فللزوم الاضافة الى المفرد التي  
 من خواص المعرب فالإضافة الى المفرد يعارض المشابهة فرجع الاسم الى صله وهو  
 الانصراف والاعراب لان خاصة الشئ يرجح ويقوى جهة الشئ واما الجواب عن اسم الفاعل  
 والمفعول الكائنين لمعنى الماضي فلعارضها ايض وهي المشابهة لها بالمضارع لفظا  
 ومعنى والمضارع معرب فان قيل يخرج عن حد المعرب المبتدء والخبر لانها

ليسا مركبين مع عامله لان عاملها معنوي ولا يمكن التركيب بين اللفظي والمعنوي بل التركيب انما يكون بين الامرين الموجودين حسا **اجيب عنه** الامر كذا لا انما كان العامل المعنوي كاللفظي في التأثير اعطى له حكم العامل اللفظي وهو التركيب فاعطى التركيب للعامل المعنوي ايضاً لوجود المناسبة بينهما في التأثير قوله **نحو زيد** اي الذي وقع في هذا التركيب **قام زيد** فانه معرب لوجود صدق الحد عليه وهو كون المعرب اسماً مركباً مع عامله ولم يشبهه مشابهة تامة بل في الاصل لا زيد **خذ** اي لا يعرب زيد حال كونه وحده فكلمة وحده حال لزيد بتاويل النكرة اي مفردا لعدم التركيب فيه هذا عند المصطلح لان المعرب عنده ماله الاعراب بالفعل وذا لا يحصل الا بالتركيب فلهمذا اخذ التركيب في تعريفه واما عند صاحب الكشاف زيد وحده معرب لان المعرب عنده ماله صلاحية الاعراب بعد التركيب فيكون قبل التركيب ايضاً معرباً كما كان بعد التركيب لهذا لم ياخذ التركيب في تعريفه قال العلامة المعرب مالم يشبهه مبق الاصل انتهى ولا يعرب ايضاً هو لاء الذي وقع في هذا التركيب **قام هو لاء** وان كان اسماً مركباً مع عامله لوجود المشابهة تامة ذلك المشابهة للحرف خاصة بمعنى ان الحرف كما يحتاج في الدلالة على المعنى الى انضمام شيء اخر كذلك لفظ هو لاء يحتاج في الدلالة على المعنى الى مشار اليها اشارة حسية لا يقرب على هذا ينبغي ان يكون اسماً لا اشارات كلها خارجة عن حد الاسم وداخلة في حد الحرف لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى كما ان الحرف غير مستقل في الدلالة على المعنى لان قول المراد بالاستقلال وعدم الاستقلال وضعي اذ من المعلومات ان اسماً الاشارات كلها مستقلة في الدلالة ووضعا لكن احتياجها الى الاشارة الحسية استعمالاً وقع لتعين معنى مشار اليه انتهى اعلم ان المشابهة على انواع كما فصل صاحب المفصل اخذها ما تضمن الحرف بنفسه كتركيب خمسة عشر لانه في تقدير خمسة وعشر فانه متضمن بحرف العطف تامل وما تضمن معنى مبني الاصل كاسماء الافعال فانها متضمنة لمعنى الماضي الامر الحاضر وكذا غيرها وما مشابهة بالحرف في الاحتياج كاسماء الاشارات وما يشابهه بالتضمن لمعنى مبني الاصل كفجار وفساق مشابهة لتراك ونزال المتضمن لمعنى الامر الحاضر عدلاً ووزناً وما وقع موضع المبني نحو يا زيد فانه في موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرف الخطابية نحو ادعوك قوله **ويسمى المعرب اسماً** **تمكيناً بصيغة اسم الفاعل من الفعل اي تمكن فهو تمكن اي جائى وهداه مر**

اعراب راسواء كان بالوجوه الثلاثة اولا كما في غير المنصرف الذي هو قسم من  
 للمعرب ويسمى معربا ايضا لان المعرب صيغة ظرف من باب الافعال اي اعراب  
 اعرابا فيكون المعنى جاعى اعراب ووقت اعراب ولما كان هذا الاسم محل جراء الاعراب  
 وموضعه يسمى معربا لما ذكر تعريف المعرب اراد ان يذكربعض احكامه ليتضح معرفة  
 المعرب غاية الاتضاح فقال وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه  
 من حيث هو معرب وانما قلنا من حيث هو معرب لان المعرب له احكام اخر من  
 حيث انه لفظ وكلمة وغير ذلك فاندفع شبهة انحصار الحكم في الاختلاف ان يختلف  
 اخرهاى اخر المعرب باختلاف العوامل اختلافها عمليا ذاتيا لفظيا نحو جاءني  
 زيد ورايت زيدا او مررت بزيدا او تقديريا كما في اخرالف المقصورا وغيره نحو  
 جاءني موسى ورايت موسى ومررت بموسى فان قيل اضافة الحكم الى الضمير غير  
 صحيح لان الحكم هو اثر الشئ الثابت على ذلك الشئ ومن المعلومات ان الاختلاف  
 في اخر المعرب ليس اثر المعرب بل اثر العامل جاءت ونشأت على ذلك المعرب اجيب  
 بان الاضافة ههنا بتقدير اللام او في وتقديره ان الحكم له او الحكم فيه اي اثر العامل له  
 اي للمعرب او فيه فيصح الاضافة فان قيل فعلى هذا يلزم فساد اخر وهو اثر الشئ  
 الثابت على غير ذلك الشئ وانت تعرف ان الحكم الشئ الثابت على ذلك الشئ فتفر من  
 ورطة وتقع في ورطة اخرى اجيب بان العامل والمعمول لها كما ناشد بالانصال  
 صار الكلمة واحدة فنج ثبت اثر الشئ على ذلك الشئ فان قيل نحن نتخذ المعرب  
 المختلف العوامل ولم يختلف في اخره نحو ان زيد امضروب واني ضارب زيد وضررت  
 زيد افاق العوامل فيه اختلف بلاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف اخره بل  
 يكون في العوامل الثلاثة منصوبا اجيب بان المراد من الاختلاف الاختلاف  
 في العمل لا في الذات كما اشرنا اليه من قبل فنج اندفع الاشكال فان قيل  
 العوامل جمع فيقتضى صيغة الجمع بان يختلف المعرب بجميع العوامل لا بالواحد  
 وليس الامر كذلك بل الاختلاف انما يكون بالواحد اجيب بان اللام للجنسية فبطل  
 معنى الجمع فكان المراد منه الواحد تقديره باختلاف العامل فان قيل الاختلاف  
 في اخر المعرب بالواحد لا يصح لان تعريف الاختلاف لا يصدق عليه هو الانتقال  
 من حركة الى حركة اخرى وفي العامل الواحد اذا دخل على المعرب اولا لم يحصل  
 الانتقال من حركة الى حركة اخرى بل يحصل الانتقال من السكون الى الحركة لان

الاسم قبل تركيب العامل مبنياً على السكون نحو زيد عمرو وكاسمجي في باب المبنى  
 والانتقال من السكون الى الحركة لا يسمى اختلافاً واجيب عنه بان الاختلاف  
 على ضربين حقيقي وحكمي فهذه امن قبيل الحكمي بناء على انه توطية الاختلاف  
 بالعامل الثاني او يجاب عنه بان هذا حدوث الاعراب وهو حكم آخر لا ينكر المعنى  
 فان قيل فعلى هذا يلزم الاختلاف والمحدث في آخر المبنى لا في آخر المعرب اذ  
 الاسم قبل تركيب العامل معه مبنياً على السكون فلا يكون خاصة للمعرب و  
**اجيب عنه** بان المعرب على نوعين احدهما بالفعل كما هو العامل بعد التركيب نحو  
 قام زيد وثانيهما بالقوة كما يستحق هو الاعراب فزيد معرب بالقوة لا بحالته وتعين آخر  
 المعرب للاختلاف دون الاول والوسط كما سيجي في بحث الاعراب هذا كله في غاية  
 التحقيق فاطلب هناك قوله الفصل لثاني من الفصول الاربعة يكون جزء من  
 المقدمة ويتوقف عليه الشروع في الاعراب فقال الاعراب ما هي حرف او  
 حركة به يختلف آخر المعرب دون الاول والوسط فقوله الاعراب ما جنس يشمل  
 المقصود وغيره وقوله به يختلف آخر المعرب فصل يخرج به ما عدا الاعراب انتهى  
**فان قيل** هذا الحد صادق على العامل لانه ما به يختلف آخر المعرب و  
**اجيب عنه** بان ما في قوله الاعراب ما في تاويل الحرف والحركة فيخرج العامل عن الحد لان  
 العامل لا يكون حرفاً ولا حركة فان قيل بعض العوامل حروف كحرف المشبهة  
 بالفعل وغيره فلا يخرج عن حد الاعراب ايضاً **واجيب عنه** بان المراد من الحروف  
 المذكورة في التعريف هو الحروف المباني لا المعاني والعامل من حروف المعاني تأمل  
**فان قيل** لم عين آخر المعرب للاختلاف دون الاول والوسط **واجيب عنه** بان  
 الاعراب صفة الكلمة والكلمة ذات له ولا شك ان الصفة متأخرة عن الذات فان  
 قيل فعلى هذا يخرج التثنية والجمع من هذا الحكم لان الاختلاف فيها في الوسط  
 نحو جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين كذا حال الجمع فان الاختلاف  
 فيها ليست في آخرها بل المتغير في التثنية هو الالف وفي الجمع الواو وهما ليسا  
 اخرها بل اخرها النون وهو لم يتغير **واجيب عنه** بان المراد من الآخر جزئية  
 يعنى آخره جزء المعرب فيختلف اخرها لان النون فيهما عوض عن التنوين  
 على بعض المذاهب والتنوين كلمة اخرى فاخر التثنية هو الالف واخر  
 الجمع هو الواو والمراد من الاختلاف في آخر المعرب اختلاف

من حيث العوامل فخرج عنه حركة غلامى ايضا اذ هي ليس من حيث العوامل بل من حيث اقتضاء الياء فان قيل تعريف الاعراب صادقة على الحركات دون الاعراب الحرفى وذلك لان الاعراب سبب يختلف بسبب ذلك السبب اخر العرب فلا بد من مغايرة السبب لآخره اى لا بد من مغايرة الحال المحل ففي نحو جاءنى ابوك الواو اخر العرب فكيف يختلف به اخر العرب فاتحد الحال والمحل وذو الاجوز واجيب عنه الامر كذلك الا ان الاعراب الحرفى فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركة والحركات يغير اخر العرب فالاعراب الحرفى محمول عليه حمل لفرع على الاصل كذا فى عبد لغفور الحاشية على الفوائد الضيائية فى بحث الاعراب تامل قوله كَالضَّهِّ وَالْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ وَمَا ذَكَرْتَهُ سَابِقًا لَمْ يَذْكُرْ هَهُنَا وَكَتْفِي بِهِ بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ نَحْوُ جَاءَنِي أَبُوكَ وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَمَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَاعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبِ لِأَنَّ الْبَحْثَ فِيهِ ثَابِتٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ رَفَعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ أَيْ أَحَدُهُمَا رَفَعٌ وَثَانِيهَا نَصْبٌ وَثَالِثُهَا جَرٌّ عَلَى حَذْفِ الْمَبْتَدِ عَوَامًا مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِتَقْدِيرِ اعْنَى وَامَّا جَرُّهُ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ قَوْلِهِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ وَأَمَّا انْحِصَارُ الْأَعْرَابِ بِثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ لِأَنَّ الْأَعْرَابَ لَا يَكُونُ الْإِعْلَامَةُ لِلْمَعْنَى الْمَقْتَضَى لِلأَعْرَابِ الْمَعْتَوِقَةِ عَلَى الْمَعْرَبِ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ فَالِدَّلَالُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى أَيْضًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ وَلَا لَزْمَ التَّرَادُفِ بَيْنِ الْأَعْرَابِ بَيْنَ لَوْ جَعَلَ كَثْرًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ وَالشَّرْكَةَ لَوْ جَعَلَ انْقِصَافًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ وَالتَّرَادُفَ وَالشَّرْكَةَ كِلَاهُمَا خِلَافٌ لِأَصْلِ تَامِلِ كَذَا فِي الْغَايَةِ الْعَامِلِ مَا بِهِ يَحْصُلُ رَفَعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ نَحْوُ جَاءَنِي زَيْدٌ فَجَاءَ عَامِلٌ أَذْ حَصَلَ بِهِ الرَّفْعُ عَلَى زَيْدٍ وَرَأَيْتُ زَيْدًا فَرَأَيْتُ عَامِلًا أَذْ حَصَلَ بِهِ النَّصْبُ فِي زَيْدٍ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ حَالَةَ الْجَرِّ تَامِلِ فَإِنْ قِيلَ هَذَا الْحَدِيثُ بِجَامِعِ الْخُرُوجِ عَوَامِلَ لِفَعْلٍ كَلِمَةٍ وَمَا وَغَيْرَهَا وَاجِبٌ عَلَيْهِ بَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْعَامِلِ هَهُنَا عَامِلُ الْأَسْمَاءِ بِقَرِينَةِ الْبَحْثِ عَنْهُ فَإِنْ قِيلَ لَا نَسْلَمُ أَنَّ الْعَامِلَ مَا بِهِ يَحْصُلُ رَفَعٌ وَنَصْبٌ جَرِّبِلِ الْعَامِلِ بِهِ يَحْصُلُ الْمَعْنَى الْمَقْتَضَى لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ الْجَرُّ مِنْ اقْتِضَاءِ الْمَعْنَى لِأَنَّ الْعَوَامِلَ اجِبٌ عَلَيْهِ بَانَ اسْنَادُ حُصُولِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ الْجَرُّ إِلَى الْعَامِلِ لِتَرَامِي لِحَقِيقَتِي وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّفْعَ لَا زَمَّ لِمَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ وَالنَّصْبَ لَا زَمَّ لِمَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَالْجَرُّ لَا زَمَّ لِمَعْنَى الْإِضَافَةِ فَإِنْ قِيلَ فَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ يَذْكَرَ تَعْرِيفُ الْأَعْرَابِ بَعْدَ تَعْرِيفِ الْعَامِلِ لِمَصْدُورِ الْأَعْرَابِ عَنْهُ وَلْتَفْرَعِ عَلَيْهِ فَمَجَاهِدٌ عَقِيبُ الْأَصْلِ فَذَكَرَ مَسْئَلَةَ الْأَعْرَابِ لَيْسَ فِي مَجْلِهِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ بَانَ لِلأَعْرَابِ جَهْتَيْنِ جِهَةٌ الصَّدُورِ وَهُوَ بِتَوْقُفٍ عَلَى الْعَامِلِ بِجِهَةِ الْوُقُوعِ وَهُوَ

يتوقف على لمعرب فله محلان بالنسبة الى متعلقه فجازان يند كومتصلا بالمعرب  
 لانه صفة قائمة بالمعرب وجازان يند كير بعد العامل لحدوثه ولصدوره عنه هكذا  
 كل شئ جهتان فله محلان تامل والمراد من الرفع اعم من ان يكون حرفا او حركة  
 وكذا من النصب والجر اعم من ان يكون حركة او حرفا قوله وتحل الإعراب من الأسم  
هو أي محل الأعراب الحرف الأخير لا الأول والوسط لما مر قوله مثال الكل نحو قام  
زيد فقام عامل وزيد معرب والظمة إعراب والذال محل الإعراب انتهى قوله  
واعلم أنه أي الشأن لا معرب في كلامهم إلا الاسم المتمكن والفعل المضارع  
وسبغى حكمه في القسم الثاني وهو بحث الفعل نشاء الله تعالى الفصل الثالث من  
الفصول الأربعة يكون جزء من المقدمة ويتوقف عليه الشروع في أصناف إعراب الأسم  
وهي أي أصناف إعراب الأسم تسعة أصناف الأول أي الصنف الأول من الأصناف  
التسعة أي من الأقسام التسعة والصنف هو القسم أن يكون الرفع بالظمة بحالة  
الرفع والنصب بالفتحة بحالة النصب والجر بالكسرة بحالة الجر ويخص هذا الصنف  
بالمفرد المنصرف الصحيح فبقيد الأفراد خرج التثنية والجمع وبقيد الأنصاف احتز  
من غير المنصرف وبقيد الصحيح احتز عن المفرد المنصرف غير الصحيح كالاسماء الستة  
فانها مفرد منصرف لكنها غير صحيح لان الأربعة منها ناقصة واوية وهي أبوك وأخوك  
وهنوك وحموك وواحد منها الفيف مقرون وهو ذومال أصله ذو وو واحد منها  
اجوف واوي وهو فوك إذا صلته فوه حذف الهاء على غير القياس وابدلت الواو ميما  
في غير حالة الإضافة ثم في الصحيح اختلاف بين النحويين والصرفيين فلهمذا تعرض  
المصنف الى تعريفه فقال الصحيح عند النحاة ما أي الاسم الذي لا يكون في آخره أي آخر  
ذلك الاسم حرف علة كزيد والمثال والاجوف والمهموز مع اقسام الثلاثة والمضاعف مع  
تسمية صحيح عند النحاة وأما الصحيح عند الصرفيين ما سلمت حروفه الأصلية من  
حروف العلة والهمزة والتضعيف فالسالم والصحيح متخذان عند الصرفيين لافرق  
بينها ومختلفان عند النحاة لان كل ما هو سالم فهو صحيح عند الصرفيين والصحيح  
غيره وهو ما لا يكون آخره حرف علة عند النحاة قوله والجاري مجرى الصحيح  
أي النائب مناب الصحيح وهو الجاري مجرى الصحيح ما أي اسم يكون في آخره أي  
في آخر ذلك الاسم واو ابياء ما قبلها ساكن كدلو وطبي ورهي وانما صار هذا الاسم  
جاري مجرى الصحيح لعدم ثقل الأعراب عليه بسبب وجود الساكن



وبحصول استراحة اللسان بسكون ما قبلها ويختص ايضاً بالجمع المكسر المنصرف  
كرجال وطلبة فبقيد المكسر احترز عن جمع السلامة نحو ضاربون وعالمون و  
بقيد المنصرف احترز عن جمع المكسر الغير المنصرف نحو ضواريب ونواصر وغيرها  
وانما اختص هذا الاعراب بهذين القسمين لمناسبة ما في الاصله وذلك لان الاعراب  
الحركتي اصل من الحرفي والمفرد المنصرف اصل من التثنية والجمع وغير المنصرف  
فاعطى الاصل للاصل اما وجه اصالة المفرد فظاهر اشتقاقها منه واما وجه  
اصالة الاعراب الحركتي فلان الاعراب الحرفي مستنبط منه وذلك لان الواو  
من الضمتين والالف من الفتحيتين والياء من الكسرتين ومعنى الاستنباط  
ههنا ان اداء الالف مقلاما داء الفتحيتين وكذا اداء الواو مقلاما داء الضمتين  
كذا اداء الياء مقلاما داء الكسرتين كما يعلم به سلامة الطبع فهذه العلاقة  
حكوا باستنباط هذه الحروف الثلاثة من الحركات فان قيل فعلى هذا  
يلزم ان لا يكون في الجمع اعراباً حركتي لان الجمع فرع المفرد واللائق للفرع الاعراب  
الفرعي تامل **اجيب عنه** لا مرك ذلك الا انه اعطى لها الاعراب بالحركات لاجل  
الضرورة وهي عدم وجدان حرف الاخير صالحا وقابل للاعراب الحرفي من الواو  
والالف والياء فلما لم يجدوا في اخره حرفا صالحا للاعراب اعرب بالحركات ضرورة  
والاعراب في هذين القسمين اصل من الوجهين أحدهما ان يكون بالحركات  
دون الحروف وثانيهما بالاحوال لثلاثة دون الاحوالين كما كان احد حالة الاعراب  
تابع الاخرى وسيجئ بيانه انشاء الله تعالى قوله تقول انت مطابقا لهذه  
القاعدة المذكورة من الاعراب الحركات في الاحوال الثلاثة جاءني زيد ودلو  
وقبي ورهي ورجال ورايت زيد اودلوا وظيفيا ورميا ورجالا ومررت بزيد ودلو  
وقبي ورهي ورجال وعلى هذا القياس غير هذه الاسماء قوله والثاني اي الصنف  
الثاني من الاصناف التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالضمة حالة الرفع والنصب  
والجر بالكسرة فالنصب تابع للجر ههنا ويختص هذا الصنف بجمع المؤنث السالم  
وهو كل جمع اخره الف وتاء تقول مطابقا لهذا الصنف جاءني مسلمات ورايت  
مسلمات ومررت بمسلمات وانما اختص هذا الاعراب بالحركة مع ان جمع  
المؤنث فرع الجمع المذكور واللائق للفرع لعدم وجود الحروف الصالحة للاعراب  
في اخره وهو الواو والالف والياء فبالضرورة اعرب بالحركات وانما

صار النصب تابعاً للجرت لا يلزم مزية الفرع على الاصل وهو الجمع المذكور السالم نحو مسلمون وفي جمع المذكور السالم النصب تابع للجرت كما اني جمع المؤنث السالم فان قيل فعلى هذا يلزم مزية الفرع على الاصل ايضاً لان جمع المذكور السالم اصل وهو معرب بالحروف فيلزم فوقية الفرع على الاصل على صورة التبعية ايضاً **واجيب عنه** بان هذه الضرورة وفوقية الفرع على الاصل بالضرورة كلا فوقية اولان الاعراب بالحركات وان كان اصلاً لكنه في المفردات اصل في التثنية والجمع فان الاعراب بالحركات في التثنية والجمع بمنزلة الاعراب بالحروف لان الشيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير فلا يلزم مزية الفرع على الاصل تامل فان قيل قد وجدنا هذه الاعراب في غير جمع المؤنث السالم نحو كوكبات جمع كوكب وكذا اللفظ المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغيرها مما كان مفردة من كرا فتتقضى الخاصة **واجيب عنه** بان المراد من الجمع المؤنث السالم الاصطلاح هو في الاصطلاح ما كان في اخره الفتوة مع قطع النظر عن المفرد سواء كان مفردة من كرا او مؤنثاً **واجيب عنه** ثانياً بان هذه العبارة بحذف المضاف او المعطوف تقديرة ويختص هذا الاعراب بجمع المؤنث السالم ويختص بجمع المؤنث السالم وما على صيغته لم تنتقض الخاصة تامل كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك ما بقى من قول الثالث اي الصنف الثالث من الاصناف التسعة ان يكون الرفع بالضمه حالة الرفع والنصب والجرب بالفتحة حالي النصب والجرب تابع للنصب على عكس جمع المؤنث السالم ويختص هذا الصنف بغير المنصرف وهو ما فيه سببان من الاسباب التسعة وسيجئ بيانه وانما اختص هذا الاعراب به لان غير المنصرف مفرد غالباً والمفرد اصل في الاعراب بالحركات واما وجه متابعه الجرب للنصب فلان غير المنصرف ما فيه سببان ففي السببين صار مشابهاً للافعال كما ان في الافعال سببين أحدهما اشتقاق الفعل من المصدر وثانيهما احتياج الفعل الى الاسم فلما شابه الفعل امتنع منه الجرب كما امتنع الجرب من الفعل فصار الجرب تابعاً للنصب كذا في الغاية وفيه اطناب مذكور في الغاية فاطلب هناك **فان قيل** كثير من غير المنصرف يدخل الكسرة والتنوين للتناسب او الضرورة فاختصاص هذا الصنف بغير المنصرف بلا قيد غير صحيح **واجيب عنه** بان قيد الضرورة والتناسب معلوم فلا حاجة الى ذكره لان موانع كل حكم ملحوظ مع ذلك الحكم فلا حاجة الى بيان مثالك لتناسب

مثل سلا سلا و اغلا لا ان سلا سلا صيغة منتهى الجموع وهي غير منصرف لا يدخل  
عليه التثنية مناسبة الاغلا لا تامل واما مثال الضرورة قول اعد ذكر نعمان  
لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فان نعمان غير منصرف لا يدخل عليه  
الكسرة والتثنية لانه دخل الكسرة للضرورة الشعرية انتهى تقول مطابقا لهذا  
الصنف المذكور جاء في عمر ورايت عمر ومررت بعمر قوله والرابع اي الصنف  
الرابع من الاصناف التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالواو وحالة الرفع والنصب  
بالالف حالة النصب والجرب بالياء حالة الجر وما فرغ عن مواضع الاعراب بالحركات  
شرح في مواضع الاعراب بالحروف فقال والرابع كذا وكذا او يختص هذا الصنف  
بالاسماء الستة موحدة مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم سواء كان مضافا  
الى الظاهر نحو ابو بكر و ابو عمر او الى الضمير مطلقا سواء كان الى الغائب نحو جاءني  
ابوه واخوه او الى ضمير المخاطب نحو ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب  
المرأة من جانب زوجها وهو ابو الزوج فلا يضاف الا اليها وهنوك وفوك وذو مال  
فبقيد لوحدة خرج تثنيتهما نحو اخوان واخوان وبقيد المكبر خرج مصغراتها نحو  
اخيك واميك فان مصغراتها معربة بالحركات وتثنيتهما معربة باعراب التثنية  
وبقيد الاضافة خرج بلاضافة فيها كاخ واب فانها ايضا معربة بالحركات وبقيد  
الاضافة الى غير ياء المتكلم خرج ما اضيف الى ياء المتكلم نحو ابي واخي فانها ايضا معربة  
بالحركات لكنه تقديرية لا لفظية فاعلم ان الاسماء الستة لها خمسة احوال ولها  
خمس اعراب حال الافراد وحال التثنية والجمع وحال المكبرة وحال المصغرة  
وحال الاضافة الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم وحال قطع الاضافة  
فحال المكبر والمصغر داخل في حال الافراد وحال الافراد مع المكبر والمصغر حال  
واحد فالاحوال خمسة آحادها حال الافراد سواء كان مكبرا او مصغرا وحال لتثنية  
والجمع وحال الاضافة الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم وحال قطع  
الاضافة تامل ففي حال الافراد مع المكبرة مقطوعة عن الاضافة اعرابها بالحركات  
لعدم اعادة اللام المحذوفة عنها ساءا حال الافراد ونحو جاءني ابي ورايت ابا و  
مررت بابي وفي حال التثنية والجمع اعرابها بالحروف كحال سائر التثنية والجمع  
نحو جاءني ابوان ورايت ابوين ومررت بابوين تثنية وجمع الوجود حرف الاعراب في  
اخرها حال التثنية والجمع وفي حالة الاضافة الى ياء المتكلم اعرابها بالحركات التقديرية

لاقتناء الياء كسرة ما قبلها وفي حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم اعربها بالحروف  
لاعادة اللام المحذوفة سماع ارتفاع المانع وفي التنوين وفي حالة التصغير ايضا  
بالحركات مطلقا سواء كان مضافا او لا لكونه جارية مجرى الصحيح انتهى وانما غير  
الاسلوب باضافة لحم الى الكاف المكسورة وبإضافة ذوالى غير الكاف لان لحم  
قريب من المرءة ولا يضاف الا اليها واما اضافة ذوالى الى مال فلا تها وضعت لتصال  
الشيء باسم الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس واما قول الشاعر + اهنوا المعروف  
ما لم يتبدل فيه الوجوه + اما يعرف ذوالفضل من الناس ذووه + شاذ لا يعتد  
به وكذا قوله اللهم صل على محمد وذويه ايضا يقال ان الاسم الذى اخره واو  
ما قبلها مضموم لم يوجد في كلام العرب وذو واو كذا لا نأقول هذه القاعدة  
مشروطة بثلاثة قيود اولها ان لا يكون ذلك الواو بمنزلة الاعراب فبهذا القيد  
خرج واو الووذو واو و غير هالان الواو فيها وقعت اعرابا وثانيها ان الواو لا يكون  
في الاسم المبني فبهذا القيد خرج واو هو لا تها وقعت في المبني وثالثها ان لا يكون  
مدغما ومدغما فيه فبهذا القيد خرج واو مدعو وفرنحو فلا يجوز ابد الهاء  
الا للتحفة نحو مدعى وفرنحى واما ضار اعراب الاسماء الستة بالحروف مع كونها  
مفردات دفعا للوحشة والنفرة وذلك لانه لو جعل اعراب التثنية والجمع بالحرف  
وجاء اعراب جميع المفردات بالحركات لوقع الوحشة بينهما مع انها مشتق و  
مشتق منه وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف دون غيرها من المفردات  
دفعا للوحشة لمناسبتها بالتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلو جرد الحرف  
الصالح للاعراب فى اخرها واما معنى فلان معانيها منبئة عن التعدد كما ان  
معنى التثنية والجمع منبئة عن التعدد وانما صار ستا ولم يجعل قل ولا اكثر  
لمقابلتها اعراب التثنية والجمع وذلك لان اعراب التثنية ثلاثة واعراب الجمع  
ايضا ثلاثة فاخترنا فى مقابلة كل اعراب من الاسماء حتى صار ستا فان قيل  
اعراب الاسماء الستة لا يخلو اما ان يكون بطريق الجواز او الوجوب لاسبيل  
الى كل واحد منهما لانه لو اريد الجواز لخرج عنه ابوك واخوك لان الاعراب فيها  
واجب بالحروف فى هذه الحالة لاجاز وان اريد به الوجوب لخرج عنه هنوك  
وحموك لان اعراب الحم والهن بالواو فى حالة الاضافة جائز لا واجب لوجوب اعرابها  
بالحركات ايضا مطلقا سواء كان مفردا نحو جاء فى حم ورايت حميا ومررت

بحر او مضافا نحو جاء في تخمك ورايت تخمك ومررت ببحك وكذا الهن واجيب عنه  
بان المراد ههنا الصلاحية اى يصح اعرابها بالواو والالف والياء ويصح لها هذا  
الاعراب فيج يشتمل الوجوب والجواز كذا في غاية التحقيق تأمل فان قيل لما  
كان اعراب اسماء السنة بالحروف لوجب ان يكون بالالف والياء مثل لتثنية او  
يكون بالواو والياء مثل الجمع لان اعرابها بتشبيهها فصار فرعاً عن التثنية والجمع  
فينبغي ان يكون اعرابها مثل اعراب التثنية والجمع لئلا يلزم من اعرابها على  
الاصل واجيب عنه بان الامر كذلك الا ان الاسماء الستة لما كانت مفردات فروعيت  
حال الافراد لان المفرد اصل في الاعراب بلاحوال الثلثة كذا في غاية التحقيق تقول

مطابقاً لهذه القاعدة جاء في ابوك ورايت اباك ومررت بابيك وكذا البواقي  
والخامس اى الصنف الخامس منها ان يكون الرفع بالالف حالة الرفع والنصب  
والجري بالياء المفتوحة ما قبلها ويختص هذا الصنف بالمتنى اى ما يطلق عليه  
المتنى وهو الاسم الذى لحق فى الغرم فردة الف والياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة  
مطلقاً سواء كان مذكراً او مؤنثاً الذى علم او غير ذى علم وكلا مضافاً الى مضمراً  
عطف على المتنى اى ويختص هذا الاعراب بالمتنى وكلا واثنان للمذكور واثنان  
للمؤنث وكذا اكلتا للمؤنث لكنه لم يذكره اكتفاءً بذكر الاصل وانما لم يكتب بذكر  
الاصل في قوله اثنان واثنان لان اثنان واثنان من الاسماء العدد وهو  
مخالف لجميع الاسماء فى الاستعمال فلهذا لم يكتب بذكر الاصل تقول مطابقاً

لهذه القاعدة جاء فى الرجلان كلاهما واثنان واثنان ورايت الرجلين كليهما  
واثنين واثنتين ومررت بالرجلين كليهما واثنين واثنتين وانما قيد كلا وكذا  
اكتبا بالاضافة وصار الازمين بالاضافة لعدم افادة معنى التثنية منهما الا  
باضافة الى التثنية ظاهراً او مضمراً وانما خص الاضافة بالمضمراً لان كلا  
ذو تحتين مفرد صورته وتثنية معناه فصورته يقتضى الاعراب بالحركات  
ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فاذا اضيف الى المظهر وعيت جانب  
الافراد واعرب بالحركات لان المظهر اصل والافراد والاعراب بالحركة  
ايضاً اصل واذا اضيف الى المضمراً وعيت جانب المعنى واعرب  
بالحروف لان المعنى فرع والاعراب بالحروف والمضمراً يفرع فوجود  
الاصل يقتضى الرعاية من جانبه ووجود الفرع يقتضى الرعاية من جانبه

كذلك وإنما اختص هذا الأعراب بهذه الأسماء لمناسبة الأعراب الحرفية في كونها  
فرعين أي في كون التثنية مع ملحقاتها وكون الأعراب الحرفية كونها فرعين اللائق  
للفرع الفرع ولوجود حرف صالح في آخرها فإن قيل الألف في آخر هذه الأسماء  
علامة التثنية فلوجعل ذلك الألف علامة للأعراب يلزم إيراد المؤثرين على  
أثر واحد وهو لا يجوز **واجيب عنه** بأن ذلك المنع انما يرد اذا كان المؤثران لفظيين  
وأما اذا كان احدهما لفظياً والآخر معنوياً فيجوز إيراد المؤثرين على اثر واحد كما  
في ما نحن فيه وكذا الحكم في جمع المذكور السالم نحو مسلمون وسيأتي ذكره انتهى  
فإن قيل فعلى هذا يلزم ان لا يصدق على هذا الألف حد الأعراب وهو  
ما اختلف به آخر العرب لأن الألف آخر العرب فكيف يختلف بها آخر العرب والألف  
اختلفت الشيء في نفسه وذاتاً لطل الجواب عنه ما مر اتفاقاً وهو الحمل على الأعراب المحركية  
فإن قيل فعلى هذا الميثبت الاختلاف في آخره لأن آخر التثنية التثنية وهو لم  
يتغير والجواب عنه ما مر فإن قيل لم جعل الألف علامة للرفع والياء علامة للنصب  
والجر **واجيب عنه** بأن هذه الموافقة بالفعل من نحو ضرباً وللموافقة بالضمير  
من نحوهما وكذا حال الجمع فإن الألف في آخر ضرباً علامة للرفع وفي تثنية الاسم  
علامة للرفع وإنما صار كلا وكلتا واثنان واثنان ملحقات بالتثنية لأن التثنية  
الحقيقية ماله مفرد ولا مفردات لهذه الأسماء قوله **والسادس** أي الصنف السادس  
من الأصناف المذكورة أن يكون الرفع بالواو والمضموم ما قبلها حالة الرفع والنصب  
والجر بالياء مكسورة ما قبلها حالة النصب والجر فإن النصب تابع للجر في التثنية  
والجمع جميعاً وسيأتي ذكرها ويختص أي هذا الصنف بالجمع المذكور السالم  
هو الاسم الذي يكون بناء المفرد فيه سالماً لمسلمون وضاريون والووعشرون  
أي مع ملحقات الجمع وأخواتها من نحو ثلثون وأربعون إلى تسعين وانما  
يختص هذا الأعراب بجمع المذكور السالم لمناسبة الأعراب الحرفية في كونها  
فرعين ولوجود الحرف الصالح للأعراب في آخرها فإن قيل قد وجدنا  
هذا الأعراب بغير الجمع المذكور السالم نحو سنون وارضون وثبون وقلون جمع  
سنة وارضنة وثبنة وقلنة **واجيب عنه** بأن المراد من الجمع المذكور السالم ما يكون اصطلاحياً  
وهو ما يكون في آخره واو وياء ونون مفتوحة أو يوجب عنه بان العبارة على حذف  
المضات وعلى حذف المعطوف تقديرة ويختص هذا الأعراب بصيغة الجمع المذكور

السالم ويختص بالجمع المذكور السالم وما على صيغته فاندفع الاشكال فان قيل الواو فيه علامة الجمع فان كان علامة الرفع حالة الرفع يلزم ايراد اللوثرين على اثر واحد وهو غير جائز **واجيب عنه** بما مر في التثنية فان قيل فعلى هذا لا يلزم الاختلاف في آخره **واجيب عنه** بان المراد من الاخر اخر الجمع والنون ليس اخر الجمع لانه عوض عن التنوين فاخر الجمع الواو فقط فان قيل لم يجعل الواو علامة الرفع في الجمع والالف في التثنية والياء في الموضعين علامة النصب والجرو **اجيب عنه** بان هذه الضرورة وذلك لانه لو اعرب المثني بالحروف الثلاثة بقي الجمع بلا اعراب ولو اعرب اعراب بلا اعراب ولو اعرب كل واحد منهما بهذه الحروف لوقع الالتباس بينهما فبالضرورة قسمت ذلك الحروف عليهما فاعطى الالف للتثنية حالة الرفع ولواو للجمع حالة الرفع لانها علامة المرفوع في الفعل نحو ضرب با ضربوا وجعل الياء علامة الجرفيها ولما لم يجدوا علامة النصب حكموا بالتبعية للجرو ففرقوا بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها بان الفتحة ما قبل الياء في التثنية والكسرة في الجمع نحو مسلمين في التثنية ومسلمين في الجمع ولم يعكس الامر لان التثنية كثيرة لانه غير مختصة بذي علم والجمع قليل لاختصاصه بذي علم فالتكثير يناسب التخفيف فان قيل انت قلت اعراب التثنية بالالف في حالة الرفع والياء في حالتى النصب والجرو قوله عليه السلام من احب كريمته لم يكتب بين العصر والعشاء فخالف للحكم المذكور فان قوله كريمته تثنية وقعت مفعولا لاحب ولم يكن الياء فيه حالة النصب بل كان الفافية **واجيب عنه** بان هذا من علي بن ابي طالب النخعي اما على مذهب الجمهور فلا نسلم كونه كريمته بل كريمته بالياء قوله كريمته شاذ ولا يعتد به فان قيل يجعل النصب تابعا للجرو والجر تابعا للنصب يعني يجعل كل واحد منهما تابعا ومتبوعا ولم يجعل الرفع تابعا ولا متبوعا **واجيب عنه** بانه لا مناسبة بين الرفع وبين النصب والجرو فالرفع علامة العدة وهما علاقة الفضلة فلم يوجد المناسبة بينهما فلهم اصابا النصب والجر تابعا ومتبوعا دون الرفع وانما صابا الرفع مع اخواتها من الملحقات لانه لا مفرد لهما والجمع الحقيقي مالم مفرد فان قيل لانه لا نسلم انه لا مفرد لهما لان الرفع ذو وعشرون جمع عشرة **واجيب عنه** بان هذا ممنوع لان المراد بالمفرد ماله من لفظه وهو ممنوع غير لفظه فلا يعتد به ولا نأقول العشرون لا يجوز ان يكون جمع عشرة

والا لزم اطلاق العشرين على ثلثين لانه لا بد في الجمع من ثلاثة افراد المفرد ولا يجوز اطلاق العشرين على ثلثين استعمالا فلا يكون له مفرد ايضا فاذا كان الا مركب كان من الملحقات انتهى تقول مطابقا لهذه القاعدة المذكورة نحو جاءني مسلمون وعشرون واولو مال ورايت مسلمين وعشرين واولى مال ومررت بمسلمين وعشرين واولى مال اعلم ان نون المثني مكسورة ابدًا اي في كل حال سواء كان رفعًا ونصبًا او جراً وانما اختيرت الكسرة لوجوه املان التثنية اوسط الحال بالنظر الى المفرد والجمع والكسرة ايضا متوسط فلهدا اخضت بالكسرة اولاً لان هذا النون عوض عن التنوين على مذهب بعض والتنوين حرف ساكن والساكن اذا حرك حرك بالكسر اولاً لانه لو لم يكسر لكان مفتوحاً ومضموماً لا سبيل الى كل واحد منهما اللزوم توالي الفتحا لوفتح ولوجود المتروك لوضم وذلك لان النون كلمة بحرف واحد كهيئة الاستفهام وواو العطف ولا يوجد مثل هذه الكلمة في كلام العرب مضموم انتهى اعلم ان في نوني التثنية والجمع اربعة مذاهب مذهب الكيسان ومذهب الزجاج ومذهب ابن علي بن طاهر بن ولاد ومذهب ابن مالك فعند الكيسان انه عوض من تنوين المفرد لا عن الحركة فقط ولا عنها معا وانما عوضت النون في المفرد لئلا ينحط مادة الرفع عن التثنية والجمع واما وجه التعويض عن التنوين ان هذا النون تسقط حالة الاضافة كما تسقط التنوين فيها فعلم انه عوض من واحد من عليه بانه لو كان عوضاً عن التنوين لم يكن مع الالف واللام كالتنوين لا يوجد مع الالف واللام وهو يوجد مع الالف واللام في التثنية نحو الزيدان وكذا في الجمع نحو الزيدون فاذا ثبت مع الالف واللام علم انه غير عوض عن التنوين والالما جاء معه واجيب عنه بان التنوين انما يسقط بالالف واللام لكونها ساكنة لينة حقيقة واما في التثنية والجمع فصارت متحركة فهو قوي منها فلا تؤثر الالف واللام في اسقاطها بخلاف التنوين فانها ساكنة فيؤثر الالف واللام في اسقاطها واما عند الزجاج فانه عوض عن حركة المفرد لا عن التنوين لوجود الالف مع الالف واللام في التثنية والجمع لوجود الحركة مع الالف واللام في المفرد نحو الرجل الاعتذار عن جانب السقوط حالة الاضافة بان ذلك السقوط تقصير الكلام وتخفيفه وتقليله مع حصول تمام المعنى ومن المعلومات ان الكلام القليل المفيد لتتمام المعنى اولى من الاطناب لان يكون سقوطها بالاضافة واما عند ابن ولاد فانه



عوض منها الوجوده مع اللام وسقوطه مع الاضافة واما عند ابن مالك النحوى فلانه لا يكون عوضاً عن الشئ اى لا عن التنوين ولا عن الحركة ولا عنهما بل يكون وجوه لاجل وقوع الالتباس بالمفرد نحو جوزان فان النون فيه لدفع الالتباس بالمفرد لان جوزان تثنية جوزى فاذا اريد لتثنية زيد فى آخره الف التثنية فصارت جوزا ولما كان جوزا بعد الالف كعصا وهو مفرد زيد بعد ذلك الالف والنون حتى يرفع ذلك الالتباس بالمفرد ومالا التباس فيه حمل عليه طرف اللباب انتهى هذا كله فى المنهل شرح قاضى الارشاد المصنف فى علم النحو وفيه اطباب لكننا تقتصر لحصول الغرض بهذا القدر ايضا فان شئت الاطلاع فلترجع اليه ونون الجمع المذكور السالم مفتوحة ابدا وجه الزيادة لتلا ينحط مادة المفرد فى الجمع واما وجه الفتح فللخفة بناء على ان الجمع ثقيلة من حيث المعنى والثقل يقتضى الخفة اولانه لولم يفتح لكان مضموما او مكسورا لسبيل الى كل واحد منهما لانه لو كان مضموما لزم توالي اربع ضمات فى حالة الرفع نحو مسلمون ولو كان مكسورا لزم الخروج من الضمة الحقيقية او التقديرية الى الكسرة الحقيقية وهذا ثقيل قوله وهما تسقطان عند الاضافة اى نون التثنية والجمع وانما تسقطان حالة الاضافة لانهما عوض عن التنوين فى بعض مذاهب والتنوين يسقط عند الاضافة فكذا العوض منه واما على مذهب من قال بالحركة اولدفع الالتباس او منهما فخذ فقه لقصر الكلام والخذف ما مر انفا نحو جاء فى غلاما زيد اصله غلامان فلما اضيف اليه سقط النون بالاضافة واما الطول الكلام على الاختلاف الذى ذكرنا ومسلمو مصر اصله مسلمون لما اضيف الى ما بعده سقط النون اما بالاضافة او للتخفيف على الاختلاف الذى ذكرنا قوله السابع اى الصنف السابع من الاصناف المذكورة ان يكون الرفع بتقدير الضمة حالة الرفع والتصب بتقدير الفتح حالة التصب والجر بتقدير الكسرة حالة الجر ويختص اى هذا الصنف السابع بالمقصود اى بلا اسم المقصور فاللام فيه عوض عن الموصوف تامل وهو ما يكون فى آخره اى آخر الاسماء مقصورة كعصا واما سمي بالمقصورة لان قصر الشئ جسد عن الغير وهو ايضا محبوس عن الحركات الثلاثة سواء كانت الالف ثابتا كالعصا باللام او محذوفة كعصا بالتنوين قوله وبالمنصاف اى بلا اسم المنصاف الى ياء المتكلم غير جمع المذكور السالم كغلامي وانما صار الاعراب بالحركات لان هذا

الاسم مفرغ والمفرد اصل في الحركات وانما صار الاعراب تقديرا بالتعذر ظهور  
 الاعراب ومنعه في اللفظ لان العصا آخره الف وهو لا تقبل الحركة اصلا فصار  
 تقديريا واما في غلامى فلانه لما صار آخر الغلام مبنيا بسبب اقتضاء الياء كسرة  
 ما قبلها فصار ما قبلها مبنيا على ذلك الكسرة فلم يبق محل الاعراب لفظيا فصارت  
 تقديريا هكذا قالوا وفيه نظرا لانه لم لا يجوز ان يكون دخول العوامل عليه سابقا  
 على الاضافة الى ياء المتكلم ويكون اعرايه لفظيا واقتضاء الياء تقديريا واجيب عنه  
 بان الاضافة سابق على دخول العوامل لانها من خواص الاسم وخاصة الشيء ترجح من  
 الغير وفيه تامل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون ذلك الكسرة في غلامى مشتركا  
 بين اقتضاء عامل الجارة وبين اقتضاء الياء فيكون اعراب غلامى لفظيا حالة الجزر  
 وتقديريا حالة الرفع والنصب واجيب عنه بان هذا ممنوع لورود المؤثرين اللفظيين  
 على اثر واحد وقد عرفت في بحث التثنية ان ايراد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد  
 ممنوع بخلاف ما اذا كان احدهما لفظيا والاخر معنويا فحج يجوز وليس كذلك ههنا  
 تامل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يعرب ما قبل نون جمع المؤنث في يضرين  
 وتضربين اعرابا تقديريا دون البناء والحال ان الياء كما يقتضى البناء لما قبلها  
 كذلك نون جمع المؤنث يقتضى البناء على السكون لما قبلها فما حالهم ان يعربوا  
 غلامى تقديريا وبنوا جمع المؤنث واجيب عنه بان بينهما فرقا جليا وهو ان النون في  
 جمع المؤنث ضمير الفاعل والفاعل شديد الاتصال بالفعل لفظا ومعنى فلما اتصل  
 بالفعل ذلك النون حصل اتصال الفعل معه بحيث لم يبق هناك محل الاعراب  
 لا لفظا ولا تقديرا فصارتا مبنيتين واما الاضافة وان كان يقتضى الاتصال لكنه  
 يقتضى الاتصال اللفظي لا المعنوي فتعذر محل الاعراب لفظا لا تقديرا فصارت نحو  
 غلامى معربا تقديرا فاحفظ هذا الكلام في غاية التحقيق وبعضها في الايضاح شرح الملح  
 فان قيل لم لا يعوض النون عن الرفع بعد نون جمع المؤنث كما يعوض بعدالف  
 التثنية وواو الجمع واجيب عنه بانته لو عوض النون عن الرفع لكان لزم اجتماع  
 النونين في اخرج جمع المؤنث ففي باب اهان يهين لزم اجتماع اربع نونات وهو مكره  
 وشنيع جدا وهذا النونان بمنزلة النونات حكما اولثلا يلتبس بنون الخفيفة صوتا  
 فلهم الم يعوض لا يقال فعلى هذا يلزم ان يعوض حرف اخر غير النون ولا يلزم ان يعوض  
 هو النون فقط بل يجوز ان يكون اى حرف من حروف الابدال وحروفها استنجده

يومصال يط كذا في المراح لا نأقول لو فعل ذلك لزم خلاف جمع المؤنث عن خواصها  
 فيلزم الانتشار في ذهن المبتدى **فان قيل** اذا ثبت وتقرر ان النون في التثنية  
 والجمع عوض عن الرفع المفرد في الافعال فيلزم اجراء اعراب المضارع على فاعله  
 لان الالف والواو والضمير هو الفاعل والنون العوضى ما بعدهما اعراب المضارع  
 فاجراء اعراب الكلمة على كلمة اخرى لا يجوز قطعاً **واجيب عنه** الامر كذلك لان  
 الفاعل كالجزم من الفعل لشدة اتصال فصار الفعل والفاعل كلمة واحدة  
 كما انتهى هذا كله في الايضاح شرح المراح **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون اعراب  
 عصا ونحوه بالحروف كاعراب كلا وكلمتا الوجود وحرف صالح للاعراب في اخره كما  
 في اخر كلا وكلمتا **واجيب عنه** بان عصا اسم متمكن لانم التنوين في امان يثبت  
 مع ذلك الالف التنوين اولا فلا ثبات ممتنع للزوم التقاء الساكنين وكذا حذف  
 التنوين وحدها نحو الاسم المتمكن عن التنوين بغير ضرورة وكذا حذف الالف  
 لانه يلزم حذف الاعراب وهو لم يوجد **فان قيل** تقدير الاعراب بسبب التعذر  
 في عصا امان يكون قبل الاعلال او بعده فان كان قبله فلا يمتنع ظهور الاعراب  
 فيه بل ثقيل عليه **واجيب عنه** بان الغرض ههنا مجرد تقدير الاعراب  
 مطلقاً سواء كان التقدير بسبب التعذر او الاستثقال وان فرضنا ان تقدير  
 الاعراب ههنا لتعذر الاعراب لا للاستثقال فجوابه اننا نختار اجراء الاعراب بعد  
 الاعلال لا قبله ولا شك ان اجراء الاعراب بعد الاعلال ممتنع ظهور الاعراب  
 لا ثقل الاعراب وانما نختار بعد الاعلال لان الاعراب صفة للكلمة والكلمات  
 ومحل له فاجراء الصفة بعد تقرر الذات والمحل اى بعد منتهى الصفة فصار  
 الاعراب تقدير بالتعذر كغلامى لا للثقل تقول مطابقاً لهذه القاعدة المذكورة  
 جاءنى العصا وغلامى في حالة الرفع ورايت العصا وغلامى في حالة النصب وصيرت  
 بعصا وغلامى في حالة الجر والمراد بن كرعصا كل اسم يكون مفرد الخرة الفمقصو  
 سواء كانت للتانيث او كانت للحاق اول الاشباع او رعاية للقافية او زائدة او  
 غيره مراد ههنا وكذا في ايراد ذكر غلامى كل اسم صحيح او جارية مجراها انتهى  
 الثامن اى الصنف الثامن من الاصناف المذكورة ان يكون الرفع بتقدير  
 الضمة حالة الرفع والجر بتقدير الكسرة حالة الجر والنصب بالفتحة لفظاً حالة  
 النصب ويختص هذا الصنف بالمنقوص وهو اى الاسم المنقوص

ما هي اسم آخره ياء أي آخر ذلك الاسم ياء ما قبلها مكسور كالقاضي مطلقا سواء  
 كان الياء أصليا أو وصفيًا أو عوضًا من الواو أو من الالف سواء كان محذوفًا  
 بالتقاء الساكنين أو لا وإنما صار الأعراب في هذا القسم بالحركات ثم إذا كان  
 بالحركات كان في الحالتين تقدير يراو في حالة واحدة لفظيًا وآما وجه الحركات  
 فلأنه مفرد والمفرد أصل في الحركات كما لا يخفى وآما وجه التقدير في الحالتين  
 المذكورتين فلا تستقال الضمة والكسرة على ذلك الياء وآما وجه اللفظي  
 حالة النصب فلان الفتحة أخف الحركات تقول مطابق هذه القاعدة جاءني  
 القَاضِي ورَأَيْتُ القَاضِي ومَرَرْتُ بالقَاضِي وعلى هذا القياس غيره قوله  
 والتاسع أي الصنف التاسع من الإصناف المذكورة السابقة أن يكون الرفع  
 يتقدّم الواو وحالة الرفع والنصب والجرب الياء لفظًا حالة النصب والجرب وحالة  
 النصب تابع للجرب ويختص هذا الصنف بالجمع المذكور السالم مضافا إلى ياء المتكلم  
 تقول جاءني مسلمي تقديرة مسلمون فلما أضيف سقط عنه النون للإضافة  
 فصار مسلموي فقد توجهت إلى القاعدة الصرفية وهو قوله اجتمعت الواو والياء  
 الأولى منها ساكنة فقبلت الواو ياء للخفة لأن الياء أخف من الواو وادغمت  
 الياء في الياء لوجود المتجانسين وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء فصار  
 مسلمي فصارت علامة الأعراب وهي الواو تقديرا لا بدال ذلك الواو ياء فلم  
 يبق الواو على أصله ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي في حالتها الناصبة الجارة فإن  
 النصب تابع للجرب وإنما صار الأعراب ههنا بالحروف لما مر من أنه جمع لوجود الحرف  
 الصالح للأعراب في حالة الرفع وإنما صار تقدير يراو حالة الرفع ولفظيا في حالتها لنصب  
 والجرب لأن في حالة الرفع يلزم بدال الواو فلم يبق الواو وادغمت الياء في حالتها  
 النصب والجرب لادغام فقط وادغام لا يخرج الشيء عن حقيقته بخلاف الإبدال فإنه  
 يخرج الشيء عن حقيقته انتهى فإن قيل كما أن الأعراب تقديري حالة الرفع كذلك  
 في حالتها النصب الجراية تقديري لأن الياء علامة النصب الجراية يكون ظاهرًا بل يكون  
 مدغما مستترا **جيبه** بان ادغام لا يخرج الشيء عن حقيقته كما عرفت فالتلفظ  
 بالياء الثانية تلفظ بالياء الأولى أيضا لأن المدغم فيه حرفان في التلفظ وحرف  
 واحد في الكتابة أعلم أن الأعراب التقديري قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف  
 فإذا كان بالحركة فقد يكون في الأحوال الثلاثة كما في عصا وعلاهي وقد يكون

في الحالتين كما في قاض وداج ورام واذا كان بالحرف فقد يكون ايضاً في الاحوال لثلاثة  
نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ولم يذكرا المصّر هذا  
القسم لقلته وقد يكون في حالة واحدة كما في مسلمي فان قيل فعلى هذا  
يلزم ان يكون الاصناف عشرة لا تسعة وهو ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب  
بتقدير الالف والجر بتقدير الياء كما في قوله جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت  
بابي القوم **اجيب عنه** بانه مندرج تحت قوله كعصا وغلادى فان قوله وقد يكون  
الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير الكسرة اعم من ان  
يكون بالحركات او بالحروف ففي صورة الاندراج صارت تسعة تامل واعلم  
ان هذه القاعدة المذكورة من كونها اجتمعت الواو والياء والاولى منها ساكنة  
الى اخرة مشروطة بشرائط احد هان يجتمعان في كلمة واحدة مستقلة كما في  
مرعى اصله مرموى او حكما بان كانا في كلمتين غير المستقلتين كما في ضاربي  
ورامى صدرها ضاربى وراموى فان كل واحد منها كلمة لكنها في حكم الكلمة  
الواحدة لشدة اتصال الظهير مع ما قبله ومع هذا الشرط خرجت نحو قالوا يا ويلنا  
وكذا قوله يغزو يومنا ونرمى وتراعى الادغام لان اجتمعا ليست في كلمة واحدة  
حقيقة او حكما بل في الكلمتين المستقلتين وثانيهما ان لا يكون ذلك الواو مبدلاً  
عن الالف نحو نويحى وثالثها ان لا يكون ذلك الياء مبدلاً عن الواو نحو ديوان  
اصله دووان ورابعها ان لا يكون ذلك الكلمة على وزن افعل نحو ايو معلم الجبل  
وخامسها ان لا يكون ذلك الكلمة علماً للمؤنث نحو حيوة علماً لامرأة وسادسها  
ان يكون في انحر الكلمة لا في الوسط نحو مقبولٌ ومُخَيِّوٌ وسابعها ان لا يلتبس بشئ  
اخرى ثم هذه الشروط الواجبة لا يجوز لان الجواز لا يقتضيه هذه الشروط  
سواء وجدت هذه الشروط او لا فيجوز الادغام هذا كله في السعدية شرح  
الزنجاني وبعضها في الايضاح شرح المواج تامل قول الفصل الرابع من الفصول  
الاربعة المذكورة ويكون جزء المقدمة ويتوقف عليه الشروع في تقسيم اسم  
المعرب اى فهو تقسيم اسم المعرب في يندفع الاشكال الناشى من كلمة في  
الظرفية قول وهو على نوعين منصرف وهو ما اى اسم ليس فيه سببان فقوله  
سببان اسم لقوله وليس وخبره فيه مقدم عليه بالمجموع صفة الموصوف او صلة الموصوف بناء  
على ان كلمة ما موصوفت او موصولة ثم الموصوف مع الصفة او الموصول مع الصلة خبر للمبتدأ و

وهو قولك **هو** واعلم ان كلمة **ملا** يخلو اما ان يكون في محل المبتداء او في محل  
 الخبر فعلى الاول فالوصول هناك اولى من الموصوف لان المبتداء حقه ان  
 يكون معرفة والموصول ايض معرفة واذا كان في محل الخبر فالوصول اولى  
 من الوصول لان الخبر حقه ان يكون نكرة وان جاز تعريفه والموصوف نكرة  
 فمحصلة انتهى كذا في الغاية او سبب واحد عطف على قوله سببان فحال في الاعراب  
 كحال على الوجه المذكورة تأقل وكلمة **او** هنا لان انفصال الحقيقي يقوم هذا السبب  
 مقامها اي مقام السببين في التأثير بان يوتر وحادا تأثيرها من الاسباب التسعة فتقول  
 يقوم جملة خبرية وقعت صفة واحد قول من الاسباب بيان لما يقوم اي لقوله **ما** يقوم  
 مقامها **او** من السببين **او** من جميعها تأمل **فان قيل** ما الباعث على تقسيمه  
 لان المقصود معرفة الاسم وهو حاصل بتعريفه **واجيب عنه** ان الباعث على تقسيمه  
 اجراء الاحكام المختلفة لها كما لا يخفى **فان قيل** تقسيم الشيء لا يكون الا بعد تعريفه  
**واجيب عنه** كانه الكافي بما مر وهو المركب الذي لم يشب الى اخره دون التعريف الذي  
 هو كلمة تدل على معنى في نفسها الخ لان ههنا تقسيم اسم المعرب لا تقسيم مطلق  
 الاسم سواء كان معربا او مبينا فان قيل ان نوحا ما فيه سببان وهو مع ذلك  
 منصرف **واجيب عنه** بان المراد من السببين سببان مع شرائطها وفيه انتفاء  
 الشرائط كما سيحكي عن قريب **فان قيل** لم يقدم تعريف المنصرف على ضد **واجيب**  
 بان المنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف تأمل كزيد ونحوه ويسمى الامكن اي  
 ويسمى لذلك المعرب الممكن امكن على صيغة اسم التفضيل لا مكانه على الاعراب  
 الثلاثة وقد مر وجه كل واحد منها اي من المعرب والممكن والامكن تأمل فلا  
 نعيد هالما فرغ عن حده ومعرفة شرع الان في حكمه واثره المرتب عليه فقال  
 حكمه اي اثره المرتب عليه ان يدخل الحركات الثلث مع التنوين **فان قيل**  
 حكم الشيء اثر ذلك الشيء ومن البين ان الدخول ليس اثره بل صفة المتكلم حقيقة  
 والحركات تبعا ومجازا **واجيب عنه** بان اضافة الحكم الى الضمير اضافة معنوية بمعنى اللام  
 المقدرة في تقديره وحكمه اوفيه في فاندفع الاشكال ومثل هذا الاشكال سيجو في حكم غير  
 المنصرف تشاء الله تعالى مع جوابه تقول انت موافقا لهذا الحكم المذكور  
 جاء في زيد ورايت زيد او مررت بزيد وغير منصرف اي ثانيها غير المنصرف  
 على حذف المبتدأ وهو اي الغير المنصرف ما اي اسم فيه سببان منها اي

من الاسباب التسعة او واحد منها اى من الاسباب التسعة يقوم ذلك  
 الواحد مقامها فى التأثير بان يؤثر وحدها تأثيرها فقولها سببان اما مبتداء و  
 خبره فيه مقدم عليه او فاعل في وبالجملة صفة الموصوف الاصلية والمجموع  
 خبر المبتداء وهو الضمير المرفوع اعنى هو قوله او واحد عطف على السببين  
 فاعرابه كاعرابه على الوجهين المذكورين تامل وما يقوم مقامه ليس الا صيغة منتهى  
 الجموع والفا التانيث كما سيحتمى بيانه انشاء الله تعالى فان قيل ان نوحا وهو دا  
 كل واحد منها منصرف مع ان فيها سببان واجيب عنه بان المراد من السببان  
 السببان مع شرائطها وشرائط العجبة التى فى هذه الاسماء هى الزيادة وتحريك الاوسط  
 وكلاهما ههنا منتقيان تامل فان قيل ان ههنا فيه سببان وليس غير  
 منصرف واجيب عنه هذا وجهين احدهما اشتماله على سببين مع قطع النظر  
 عن الخفة والثقل وتانيها اشتماله على ذلك السببين مع ملاحظة الشروط فاذا  
 تصور مع ملاحظة الشروط فهو منصرف قطعاً له اذا فاق الشروط المشروط  
 واذا تصور كونه مشتملاً على وجود السببين فقط فهو غير منصرف لوجود السببين  
 فيه العلمية والتانيث فان قيل غير المنصرف لا يكون مغايراً للمنصرف بل حظ  
 عنه الجرو والتنوين ولا يلزم ان يكون مبنياً لان مغاير المنصرف لا يكون الامنياً  
 اجيب عنه بان المراد من الانصراف هو اشتمال الاسم على الاعراب الثلث اى على  
 الاعراب الزائد على الفعل وبغير المنصرف يرا اشتمال الاسم على الاعراب الثلاثة اى  
 على الاعراب الزائد فالانصراف وغيره ههنا بمعنى الزيادة بناء على ان المنصرف مأخوذ  
 من الصرف وهو الزيادة والحاصل ان الاسماء ما مشتمل على الزيادة او غير مشتمل على  
 الاعراب الزائد فالاول يسمى منصرفاً والثانى يسمى غير منصرف كذا اورد الفاضل  
 قدس سره وهو عبد الغفور فى حاشيته على القوائد المضائية تامل فان قيل  
 لو قال فى تعريف غير المنصرف ما شابه الفعل فى السببين حقيقة او حكماً كما اخصر  
 واشمل اجيب عنه الامر كذلك الا ان المشابهة وصف عارض يتولد من بعد وجود  
 السببين فى الاسم فاخذ الذات فى التعريفات اولى من اخذ الصفات فلان  
 التعريف المحدى اولى من الرسمى تامل فان قيل لم عدل عن التعريف المشهور  
 لغير المنصرف وهو قوله غير المنصرف ما يعتزل عنه الجرو والتنوين اجيب عنه  
 انما عدل للنزوم الدور فيه لان اعتزال الجرو والتنوين يتوقف على منع الصرف

ومنع الصرف يتوقف على اعتزال الجرو والتنوين فلو عرف منع الصرف باعتزال الجرو  
 والتنوين لزم الدور كذا في غاية التحقيق في بحث الغير المنصرف قوله **والاسباب**  
**التسعة** وهي اى الاسباب التسعة العدل وما عطف عليه فالعبارة بتقدير  
 العطف على الربط <sup>ع</sup> ولا لزم كون العدل اسبابا تسعة وذلك لا يجوز لان العدل سبب  
 واحد لا اسباب تسعة واعلم انه قد تقدم الربط على العطف وقد يكون العطف  
 مقدا على الربط فاذا كان تقسيم الكل الى الاجزاء فالعطف مقدم ح على الربط  
 نحو قوله السكنجيين خل وعسل وماء وان كان تقسيم الكل الى جزئياته  
 فالربط مقدم كما في قوله الحيوان انسان ويقرب عندها العطف مقدم عليه  
**قوله** والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة والجمع والتركييب والالف النون  
 الزائدتان ووزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف وهو الاثر المرتب عليه  
 من حيث اشتمال الاسم على السببين او على واحد يقوم مقاهما ان لا يدخله  
 الكسرة والتنوين لمشابهة الفعل في وجود السببين فيه كما في الفعل ذلك  
 لان الفعل مشتق من الاسم ومحتاج الى الاسم فاذا ثبت المشابهة بالفعل منع  
 منه ما منع من الفعل وهو الجرو والتنوين فقوله وحكمه مبتدأ وان في قوله ان  
 لا يخفف من المثقلة واسمه ضمير الشأن ولا نافية وما بعد لا من الجملة الفعلية  
 خبران والجموع خبر حكمه انتهى **فان قيل** كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة  
 والتنوين كما في بعض الاشعار لضرورة وزن الشعر والتناسب **اجيب** بان  
 المراد من عدم دخول الكسرة والتنوين عدم الدخول وقت انتفاء الضرورة  
 والتناسب واما عند وجود الضرورة والتناسب يدخله الكسرة لان الضرورة  
 تبين المحظورات والتناسب امرهم عند هم انتهى **قوله** فيكون ذلك الاسم في  
 موضع الجرم مفتوحا ابد الحكم من ان الجورتابع للنصب في غير المنصرف نحو جاء في  
 احد روايت احمد ومرسرت باحمد بالفتح لما فرغ عن الاجمال شرح في التفصيل  
 اما العدل هو في اللغة جاء لمعان متعددة احدها بمعنى الميل ان وقعت صلته  
 الى كما يقال فلان عدل اليه اى مال اليه وقد يكون بمعنى الاعراض ان وقعت  
 صلته عن نحو فلان عدل عنه اى اعرض عنه وقد يكون بمعنى الصرف ان كان  
 صلته كلمة في نحو فلان عدل فيه اى صرف فيه وقد يكون بمعنى البعدان كان  
 صلته من نحو عدل الجمال من البعير اى بعد الجمال من البعير وقد يكون بمعنى التساوي

له اوزان عدل رابتما هي توشش شهره ففعال ست مثال مس ففعال ست چون نلث  
 مفعول فعل مثلها مثلث عشره مثل ففعال دان توظام فعل سحره  
 على كذا في قوله  
 البيت ستف  
 وجدان



ان وقعت صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا او قد تكون لغير هذه  
المعنى ما يقتضى صلته تامل وهو فى الاصطلاح تغير اللفظ من صيغته المصغرة  
اخرى تحقيقا او تقدير الثوب، تحقيقا او تقديرا منصوبا على المصدرية على  
حذف الموصوف او المضاف اصله فتغير اللفظ بالفاء وهو الصواب لان الفاء  
لازما شرطية كما جاء فى موضعه نحو ما زيد فمنطلق وكذا اما يوم الجمعة  
فزيد منطلق ونحوه وكان الاعتذار من جانب ترك الفاء عن جواب اما فى  
النسخة التى بغير الفاء ان المراد من اللزوم غلبة الوقوع تامل والله اعلم بالصواب  
فان قيل هذا الحد ليس بما نعت لصدقه على المشتقات من نحو ضرب ويضرب  
الزواجيبه بان المراد من الصيغة صيغة ذلك اللفظ بارجاع الضمير الى اللفظ  
فياضافة الصيغة الى ضمير اللفظ خرجت المشتقات كلها لان صيغة المشتقات  
ليست صيغة المصدر وكذا اخرج التثنية والجمع والتصغير من نحو الزيد ان  
والزيد ون ورجيل لان صيغة التثنية والجمع والتصغير ليست صيغة المفرد  
فان قيل فعلى هذا التقدير يصدق الحد على المغيرات القياسية نحو قال  
وباع ومقول ومرى ونحوها لان قال مثلا بعينه قول وكذا باع ومقول اصله  
مقول ومرى اصله فرموى اسم مفعول اجيبه بان المراد من التغير تغير  
غير قياسى والتغير فى هذه المواضع قياسى على مقتضى القاعدة الصرفية  
فان قيل هذا الحد صادق على لفظ يد ودم لان اصلهما يد ودمو على وزن  
فعل فيصدق عليه ان فيه تغير اللفظ عن صيغته الا اجيبه بان المراد بتغير  
اللفظ عن صيغته تغيره مع بقاء المادة فى المعدل والمعدول عنه وهما ليست  
كذلك وان قيل فعلى هذا لا ينبغي ان يكون ثلث ومثلث من العدل وكذا عمرو ورفو  
لان المادة ليست باقية فيها اجيبه بان المراد من المادة الحروف الاصلية التى  
تقابل بالفاء والعين واللام والمادة الاصلية باقية فيها فح يكون كل واحد منها من باب  
العدل والتقىل يدخل فيها نيب واقوس لان مفردهما ناب وقوس وهما اجوفان  
وقاعدة اسم الثلاثى المجرى الاجوف ان يكون جمعه على افعال نحو قول على قول ثوب على  
اثواب ولوم على ألوام وقوم على اقوام ونحوها مما لا يعدل ويحصى فعلم من هذه القاعدة  
ان الناب والقوس يجمعان اول على انياب اقواس ثم يتغير لان انياب الاقواس تغيرا غير  
قياسى الى نيب اقوس اجيبه بان المعتبر فى باب العدل ان احدها وجود الاصل

وثانيها اعتبار اخراج ذلك الاسم عن ذلك الاصل فان تحقق كلاهما ما تحقق العدل  
واذا انتفى احدهما انتفى وههنا كذلك لانهما وان كان لهما اصل لكن لم يعتبر اخرجها  
عنه لانه لو اعتبر اخرجها عن ذلك فلا يقال لهما في الاستعمالات المتغيرات الشاذة  
من تسميتها علم عدم اعتبار اخرجها عن ذلك الاصل لا يقال ينبغي ان تكون  
الشاذية لهما بوجها اخر فلا يكون التسمية والا على عدم اعتبار خروجها عن ذلك الاصل  
لانا نقول انه لا اصل للمعدول حتى يلزم مخالفة الشذوذ بخلاف جمع اسم المجرى  
الاجوف لان له اصلا كما عرفت من قبل فكل ما خالف الاصل يكون شاذ انتهى كذا  
في الضيائية وبعضها في حاشية عبد الغفور قدس سره فاطلب هناك فاذا عرفت  
هذا فاعلم ان الغرض من تعريف الشيء معرفة ذلك الشيء وهو على نوعين اما  
على وجه الامتياز عن كل علة واما على وجه الامتياز عن بعض ما علة فاذا كان الاول  
فيحتاج الى هذه التكاليف والقيود ليحصل الامتياز بهذه القيود عن كل ما علة  
وان كان الثاني فلا حاجة اليها وهذا القانون في كل تعريف تامل فاذا قصد امتياز  
العدل عن بين الاسباب التسعة فقط لا عن كل ما علة فهذا التعريف بلا اعتبار  
القيود كاف وواف تامل اعلم انه لو قال المصنف في تعريف العدل تغير اللفظ عن  
صبيغته الى صيغة اخرى تغير غير قياسي بلا قلب واعلال وتخفيف مع بقاء المادة  
لكان اولى لعدم الاحتياج الى القيود كذا في قاضي الارشاد المذكورون في علم النحو  
في مقابلة الكافية فاطلب هنالك انتهى **قوله** فلا يجمع اي العدل مع وزن الفعل  
اصلا لفاء لتفريع فاذا كان العدل تغير لفظ عن صيغة تغير غير قياسي فلا يجمع  
مع وزن الفعل اصلا لان اوزان الفعل لا تكون الا قياسية فاذا ثبت للمغايرة بين  
الوزنين فكيف يمكن الاتحاد في الموزونين **واعلم** ان اوزان الفعل المعتبرة  
في سببية منع الصرف وزن الكرم معلوما واكرم مجهولا وضرب على بناء المجهول  
من المجرى ودخرج على بناء المجهول وايضاً تخرج معلوما ومجهولا وهذا هو المشهور  
فيما بينهم واما وزن العدل فهي وزن مثلث وعمر وامس وقدم وقطار وسحر  
وثلت هذا ايضا هو المشهور ثم العدل التحقيق ما يوجد فيه دليل على وجود  
اصل الاسم المعدول سوى منع الصرف والتقديرى ما لم يوجد فيه دليل على  
وجود اصل المعدول عنه الامنع الصرف واما الدليل على اعتبار خروج الاسم  
عن ذلك الاصل فليس الامنع الصرف فلهذا امتنع عن الصرف عمرو وزقرو وجود

استعمالها غير منصرفين فاقضى ذلك المنع اعتبار خروج عمرو فرعن عام وزافر  
ويصرف صرد وبلد على وزن عمرو فرلانها وان كانا على وزن عمرو فرلكنها  
لما لم يوجد في الاستعمال غير منصرفين لم يحكموا باعتبار الخروج عن الاصل  
وهو صار دوبا لدوفيه كلام سيأتي من بعد انشاء الله تعالى قوله ويجتمع مع  
العلمية اى ويجتمع ذلك العدل مع العلمية كعمرو فرم مثال العدل التقديرى  
واجتماع العلمية مع العدل وذلك لانه لما وجد غير منصرفين ولم يكن فيهما  
سببان الاسباب واحد وهو العلمية وهى وحدها لا تؤثر ولا تمنع الصرف فقد  
فيها العدل بان اصل عمر عمرو وزفر زافر وعدل عنها اى عمرو فر ليحصل  
فيه سببان حفظ القاعدة لهم ليكون العدل التقديرى مع العلمية فان قيل  
باى شئ يعلم خصوصية اصلها بكونها عامرا وزافرا اذ يجوز ان يكون اصلها غير  
ذلك اللهم الا ان يجاب عنه بالدال والشاهد عليه باب قطام بان قطام معدل  
عن القاطمة لان معنى لفظ قطام بعينه معنى قاطمة فان قيل ينبغى ان يكون  
صرد وبلد وجون غير منصرف لوجود كل واحد منها على وزن عمرو فر وانت قلت  
ان وزن فعل من اوزان العدل يجب ان يعتبر فيها العدل ويحكم بغير انصافها  
واذا لم يحكم بعدم انصافها فعلم انه تحكم والتحكم ليس بحجة وسند احيى بان  
مجرد وجود الاسم على اوزان العدل لا يكتفى لاعتبار العدل والمقتضى منه منع الضم  
يعنى ما لم يوجد في الاستعمال غير منصرف و صرد وبلد وجون لم يستعمل كل واحد  
منها فى كلامهم غير منصرف بل استعماله على الانصاف والا لم ترك المصنف  
هذه الثلاثة فان هذا هو مادة الفرق بين فعل غير منصرف كعمرو فر و  
بين فعل منصرف كصرد وبلد ونحوه تامل قوله ويجتمع اى ذلك العدل مع  
الوصف كثلث ومثلث مثال العدل تحقيقا واجتماع العدل مع الوصف  
ايضو ذلك لان فى ثلث ومثلث تكرار المعنى ومن المعلومات ان تكرار المعنى  
لا يكون الا بعد تكرار اللفظ بناء على ان تكرار المقلوب يستلزم تكرار القالب وهما  
تكرار المعنى ولم يتكرر اللفظ فتكرار المعنى شاهد على وجود اصلها بان اصلها  
لفظ مكرر هو ثلاثة ثلاثة عدل كل واحد من ثلث ومثلث عن هذا الاصل  
فاذا تقرر العدل التحقيقى فاجتمع مع الوصف وهو ثلاثة انتهى فان قيل  
الوصف المعتبر فى اسباب منع الصرف هو الوصف الاصلى

لا العارضى والوصف في ثلث ومثلث عارضى لان الثلاثة وضعت لمرتبة  
 معين من مراتب العدد وهى ما فوق الاثنين وتحت الاربعة فلا وصفية فيها  
 وضعا **اجيب عنه** بان الامر كذلك الا انه لما عدل ثلث ومثلث عن ثلثة  
 ثلثة فصارت ذلك الوصف اصلا على ان المعدول وضع ثان وخروج ثلث  
 ومثلث عن ثلثة ثلثة ليس الا للموصوف فصارت ذلك اصليا قوله واخر مثال  
 العدل التحقيقى واجتماع العدل مع الوصف وذلك لان اخرج مع اخرى وهو  
 مؤنث اخر واخر اسم التفضيل وقياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة  
 من كونه مضافا نحو افضل القوم او معرفا باللام نحو الا فضل او بمن نحو زيد  
 افضل من عمرو وههنا لفظ اخر يستعمل بغير احد الامور الثلاثة اى يستعمل  
 على غير هذا القياس المذكور فعلم انه معدول عما هو القياس فيه وذهب  
 بعضهم الى انه معدول عما يستعمل باللام ووجه ان هذا الاستعمال اصل  
 بالنسبة الى الآخرين من انه يستعمل مطابقا للموصوف قبله لما هو قاعدة  
 الصفة لموصوفها وهو ايضا صفة نحو زيد الا فضل والزيدون الا فضلون  
 فهذه اصارا صلا وذهب بعضهم الى انه معدول عما يستعمل معه كلمة  
 من وجه ان هذا الاستعمال اصل في انواعه الثلاثة لاستعماله على ما  
 هو الاصل في اسم التفضيل وهو ذكر المفضل عنه وهو موجود فيه ولم  
 يذهب الى جهة الاضافة لان المضاف اذا قطع عن الاضافة يجب في اخر  
 ذلك المضاف جيرة عن ذلك المحذوف وهى تنوين نحو يومئذ اصله يوم اذا  
 كان كذا او بناء على الضمة نحو قبل وبعد اصله قبل كل شئ وبعد كل شئ او  
 اضافة اخرى نحو يا تيم تيم عدى ولا شئ من هذه المذكورات فى آخر فلهمذا  
 لم يذهب احد الى جانب الاضافة هكذا قالوا وفيه نظر لانه لو كان معدولا عما  
 هو اللام **يعنى** الاخر يلزم فيه محظوران اما الاول فلان اخرج يجب كونه مبني التضمن  
**معنى** اللام واما الثانى فلانه ينبغى ان لا يكون من باب العدل ذى لعدل تغير اللفظ  
 دون المعنى وههنا تغير المعنى ايضا لان التعريف غير مراد فيه اجيب عن الاول  
 بان اخر معدول عنه ولا يكون متضمنا للام اذا العدل لا يستلزم التضمن فاذا لم يتضمن  
 لم يكن مبني او عن الثانى بان المراد من المعنى المعنى الوضعى لا الوصفى التعريفى  
**معنى** زائد فاذا وجد فهو اولى والا لفساد فيه فان قيل لو كان معدولا

عما استعمل معه كلمة من يلزم فيه ايضا محظوران احدهما ان يكون مبنيا ايضا  
 لتضمن من وهو حرف مبني ومتضمن المبنى مبني اجيب عنه بانه لان سلم انه  
 متضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيلية فيلان اخر يستعمل حينئذ بمعنى  
 غير فلا يكون مبنيا وثانيهما انه ينبغي ان لا يكون من باب العدل ايضا لان اخر  
 يستعمل جمعا واخر من يستعمل مفردا مذكرا ابدا لان اسم التفضيل اذا استعمل  
 بمن يجب كونه مفردا مذكرا فلا يكون خروج عن صيغته اجيب عنه بان اسم  
 التفضيل المستعمل بمن يستوى فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث  
 قوله كما قال علماءنا افضل من علماءهم فلو لم يكن مستويا للجمع لم يصح حمل  
 الافضل على قوله علماءنا لان قوله علماءنا جمع ولا يجوز حمل الجمع على المفرد فلا  
 يقال الزيدون قائم فاذا صح الحمل صح خروجه عن صيغته تامل انتهى هذا كله  
 في الغاية قوله وجمع هذا ايضا مثال للعدل التحقيقي واجتماع العدل مع الوصف  
 ايضا وذلك لان جمع جمع جمعاء هو مؤنث اجمع وقياس فعلاء فعل ان كان صفة  
 يجمع على فعل كحراء على حمر وان كان اسما يجمع على فعال او فعلاوات كصحراء يجمع  
 على صحاري او صحراوات وهو لم يجئ على هذا القياس فعلم انه معدل عما هو  
 القياس وهو جمع او جماعي او جمعاوات انتهى فان قيل لو كان معدولا عن  
 فعلاء فعل الصفتي فيكون مثلا للعدل والوصف فيكون مثلا لمطابقا للمثل  
 له فهو المراد بمصول اجتماع العدل التحقيقي مع الوصف وان كان معدولا عن  
 فعلاء فعل الاسمي فلا يستقيم فلا يكون مثلا للمثل له لعدم حصول اجتماع  
 العدل مع الوصف بل لا يكون الوصف فلا يكون غير منصرف اجيب عنه بان  
 فعلاء فعل الاسمي محمول على فعلاء فعل الوصفي بناء على لوضع لان وضع فعلاء  
 فعل لا يكون الا للوصف واستعمال الاسمي طارئ عليه كذا في حاشية عبد الغفور  
 قدس سره العزيز على فوائد الضيائية واما الوصف هو في اللغة ستودزشي وفي  
 الاصطلاح كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها كاحمر فانه  
 اسم يدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها وهو الحجرة انتهى فنقول كون الاسم  
 والاجنس يشتمل لجميع الاسماء وقوله على ذات خرج به ما يدل على المعاني المصار وقوله  
 مبهمة خرج به ما يدل على ذات معينة كزيد مثلا وقوله مأخوذة مع بعض صفاتها  
 خرج به ما يدل على ذات مع بعض صفاتها بل يدل على الذات فقط كالرجال

فبقى على هذا كل ما يدل على الذات مع الوصف تأمل قوله فلا يجتمع مع العلمية  
 أصلا الفاء للتفريع أي فاذا كان الوصف كون الاسم والأعلى ذات مبهمه  
 فلا يجتمع مع العلمية أصلا لان الإبهام والتعيين لا يجتمعان في مكان واحد  
 ابدا لانهما متنافيان قوله وشرطه أي شرط ذلك الوصف في سببية منع الصفة  
 ان يكون الوصف وصفا في أصل الوضع أعلم ان الوصف على نوعين وضعي عارض  
 يعني ان كون الاسم والأعلى ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها على نوعين  
 وضعي وهو ما وضع لذات مبهمه سواء بقي على ذلك الوصف كضارب ومضروب  
 واحمر ولم يبق على ذلك الوصف بل صار علما كاحمر علما للرجل واسود  
 وارقم علمين للحمية وثانيتها عارضى وهو ما وضع لذات معينة ثم صارت لذات  
 مبهمه كاربعة في مرتبة بنسوة اربع فاذا كان الامر كذلك فالاعتبار في سببية  
 منع الصفة الوصف الأصلية لا صالته العارضية لعروضه قوله فاسود  
 وارقم غير منصرف أي كل واحد منهما غير منصرف قوله وان صار اسمين  
 للحمية الأول اسم للحمية الاسود والثاني اسم للحمية التي فيها بياض وسواد  
 لصالتهما في الوصفية أي لصالتهما في الوضع فلا يضره غلبة الاسمية ظلية على  
 الوضع لا يعتد به قوله واربع ح في هذا التركيب مرتبة بنسوة اربع منصرف  
 مع ان فيه صفة ووزن المفعول لكونه على وزن أكرم وهو من اوزان الفعل  
 فينبغي ان يكون غير منصرف لكنه منصرف لعدم الاصالته في الوصفية لا اربع  
 وخمس وست وغيرها من اسماء العدد وكل واحد منها وضعت لمرتبة معينة  
 من مراتب العدد فلا وصفية فيها في الوضع لكونها موضوعة لذات معينة  
 لانه وضعت لذات مع بعض صفاتها لكنه لما جرت على النسوة التي هي من قبيل  
 الذوات أي جعلت صفة لذلك النسوة التي هي من قبيل الذوات والأعيان  
 صارت الذوات مأخوذة في لفظ النسوة والسلمت الأربع والخمس والستة عن المعنى  
 الذاتية أي جردت هذه الألفاظ عن المعنى الذاتية وصارت محضة للوصف  
 الأربعة والخمسة ونحوها فلا يعتبر هذا الوصف في سببية منع الصفة لان هذا  
 الوصف حصلت ونشأت للأربع في ضمن هذا التركيب فاذا قطع عن الوصفية  
 تعود الى المعنى الوضعي وهو المرتبة المعينة من مراتب العدد فلا اعتبار لذلك الوصف  
 انتهى فان قيل ينبغي ان يكون اسود وارقم منصرفا بطلان وزن الفعل فيها

لقبولها التاء والمعتبر في السببية وزن الفعل الذي غير قابل للتاء وهما  
يقبلان التاء كما قالوا اسودة وارقامة لحية المؤنث **اجيب عنه** بان المراد  
من التاء التاء التي يكون قياسها ولحوق هذا التاء فيها غير قياسي لان تانيت  
افعل الصفة تكون فعلا بالهزة والالف الممدودة نحو سوداء ورقماء كحراء  
لا بالتاء فالتاء فيها غير قياسي فلا يبطل لوزن تأمل **فان قيل** ينبغي ان  
يكون انصراف اربع لبطان وزن الفعل لا لجهة الوصف العارضى فان  
اربعاً قابل للتاء فيقال اربعة رجال والمعتبر الوزن الذي ليس قابلاً  
للتاء **اجيب عنه** بان المراد من التاء القياسية وهذه التاء ليست بقياسية  
لوجودها في استعمال المذكور والقياس استعمالها في المؤنث فهذا التاء لا يبطل  
الوزن بل الوزن باق فانصراف اربع لا يكون الا للوصف العارضى **فان قيل**  
قد عرفت ان غلبة الاسم على الوصفية لا يضر الوصف فلم يضر منع صرف  
افعى علم الحية واجدر للصقر واخيل للطائر **اجيب عنه** بان غلبة الاسم  
على نوعين مضرة وغير مضرة فان كان الوصف مشهوراً وظاهر اقبل العلمية  
فغلبة الاسم لا يضر لذلك الوصف كما في اسود وارقم وغيرهما وان كان  
غير مشهوراً ظاهر فغلبة الاسم يضر لذلك الوصف كما في افعى علماً  
للحية واجدل للصقر واخيل للطائر لعدم اشتهارها في الوصف قبل العلمية كذا  
في الغاية قوله **واما التانيت** المحصل بالتاء فشرط العلمية اى شرط ذلك  
الاسم الذي فيه تاء التانيت الضمير راجع الى الاسم بقريضة البحث لا الى التاء  
والا لا يصح حمل العلمية على قوله وشرطه لان العلمية للاسم لا للتاء وانما شرط  
العلمية ليا من من الزوال لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان  
وذلك لان تاء التانيت عارضة للكلمة وطارئة عليها فيكون في محل الزوال ولا  
يد من الاسباب التسعة ان يكون قوياً ومستقلة لانها تخرج الاسم عن اصله  
وهو الانصراف واخراج الشئ عن اصل ذلك الشئ لا يكون الا بوجه قوى فالتاء  
بغيرا لعلمية لا يكون قوياً بل في معرض الزوال لسقوطها في الوقف كما يقطع  
بالهاء **فان قيل** لا نسلم ان الاعلام محفوظة عن التصرف لوجود التغيير في جبرائيل  
وميكائيل ويقال جبريل وميكائيل **اجيب عنه** بان المراد من الاعلام الاعلام البشرية و  
العلمية وضع ثان فلا يتغير لانه محفوظ عنه لا الاعلام الملكية ويحتمل انه وضع ثان لانه

يتغير انتهى فان قيل المنادى من الاعلام البشرية وقد يتغير فيه كما سيحكي في  
 بحث الترقيم **اجيب عليه** بان قيد قد لا مكان ملحوظ لوجود الضرورة فيه لان  
 الغرض من المنادى جواب المنادى فيقصد في المنادى تخفيف التشخيص من  
 المنادى الى المقصود بسرعة كما يقال يا احمق زيد اصله يا احمق زيد  
 فلما قصد وقاية زيد حذف الدال عن احمق وجعل ما بقى مضموماً ومفتوحاً  
 على حاله فصار احمق زيد الكلمة وكذا خمسة واربعة وكذلك اي مثلي ذلك  
 اللفظي في اشتراط العلمية المعنوي لان التانيث اللفظي لما اشترط لها العلمية  
 فللمعنوية بطريق الاولى لانه امر باطفي كان في غاية الزوال والسلب من التاء  
 التانيث فالعلمية للمعنوية بطريق الاولى ثم تاء التانيث فهي زائدة لاحقة في  
 اخر الاسم تصيرها حال التوقف والتانيث المعنوي ما كان سماعياً ما باعتبار المسمى  
 كزئيب مؤنث معنوي سماعي باعتبار المسمى وسماعي باعتبار الجنس من غير اعتبار المسمى  
 كنار وشمس بيرو وما صار التانيث اللفظي المعنوي متحدين في العلمية اشار المص  
 الى بيان الفرق بينهما بان العلمية للتانيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف بلا شرط  
 زائدة وان العلمية للتانيث المعنوي شرط لجواز منع الصرف ولو جوبها شرائط اخرى  
 والى هذا البيان اشار المص فقال ثم المعنوي اي المؤنث المعنوي على حذف الموصوف  
 ان كان ثلاثياً اي اسماً ثلاثياً على حذف الموصوف اي ان كان المؤنث اسماً ثلاثياً  
 اي منسوباً الى ثلاثة احرف فالمراد من الثلاثي الحقيقي لا الاضافي اي بالنسبة الى  
 الرباعي لعلايد حل فيه الثلاثي المزيد فيه انتهى فان قيل الثلاثي بالياء  
 المنسوبة لا يخلو اما ان يكون منسوباً الى ثلاثة بضم التاء الاولى او الى ثلاثة بفتح  
 التاء الاولى فان كان منسوباً الى ثلاث بضم التاء الاولى فينبغي ان يراد من ثلاثي  
 ستة احرف لان الثلاثي يدل على ستة احرف وان كان منسوباً الى ثلاثة بفتح التاء  
 الاولى فضم التاء في اللفظ الثلاثي خطأ لان المنسوب يجب ان يكون موافقاً  
 للمنسوب اليه في الحركات والمعنى مع زيادة ياء النسبة **اجيب عليه** بان الثلاثي  
 منسوب الى ثلاثة بفتح الاولى والضم في اللفظ الثلاثي الكائن بالياء النسبية  
 غير قياسي اي غلط وخطأ لكنه مشهور فالغلط المشهور افسح من الصحيح الغير  
 المشهور كما في المستقبل لان القياس فيه ان يقال المستقبل بكسر الباء  
 كذا قورة مولا تا نور محمد المدقق في حاشية علم الصرف فاطلب هناك



قوله ساكن الاوسط صفة ثلاثي غير العجى ايضاً صفة للثلاثي يجوز صرفه اي  
صرف ذلك المعنوي او صرف ذلك الثلاثي بارجاع الضمير الى كل واحد منها الاول  
للمحت عنه والثاني للقرب اي بان يجعل ذلك الاسم منصرفاً لانه وجد فيه  
السببان العلمية والتأنيث لكن التأنيث ضعيف لا يكون له قوة ان يخرج الاسم  
عن اصله وفيه بحث سياقي في باب العجمة قوله ويجوز تركه نظر الى وجود السببين  
مع قطع النظر الى قوته وضعفه كهد وجد علماء الجبل والاى وان لم يكن ذلك للاسم  
هكذا بان كان انتفى فيه مجموع الوجوه الثلاثة او انتفى فيه احد الوجوه الثلاثة كما  
بين يجب منعه اي منع صرف ذلك الاسم لوجود السببين الثقيلين بزيادة او  
بتحرك الاوسط او بالعجمة كزينب علماً للمرأة لوجود السببين مع شرط وجوب  
تأثير التأنيث المعنوي وهو الزيادة على الثلاثة وسقرو قدم لوجود السببين  
مع وجود شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي وهو تحريك الاوسط ومائة وجور  
لوجود السببين مع وجود شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي هو العجمة قوله  
واما التأنيث الحاصل بالالف المقصورة كجبل او الممدودة كحراء ممتنع فيهما  
البتة مفعول فيه لقوله ممتنع اي في كل زمان لان الف قائم مقام السببين وانما  
اقيم مقام السببين للتأنيث بنفسها وتأنيهاً لزوم ذلك الف للكلمة بحيث لا ينفك  
في الاستعمال عن ذلك الكلمة فلا يقال في جبل حيل وفي حراء حمر فجعل ذلك اللزوم  
بمنزلة التأنيث الاخرى فكرر التأنيث فيه والسببان الماخوذان في التعريف اعم من  
ان يكونا من جنسين او من جنس واحد انتهى فان قيل اذا كان اللزوم بمنزلة  
التأنيث الاخرى يجب ان يكون في طلحة البناء لوجود ثلاثة اسباب كما يجب البناء  
في حضار وتمام لوجود الاسباب الثلاثة احد ها العلمية وتأنيهاً للتأنيث ثالثها العدل  
وهنا كذلك احد ها العلمية وتأنيهاً للتأنيث اللفظي وثالثها اللزوم المستفاد من علمية  
ذلك الاسم اجيب بان اللزوم في الالفين وضعي وفي التاء طاري وعارضى فلا  
يكون سبباً لانه نشأ من العلمية قوله واما المعرفة هي في اللغة معلوم كردن شئ  
وفي الاصطلاح ما وضع الشئ معين والنكوة ما وضع لشيء غير معين ثم المعرفة  
على اقسام منها المضاف نحو غلام زيد وافضل القوم والمعرف باللام نحو الرجل  
والامراة والضاير نحو هو هما واسم الاشارة نحو هذا وهو لاء والموصولات نحو  
الذي والتي والمعرف بالنداء نحو يا رجل ويا امراة والاعلام نحو عمرو وبكر

قوله فلا تعتبر في منع الصرف الفاء فيه للتفريع اي اذا كان المعرفة كذا وكذا  
 فلا تعتبر في سببية منع الصرف الا العلمية وذلك لان الاضافة واللام من خواص  
 الاسم فاذا وجد في الاسم قوت جهة الاسم وهو الا نصرف واما الضمائر واسماء  
 الاشارات والموصولات فلكونها من المبنيات والانصراف وغير الا نصرف  
 من اقسام المعربات فلا يكون ايضاً سبباً واما المنادى فهو داخل في المعرفة  
 باللام لان التعريف بالياء والميم ما اول بتعريف اللام عند النحاة قوله وتجمع على  
 صيغة المؤنث لا على المذكور لان المعرفة مؤنث الا ان يقال المعرفة مصدر مهي  
 فح يجب على صيغة المؤنث والمذكر اي ويجمع ذلك المعرفة مع غير الوصف لان  
 الوصف يدل على ذات مبهمة والاعلام تدل على ذات معينة فيكون من قبيل  
 الاصلد ولا يجتمعان في مكان واحد بانتهى فان قيل المعرفة تدل على ذات  
 الاسم نحو زيد وعمرو ومن المعلومات ان السبب هو وصف التعريف لا ذات المعرفة  
 قلنا الامر كذلك لان هذه العبارة على حذف المضاف تقديرها اما تعريف  
 المعرفة فح ين دفع الاشكال فان قيل لا نسلم انه قد يرتفع جنس  
 الاشكال لانك تفهم ورطة وتقع في ورطة اخرى وهوانه لما يريد من المعرفة  
 وصف التعريف فالعلمية لا يحمل عليه لان العلمية لا يكون الا للاسم لا التعريف تامل  
**اجيب عنه** بان الوصف اذا اضيف الى ذات جازان يحمل عليه شئ شئ وضرب زيد  
 حاصل وهناك كذلك لان التعريف هناك مضاف الى المعرفة فان قيل  
 لم يمكن العلمية سبباً والمعرفة شرطها كما فعل بعض اجيب عنه بان اسباب  
 منع الصرف كلها فروع وذلك لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع  
 الموصوف والعجمة فرع العربية والتركي في فرع الافراد فاذا كان الامر كذلك فالعلمية والتعريف  
 كلاهما فرعان للتكبير ويصلح كل واحد منهما سبباً الا ان فرعية المعرفة اظهر من فرعية  
 العلمية لانها تقع مقابلاً للتكبير كما يقال هذه معرفة لانكرة ولا يقرب في الاستعمال  
 هذه علمية لانكرة قول اما العجمة في اللغة اللكنة اي تسكين زيان وفي  
 الاصطلاح كون الاسم مما وضع غير العرب وللتاثير في منع الصرف  
 شرطان واشار اليها المصنف قال شرطها اي شرطها الاول ان تكون علماً  
 في العجمة بان يكون ذلك الاسم من العجم ويكون وضع ذلك الاسم ايضاً علماً  
 منهم لشيء معين وانما شرط لها العلمية ليا من من الزوال لان العرب

له فرعية العلمية  
 انما هو باعتبار  
 كونه من غير  
 التعريف  
 الذي هو  
 التنكب

قد يتصرف اى يتصرف فى الفاظهم فلم يبالوا من التغير فى الفاظ لغتاخرى ايضا فاذا  
تغير فى العجمة مجما فبتغير ذلك الاسم من الاسماء العربية وشرطها الثانى احد الامرين  
واشار اليه المصنف بقوله وزائدة عطف على قوله علما فيه خبر يكون تقديره و  
شرطها ان تكون زائدة على ثلاثة احرف كابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب  
او ثلاثيا متحرك الاوسط كشد اسم حصن بديار بكر وكذا املاك اب موسى عليه  
السلام فلجام منصرف الفاء للتفريع بالنظر الى الاول وهو العلمية لعدم العلمية  
فى العجمة لاحقيقة ولا حكما اما كونه لاحقيقة فلعدم تعيينه لشيء واحد بل يستعمل  
فى كل نوع منه واما كونه لاحكما فلوجود التغير فيه اذ اصله لكاف بالكاف الضعيف  
ثم ابدل الكاف بالجيم فلم يكن من العلم الحكيم فكان منصرفا ونوح منصرف  
يسكون الاوسط هذا للتفريع بالنظر الى الشرط الثانى وهو مخرك الاوسط والزيادة  
انتهى فان قيل لم لا يجوز ان يكون حال نوح كحال هند فى الانصراف او غير  
الانصراف ولم حكم فيه المصنف تجويزين الامرين فى نحو هند وحكم بالقطع  
بالانصراف فى نحو نوح مع وجود السببين كما حصل فى هند كذلك فى نوح  
اجيب عنه بان التانيث المعنوى وان كان ضعيفا لكونه امرا باطنيا الا انه علاقة  
قد تظهر فى بعض التصرفات كما فى التصغير يقرب فى تصغير هند هندية وفى  
تصغير قدم قديمة فحصل للتانيث المعنوى قوة من وجه فجاز ان يعتبر وان لا  
يعتبر واما العجمة فهو امر باطنى لا يكون له علاقة لفظية لتظهر فى بعض  
التصرفات فكان كالعدم فان قيل قد اعتبر العجمة فى ما هو موجود مع سكوت  
الاوسط فلم يعتبر فى نوح وسكون الاوسط اجيب عنه بان اعتبار العجمة فى التانيث  
المعنوى لاجل تقوية ذلك التانيث لكونه سببا مستقلا ولا يلزم ان يجعل سببا  
مستقلا فى العجمة لاختلاف الجهة فافهم وتامل فان قيل قد جاز العجمة بغير  
العلمية سببا لغير المنصرف كقالون وساهون الاول اسم الواحد من القراء السبع  
والثانى اسم القاذرة المعينة اجيب عنه بان العلمية على نوعين حقيقى وهو  
ما يكون من العجم كما ان وضعه منه وحكى وهو الذى ينقل العرب الاسم  
العجمى ويجعله علما لشيء معين بغير تصرف وتغير فيه فكان علمية حكيمه كفى  
قالون وضعه العجم ولم يجعل علما فلما جاء العرب انتقل ذلك الاسم من حال  
الاطلاق والتعميم الى فرد معين بغير تغير وتصرف فيه وجعلوا

علما الواحد من القراء السبع لجودة قرائته فكان علما حكما انتهى قوله الجمع  
 المعدودة في اسباب منع الصرف من قبل ثم هو في اللغة جمع كردن شئ وفي  
 الاصطلاح ما دل على احاد وذلك الاحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما  
 سواء كان مكسرا او سالما مذكرا كان او مؤنثا قول بشرطه اي شرط ذلك الجمع  
 الفاء للتفريع اي اذا كان الجمع من الاسباب فشرط ان يكون اي ذلك الجمع على  
 صيغة منتهى الجموع فقوله على صيغة منتهى الجموع خبر ليكون وقوله منتهى اسم  
 مفعول مضاف الى ما بعده اضافة معنوية بتقدير الامر ولما كان صيغة منتهى  
 الجموع غير معلوم اشار المصنف الى تعريفه فقال وهي التي ان يكون بعد الف الجمع  
 حرفان كساجدا وحرف واحد مشددا كدواب او ثلاثة احرف او سطرها اي وسط  
 الثلاثة ساكن غير قابل للتاء كصايح ونحوه فهذا هو المشهور فيما بين النحاة  
 وقيل صيغة منتهى الجموع هي التي ليس لها نظير في الاحاد وقيل هي التي لا تجتمع  
 مرة اخرى بجمع الكسرة وقيل هي التي تكون على فواعل وفواعيل او مفاعل او  
 مفاعيل وقيل غير ذلك فان قيل الجمع عبارة عن صورة نفس الاسم  
 المكتوبة كساجد ومن المعلومات ان ذلك الصورة لا يكون سببا بل السبب معنى  
 الجمعية فكيف يصح قول المصنف الجمع آه **اجيب عنه** بان هذه العبارة على حذف  
 المضاف تقديرا اما جمعية الجمع والسبب هو الجمعية لان نفس صورة الجمع  
 فان قيل لما كان السبب هو الجمعية لا صورته فما الفائدة في تعيين صيغة  
 منتهى الجموع لان معنى الجمعية كائن في كل جمع **اجيب عنه** بان الجمعية الكائنة  
 في غير صيغة منتهى الجموع في محل الزوال والتغير لجواز جمعيتها مرة اخرى بخلاف الجمعية  
 الكائنة في صيغة منتهى الجموع فان الجمعية فيها مونة ومصونة عن الزوال لان  
 صيغة منتهى الجموع لا يجمع مرة اخرى فان قيل لان سلم ان صيغة منتهى  
 الجموع لا تجتمع مرة اخرى لوجود جمعها منها كافي ايامنين جمع ايامن وصولجات جمع  
 صواحب وغيرها **اجيب عنه** بان المراد من الجمع جمع التكسير لا السالم لان  
 التكسير مغير لذات بخلاف السالم فانه لم يتغير ذلك الصورة بل هي باقية  
 فيه فان قيل لفظ صيغة منتهى الجموع يقتضي ان يكون فيه ثلاثة جموع  
 لان لفظا الجموع جمع ولا جموع في مساجد ودواب مصابيح **اجيب عنه**  
 بان صيغة منتهى الجموع هي التي ينتهي بها الجموع حقيقة او حكما فالحقيقة كافي

الكالب واساور وانا عير وغيرها والحكمية كما في الجموع الموافقة لها ويجاب عنه بان صيغة منتهى الجموع هي التي ينتهي بها الجموع او من شانها ان ينتهي الجموع بها فمساجد داخل فيها حملا ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع او يجاب عنه بان الجمعية في بعضها مكرر حقيقة كما في الكالب واساور وامتناع التفسير مرة اخرى فيها بمنزلة جمع فتحقق في بعضها ثلاثة جمع والبواقي محمول عليه فان قيل فلهذا ينبغي ان يكون صحارات وكالات وكرامات وسلامات وكلامات كلها صيغة منتهى الجموع وتكون غير منصرف ولا مرليس كذلك بل كلها منصرف **اجيب عنه** بان المراد من ثلاثة الحروف التي بعد الف الجمع هي حروف يكون اول ذلك الثلاثة مكسورا وما ذكرتم ليس كذلك فلم يكن على صيغة منتهى الجموع تامل هذا كله في الغاية وبعضها في حاشية عيد الغفور فان قيل سراويل وكذا سراويل وطرايبس لم يكن صيغتها فيها معنى الجمعية بل صورتها صورة الجمع لان سراويل اسم جنس يطلق على كل فرد من افراد السراويل وكذا سراويل لانه علم للقبيلة المعينة وكذا الطرايبس علم البلد من بلاد الهند فلا جمعية فيها مع انها غير منصرف فعلم من ان السبب هو القالب لا المقلوب اي الصورة لا المعنى **اجيب عنه** بانها مختلفة فيها فعلى مذهب من يقول منصرفا فلا اشكال واما على مذهب من يقول غير منصرف **اجيب عنه** بالحمل على ما يوازنه او بجمعيته جمعا اعتباريا فان قيل ما تقول في حضاجر علما للمضبع مع انه غير منصرف والحال ان حضاجر حالة العلمية ليست فيه معنى الجمعية بل الصورة فقط فعلم ان السبب هو الصورة لا المعنى **اجيب عنه** بان الجمعية اعم من ان يكون حاليا او اصليا فحضاجر وان لم يكن فيها جمعية حالية لكن فيها جمعية اصلية لانه منقول عن حالة الجمعية الى حال الافراد والمعتبر هو الاصل انتهى ثم اعلم ان صيغة منتهى الجموع على نوعين أحدهما ما يكون بالتاء وثانيهما ما يكون بغير التاء والمعتبر هي التي غير قابل للتاء ولهذا قال المص غير قابل للتاء وصيا قلة جمع صيقل وفرازنة جمع فرزين او فرزان منصرف الفاء فيه للتفريع اي اذا كان المعتبر صيغة منتهى الجموع بغيرها فصيا قلة وفرازنة منصرف لقبولها التاء واما لفظ ملائكة وان كان التاء فيه ليست من نفس الكلمة فحاله كفرازنة اعنى منصرف

لقبولها التاء وان كان من نفس الكلمة فهو ايضا منصرف لعدم سكون الاوسط  
 في الثلاثة التي بعد الف الجمع تامل وانما شرط الجمع بكونه غير قابل للتاء اذ لو  
 وجد فيه التاء فكان على وزن المفردات كطواعية وكراهية بمعنى الطاعة والكراهة  
 فيقع في جمعته خلل وفتور **فان قيل** هذه التاء عارضة والعارضنة في  
 محل الزوال فلا يعتبر **اجيب** عنه الامر كذلك الا ان هذه التاء مع كونه عارضية  
 يشبه مدخول بالمفردات فلم يبق الجمعية سالما بل صار مشابها بالمفردات ولو بالعرض  
 فلا يكون ذلك الجمعية معدة وافي اسباب منع الصرف بل لا بد لها من ان يكون  
 قويا لان خروج الشئ عن الاصل يقتضى قوة الاسباب واما عود الشئ الى اصله فيكفى له  
 ادنى من السبب انتهى **قول** هو ايضا كالالف المقصورة والممدودة قائم مقام  
 السبيين واما اقيمت مقام السبيين الجمعية وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة  
 اخرى اى في مرة اخرى فيكون نصب على الظرفية جمع التفسير لا السلامة  
 لما عرفت فكانه اشارة الى الجمع جمع مرتين **قوله** واما التركيب المعد في اسباب  
 منع الصرف ثم هو في اللغة مركب كردن شئ وفي الاصطلاح صيرورة  
 الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء وهذا التعريف للتركيب  
 الذى يكون سببا لمنع الصرف لا مطلقا للتركيب فان التعريف لمطلق التركيب  
 وهو الذى يدل جزء اللفظ على جزء المعنى او ضم كلمة الى كلمة اخرى ثم  
 هذا التركيب يصدق على ستة انواع احدها استنادى كزيد قائم وضرب زيد  
 واضافى كغلام زيد وتوصيفى كرجل فاضل وصوتى كسيبويه ونفطويه  
 وتعداى كخمسة عشر وامتزاجى كبعليك **قوله** فشرطه اى شرط ذلك  
 التركيب الفاء للتفريع يعنى ان التركيب لما كان طاريا وعارضيا على الافراد  
 والعارض في موضع الزوال وايضا لما كان التركيب على ستة اقسام والمعتبر  
 هو الامتزاجى لا غير فقال فشرطه العلمية ليا من من الزوال لان الاعلام  
 محسوسة عن التصرفات بقدر الامكان **قوله** بلاضافة ولا استناد الجار والمجرور  
 وقع حلا من الضمير المجرور في قوله فشرطه على مذهب ابن مالك النحوى  
 وعند الجمهور هو معطوف على العلمية فيكون خبر القوله فشرطه وانما قيد  
 التركيب بكونه بلاضافة لان الاضافة تجعل المضاف منصرفا او في حكمه  
 فكيف يؤثر فيه ايضا اذ اعنى غير الاضراف واما كونه بلا استناد



في آخره تاء التانيث فليس المراد بفعلانه تجميع فعلانه كما هو المتبادر من العبارة  
لان انتفاء تجميع فعلانه ليس بمقصود بل لمقصود ههنا عدم دخول التاء فقط على  
آخرها وانما قال انتفاء فعلانه مع ان المراد هو التاء فقط للمبالغة في حقها لان انتفاء  
فعلانه انتفاء التاء بطريق الاولى لان انتفاء الكل يستلزم انتفاء الجزء وقيل شرطه  
وجود فعلى وانما شرط عدم دخول التاء ليقى المشابهة لالفى التانيث في عدم دخولها  
تاء التانيث عليها فتوثروا تما شرط العلمية للاسم وانتفاء فعلانه في الصفتولم  
يعكس لان العلمية منافية للصفة تامل قوله كسكران فانه غير منصرف لوجود  
الالف والنون مع الصفة وعدم دخول تاء التانيث في آخره فلا يقال للمؤنث  
سكرانة بل يقال للمؤنث سكرى بالالف قوله فندمان منصرف وان كان فيه  
الالف والنون مع الصفة لكنه منصرف لوجود ندمانه قوله واما وزن الفعل  
هو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اعلم ان الاوزان على ثلاثة اقسام  
منها ما يختص بالاسم كما مر في باب العدل ومنها ما يختص بالفعل كما مر ايضاً ومنها  
ما يعم الاسم والفعل فالمعتبر من بينها وزن الفعل لا غير وانما اعتبار اوزان  
الفعل لا اوزان الاسم مع ان وزن الاسم اقوى فهو اولى لاسباب منع الصرف  
حتى يلزم موافقة هذا مع الباقية في الفرعية لان اسباب منع الصرف كلها  
فروع من الاصول فلو جعل وزن الاسم سبباً لزم مخالفة هذا السبب عنها لان  
الاسم اصل بالنسبة الى الفعل فكذلك وزنه اصل بالنسبة الى وزن الفعل  
قوله فشرطه اى شرط ذلك الوزن القاء للتفريع ووزن الفعل اعم من ان يكون  
بطريق الاختصاص او لا والمعتبر للاختصاص فلهمذا قال فشرطه ان يختص  
ذلك الوزن بالفعل لئلا يلزم مخالفة هذا السبب لما سواها لوجعل الوزن  
المختص بالاسم قوله ولا يوجد ذلك الوزن في الاسم الا منقولا عن الفعل فان  
قيل قوله فشرطه ان يختص بالفعل مستدرك لان اختصاص الوزن بالفعل  
يعلم من قوله وزن الفعل لان وزن الفعل مضاف ومضاف اليه اضافة  
معنوية بمعنى اللدم المفيد للاختصاص فلا حاجة الى قوله فشرطه ان يختص به  
اجيب عنه بان هذه القاعدة ليست كلية بل اكثرية لان ربما تكون اضافة  
لامية ولم تكن فيها الاختصاص كما في قوله شجر الزيتون وعلم الفقه وطور  
سينين فان الشجر والعلم لا يكونان مختصين بالزيتون والفقه



فان قيل اذا كان الوزن مختصاً بالفعل لا يخلو اما ان يوجد عليه الاسم او لا فان  
 وجد عليه الاسم فبطل الخاصة لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره  
 وان لم يوجد عليه الاسم فخرج البحث عما نحن فيه وهو البحث عن الاسماء اجيب  
 بان المراد من الاختصاص ههنا خاصية اضافية بالنظر الى الاسم الوضعي اى  
 لا يوجد هذا الوزن في الاسم الوضعي الا بالنظر الى الاسم المنقول تامل فان  
 قيل بقوم و شلم جاء كل واحد منها على وزن الفعل وضعا فما الجواب عن بقم علما  
 للضح وشلم علما للموضع بالشام اجيب بان المراد من الاسم الاسم العربي لا العجمي  
 وهما من الاسماء العجمية فاندفع ما قيل والى دفع هذين الاشكالين اشار المص  
 اليه بقوله ولا يوجد الوزن في الاسماء العربية بارادة اللام المعهد لا منقولاً  
 اى ذلك الاسم عنه اى عن الفعل قبل اشارة الى الاسم العربي خرج بقم  
 وشلم وتقول لا منقولاً خرج الاسماء الوضعية نحو ضرب على بناء المفعول  
 لا الفاعل فانه لم يذهب الى منع صرفه احد الا بعض النحاة وهو يونس عليه  
 الرضوان فان ضرب صيغة فعل ماضى من باب المجرى وضعا ثم جعل علما للرجل  
 وقع عليه كثيرا لضرب فصار غير منصرف لوجود السببين فيه العلمية ووزن  
 الفعل وكذا شمر صيغة ماضى من باب التفعيل اى شمر يشمر تشميرا ومعناه  
 بالفارسية دامن يبيد كذا فى التاج ثم جعل علما للفرس فصار غير منصرف  
 لوجود السببين العلمية ووزن الفعل فيه قوله وان لم يختص ذلك الوزن  
 به اى بالفعل بان يكون اعم من الفعل كفعل على البناء للفاعل فانه مشترك  
 بين الاسم والفعل نحو ضرب وفرس كلاهما على وزن فعل وتجعلت ذلك  
 الوزن او الموزن سببا لمنع الصرف فيجب ان يكون فى اوله اى فى اول الوزن  
 او الموزن احد حروف المضارعة ليكون ذلك الوزن مختصا بالفعل لان حرف  
 المضارعة من خواصه فوجود حرف المضارعة تصير ذلك الوزن من حال  
 الاشتراك الى حال التخصيص فكان كما ان يختص بالفعل ولا يدخله اى ذلك الوزن  
 او الموزن المعادى تاى التانيث لكن عبر عنها بالهاء لصيرورتها هاء حالة الوقف  
 واما شرط عدم دخول التاء عليه لئلا يجعل الوزن من اوزان الفعل الى  
 اوزان الاسم بناء على ان التاء المتحركة للتانيث من خواص الاسم فبطل  
 الاختصاص فان قيل التاء طارئة ليست معتدة بها اجيب بانها وان كانت

طارية لكن كافية لجعله الى اصله وهو الانصراف قوله كاحمد ويشكر علمين  
لرجلين وتغلب على الرجل ايضونترجس اسم الورد المعين معرب من نرگس  
ابدل الكاف بالجيم كما في جرجان اصله گرگان وكما في لجام اصله نكام وغيرها  
وكذا يوسف ويونس ويعقوب واسباط مما يكن في اوله احد حروف المضارعة  
كها غير منصرف لوجود السببين فيها احد هما العلمية وثانيهما وزن الفعل  
قوله فيعمل علما للناقاة التي تكون قويا على العمل منصرف وان كان فيه  
السببان العلمية ووزن الفعل لقبولها التاء اي تاء التانيث وانما قيد التاء  
بالتانيث لئلا ينتقض القاعدة بنحو نسوة ونسدة كقولهم ناقاة يعملها لما  
فرغ عن بيان الاسباب التي تخرج الاسم من الاصل الى غير اصله وهو  
غير الانصراف شرع الآن في الاسباب التي تعيد الاسم الى اصله فقال اعلم  
ان كل ما في اسم شرط فيه العلمية وهو اربع مواضع واثارها الى عددها  
بقوله وهو امؤنت بالتاء والمعنوي والعجمة والتركيب والاسم الذي فيه الالف  
والنون الزائدتان اولم يشترط ذلك اي العلمية بوضع الظاهر ووضع المظهر  
اشارة الى بعد معادة فيه اي في ذلك الاسم ولكن اجتمع مع سبب واحد  
فقط من غير اشتراط العلمية لذلك السبب وهو علمية ووزن الفعل اي  
علمية الاسم المعدول ووزن الفعل اذا نكر ذلك الاسم صرف لما سيجئ  
ذكرة واعلم ان تنكير الاعلام على ثلاثة اقسام احدها ان يجعل العلم الواحد  
عبارة عن جملة مسماة به كلفظ فلان عبارة عن كل فرد من الجماعة او يجعل  
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل  
مبطل محق لان فرعون عليه اللعنة مشهور بوصف الابطال وموسى عليه  
السلام مشهور بوصف الحقية او يجعل ذلك العلم الواحد تثنية او جمعاً  
نحو الزيدان والزيدون بدليل دخول الالف واللام عوضاً عن ذلك العلمية  
فلو كانت العلمية في التثنية والجمع باقية لم يجز عليهما دخول اللام لئلا يلزم  
تعريف المعرف فتوجيه الاول والثاني في الضيائية والثالث في حاشية  
عبد الغفور على الضيائية ذكر في بحث المنادي فاطلب هناك اما انصراف الاسم  
في القسم الاول هو قوله فيما شرط فيه العلمية وهو الاربعة المذكورة فلبقاء  
الاسم باضافة المصدر الى فاعله بلا سبب من حيث التاشير

لان التأثير مشروطة بالعلمية فاذا فاق الشرط فاق المشروط وكذا في الفوائد  
الضيائية وظني انه بقي بلا سبب من حيث الذات لان العلمية ليست الا  
لصيانة ذلك السبب بذاتها عن الزوال فاذا زالت العلمية زالت صيانة  
ذلك الاسم فبقي ذلك السبب في معرض الزوال فكان في حكم العدم ذاتا مع  
قطع النظر الى تأثيره والى هذا اشير في بعض المحاشي للكافية واما انصرافه  
في القسم الثاني وهو الم يشترط فيه العلمية وهما القسمان المذكوران فلبقاء  
الاسم على سبب واحد لان العلمية فيها ليست لصيانتها بل جمع بطريق لسببية  
فقط فلا يلزم بزوال العلمية زوال ذلك السبب ذاتا ولا تأثير الكون هذه السبب  
لا يقوى قوة تأثيرها تقول جاعني طلحة وطلحة اخرى مثال لما شرط فيه العلمية  
وعمر وعمر اخر مثال لما لم يشترط فيه العلمية واحمد واحمد اخر ايضا  
مثال لما لم يشترط فيه العلمية ففي ذكر هذا المثال لما لم يشترط فيه العلمية  
لا طائل تحته لان ايرادة للتوضيح وكل ما اى اسما لا ينصرف ذلك الاسم بل يكون  
غير منصرف اذا اضيف ذلك الاسم الى شئ اخر او دخل عليه الالف واللام دخله  
الكسرة في حالة الجر لان الاضافة واللام من الخواص المعظمة الكبرى للاسم  
في وجودها ضعفت مشابهة الاسم للفعل فرجع الى اصله المتروك وهو الانصراف  
لان خاصة الشئ يقوى جهة الشئ وانما قلنا انهما من خواصه المعظمة مع  
ان للاسم خواص كثيرة تبلغ عددها اثنين وثلاثين لانهما متنافران  
متافرة كاملة للتونين الذي امتنع عن الفعل متعاجدا كذا في المسافر  
شرح قاضي الارشاد والله اعلم بالصواب فان قيل ما بال المص حيث  
حكم في تنكير العلمية بانصراف الاسم حيث قال اذا انصرف  
ولم يحكم بالانصراف في صورة دخول الالف واللام والاضافة قال  
هكذا العبارة دخله الكسرة اعني حكم بدخول الكسرة ولم يحكم  
بالانصراف واجيب عنه بان الانصراف في الصورة الاولى اتفاقا واما  
في الصورة الثانية خلافا وادخال الكسرة عليه اتفاقا فبناء العبارة في  
الصورتين على الاتفاق تامل اعلم ان النحاة قد اختلفوا فيه فذهب  
بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف لان اللام والاضافة  
يقوى كل واحد منهما جهة الاسم واصناف مشابهة الاسم للفعل

وذهب بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة غير منصرف لان المنوع عندهم  
 تنوين التمكن من غير المنصرف وامتناع الكسرة ليس الابطا بعبارة التنوين وانما تابع  
 الكسرة للتنوين لا شترالك الكسرة مع التنوين في الاختصاص للاسم ولم يتبع  
 التنوين لان التنوين في هذه الحالة ممنوع ايضا في الاسم كما كان قبل الاضافة  
 واللام غير منصرف كذلك بعد ما ذهب بعضهم الى انه لا يخلو اما ان يكون السبب  
 باقيا او زال كل منهما او زال احدها فان كان السببان باقيا بعد الاضافة واللام  
 فالاسم غير منصرف لصدق الحد عليهما فان زالتا او زال احدهما فالاسم منصرف  
 وبيان ذلك ان الاسم لا يخلو اما ان يكون احدا لسببين العلمية او لان كان احدا  
 السببين العلمية فيج لا يخلو اما ان يكون ذلك العلمية بطريق الشرطية او لان كان  
 كان بطريق الشرطية زالا معا وان كان بغير الشرطية زالتا احدهما فان لم يكن احدا  
 السببين العلمية فالسببان باقيا بلاضافة واللام فيكون الاسم غير المنصرف في هذا  
 المذهب الاخير هو الانسب للتعريف المذكور سابقا كما في الضيائية نحو مررت  
 باحمد كم وبلا احمد الاول للاول والثاني للثاني تمت المقدمة تلي مقدمة الاسم العربي  
 المذكورة المعدودة في صدر البحث فاللام عهدى لامقدمة الكتاب فان  
 كان مقدمة الكتاب ايضا معدودة لكنها ذكرت قبل هذه المقدمة تامل  
 وتدبر لما فرغ عن المقدمة شرح الان في المقاصد ولما كان المرفوعات اصلا  
 بالنسبة الى المنصوبات والمجرورات من وجهين املاشتا لها على الحركة القوية  
 واملأشتا لها على عمدة الكلام وهي المبتداء والفاعل وكان مشتملا لقوى العمل  
 قويا وعمدة قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات فقال المقصد الاول  
 في المرفوعات اعترض عليه بان المقصد لا يخلو اما ان يكون صيغة ظرف او  
 صيغة مصدر ميمي واتي تقديره لا يجوز احداهما هنا لعدم صحة المعنى تامل تدبر  
**اجيب عنه** بان الظرف والمصدر اذا كان تعذر في معنى الحقيقة يجب تأويلها  
 بمعنى المفعول اما الاول فكقولهم مشرب عذب ومركب فارة اي مشروب  
 ومركوب واما الثاني فكقولهم هذا ضرب الاميراي مضروب الامير ومنها  
 المقصد بمعنى المقصود وتقديره المقصود الاول في المرفوعات فان قيل  
 لم تركه هنا كلمة اما وهو للتفصيل اجيب عنه بان قد اكتفى بما سبق  
 من قول اما المقدمة ففي المبادئ اکتفاء بمثل ما جاء في القران المجيد

واما الذين في قلوبهم زيغ فكذا وكذا والراسخون في العلم يقولون امانة تقديره  
واما الراسخون تركوا كتماما سبق فان قيل المرفوعات عين المقصود لان  
المقصود في المرفوعات فكيف يصح كلمة في للظرفية مهنا اجيب عنه بان  
هذه العبارة مأولة بحذف المبتداء تقديره المقصود الاول في المرفوعات  
فج اندفع الاشكال فان قيل فعلى هذا التقدير لا يصح حمل المرفوعات على  
كلمة هي لان حمل الجمع على المفرد لا يجوز كما لا يجوز هندا قائمات اجيب عنه  
بان هذا الحمل من قبيل حمل الاشتقاق تقديره المقصود الاول في بيان  
المرفوعات وفيه توجيه اخرى ذكره في بعض الشروح فان قيل لم ترك التعريف  
وهو قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية كما اورد صاحب الكافية مع  
ان بيان الشيء موقوف على معرفة الشيء اجيب عنه بانها كفى برعاية المبتدئين  
لان المبتدئين يتناظرون الى جزئيات الشيء لا الى الكليات لقصور فهمهم  
لان حصول الجزئي في الفهم سهل من حصول الكلي اى من تعريف الكلمة امل  
فان قيل المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة ومن المعلومات ان الجمع بالالف  
والتاء لا يكون الا للمؤنث فكيف تصح المرفوعات جمع مرفوع اجيب عنه بوجهين اما  
لكونه شاذ نحو سنون جمع سنة بالواو والنون اذا جمع بالواو والنون فخصر ياولى  
العلم والسنة ليست باولى لعلم او بان المرفوعية والمنصوبية والمجرورية تصفات الاسم  
جارية عليه والاسم موصوف به او ذلك الاسم مشابهة لذات المؤنث فنقصان  
العقل في المؤنث وعدم العقل في الاسم فصفات المؤنث تجمع  
بالالف والتاء فكذلك صفات الاسم الذي لا يعقل تجمع بالالف والتاء لوجوه  
مشابهة للموصوف بذلك الصفة وانما اختار لفظ الجمع وترك الجنس  
بان يقال المقصود الاول في المرفوع ليكون تنبيهها على كثرة انواعها فيكون من قبيل  
براءة الاستهلال وبراءة الاستهلال امر حسن عند كل واحد وهو الاشارة

على المقصود من اول الامر اجملا انتهى لاسماء المرفوعة ثمانية اقسام  
لان المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية اى على علم خصلة للفاعلية والخصلة  
المنسوبة للفاعل شيان احدهما كون الشيء مستندا اليه وثانيهما كون الشيء  
جزءا ثانيا من جملة ففى المفعول ما لم يسم فاعله والمبتداء واسم كان خصلة  
الفاعل موجودة وهو كون الشيء مستندا اليه وفي خبر المبتداء خصلة الفاعل

له وانما انحصرت  
اقسام المرفوع  
في ثمانية  
لان اقسام  
الجموع

كون الشيء جزءاً ثانياً من الجملة وفي خبران واخواتها خصلة الفاعل كونه جزءاً ثانياً واقعا بعد كلمة ثلاثية اورياعية لا يتم بالمنصوب وحدة وفي اسم ما ولا المشبهتين بليس خصلة الفاعل كون الشيء مستند اليه واقعا بعد لا في الجملة اى واقعة بعد كلمة لا يتم بالمنصوب وحدة كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس خصلة الفاعل كونه جزءاً ثانياً واقعا بعد ما يقتضى الاسماء اى بعد ما لا يتم بلا اسم وحدة وهذان الخصلتان لما لم توجد اى غير هذه المذكورات انحصرت اقسام المرفوعات في ثمانية اقسام كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك في محل اختصاص الرفع للفاعل حكم المصنف ثمانية اقسام اشار الى تعدادها

فقال الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله والمبتداء والخبر وخبران واخواتها

واسم كان واخواتها واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس القسم الاول منها الفاعل وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لوجوه اما انه لا ينسخ بالنواسخ واما انه لا يحدف الا اذا سد شيء مسدده واما لان عامل لفظي بخلاف المبتداء فانه ينسخ بالنواسخ بلا سد شيء مسدده وعامله معنوي واما لانه جزء من الجملة الفعلية التي هي صل الجمل بخلاف المبتداء فانه جزء من الجملة الاسمية التي هي فرع الجمل وانما قلنا الجملة الفعلية اصل الجمل لان المقصود من وضع الجمل الاخبار عما وقع او يوقع حالا واستقبالا والاخبار عن الحدث الذي كان في الماضي او عن الحدث الذي يكون في المضارع حالا واستقبالا لا يكون الا في الجملة الفعلية لان الزمان لا يكون الا في الفعل اولان الجملة الفعلية مشتتة على ما وضع الاسناد وهو الال لان الاسناد لا ينشأ الا من الفعل اصلا فاذا كان الفعل اصلا فيما يخبر عنه كان الفاعل ايضا اصلا لان جزء الاصل اصل كما كان جزء القوى فويا فلهمذا قدم الفاعل هكذا قالوا انتهى واعارض على كل واحد منها اعتراض اما الاعتراض على الاول فلان الفاعل ايضا ينسخ بالنواسخ كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا واما الاعتراض على الثاني فلان الفاعل قد جاء حذفه بلا سد شيء مسدده كما في قوله تعالى اسمع بهم و ابصر حيث قالوا بهم فاعل لصيغة التعجب وهي اسمع وقد حذف عن قوله ابصر واما الاعتراض على الثالث فلان الفاعل قد مر الت عن مرتبته الذي كان اصلا في المسند اليه وهي التقدير بخلاف المبتداء فانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه

وأما الاعتراض على الرابع فلان المبتدأ أصل لأنه جزء الجملة الاسمية والاسم أصل  
 بالنسبة إلى الفعل وهو ظاهر **فالجواب** عن الأول بان النسب بالزوائد مما  
 لا يعتد به وعن الثاني بان حذف الفاعل في قوله اسمع بهم وابصر شاذ كما يعتد به  
 ايضاً وعن الثالث بان الفاعل وان زال عن مرتبته وهي التقديم في المستند اليه الا  
 ان هذا لا تغزى للضرورة لانه لو قدم على الفعل لتبس بالمبتدأ وترك الاصل  
 للضرورة كما ترك لان الضرورات تبيح المحظورات وعن الرابع فلان الجملة الاسمية ان كان  
 اصلاً بناء على ان الاسماء اصل الا انها لم يطابق وصف المقصود الوضعيين وهما الاخبار عن  
 الحد الماضي او الحالية او الاستقبالية والمعتبر هو الموضوع ومن ذهب سيويان  
 المبتدأ اصل لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اولاً لأنه يحكم عليه  
 بكل حكم جامد مشتق فان الخبر يصح ان يكون جامداً نحو هذا حجر او مشتقاً نحو زيد قائم  
 بخلاف الفاعل **واجيب** عن الأول بان عدم بقاء الاصل في الفاعل انما يكون للضرورة  
 فلا يكون الفاعل مبطلاً للاصل صلاً يعني ان الفاعل باق على ما هو الاصل في المستند اليه  
 حكماً وان لم يكن مستنداً اليه حقيقة ولهذا يجوز ان يقرأ كيا جاء في رجل بطل بتقديم  
 الحال على لفاعل عن الثاني بانه كما يحكم على المبتدأ بكل حكم جامد مشتق كذلك الفاعل لانه  
 يحكم عليه بكل فعل مشتق نحو ضرب زيد وجامد نحو عسى زيد ان يقوم فان عسى فعل  
 جامد وكذا غيره من الافعال الجاملات نحو نعم وبئس وساء **قوله** كل اسم قبله فعل  
 اي كل اسم اسند اليه الفعل حقيقة نحو ضرب زيد وحكما نحو اعجبني ان يضرب زيد  
 اي ضرب زيد والمراد من الاسناد الاسناد بالاصالة ليخرج عن هذا الحد توابع الفاعل  
 من الصفة والتأكيد والبدل وغيرها فلا تنتقض الحد بالتوابع لان التابع ايضاً  
 اسم اسند اليه الفعل لكن لما كان المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة خرجت عن حد  
 الفاعل او صفة كاسم الفاعل واسم المفعول وكل ما يعمل عمل الفعل كالمصدر  
 واسم التفضيل ونحوه اسند ذلك الفعل او صفة اليه اي ذلك الاسم صريحاً او  
 تاويلاً كما مر مثلاً على معنى انه اي الفعل او الصفة قائم كل واحد منهما به  
 اي ذلك الاسم لا واقع ذلك الفعل او الصفة عليه اي على ذلك الاسم انما  
 قال قائم وواقع بصيغة الافراد ولم يقل قائمات ولا واقعان بصيغة التثنية  
 مع ان المذكور شيان فالاليق صيغة التثنية اشارة الى ان المعطوف بكلمة  
 اوليس معاد الضمير التثنية بل معاد الضمير الواحد لان كلمة

اولترديد احد الامرين لا للجمع حتى يتجه شبهة عدم المطابقة بين ضمير ومعاد وان  
سلمنا فتوجيه الافراد والتاويل لما ذكر توجيهها ظاهرا لا يخفى على كل احد كذا في  
بعض الحواشي فان قيل هذا الحد صادق على معطوف الفاعل وتاكيد و  
بدله وليست داخل في افراد اجيب عنه بان المراد من الاسناد الاسناد بلا صلة  
بدليل ذكر التوابع بعدة على حدة فلم يصدق الحد عليها فان قيل هذا الحد  
صادق على من في قوله كريم من يكرمك فان من اسم قبله صفة وهو كريم  
اسند اليه مع انه لا يسمى فاعلا بل يكون مبتدأ مقدم ما خبره عليه اجيب عنه  
بان المراد من قبله قبلية وجوبية اى تقديمها واجبا فم يصدق عليه الحد  
فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون المبتدأ في قوله في الدار رجل فاعلا لوجوب  
تقديم الخبر عليه اجيب عنه بان المراد من الوجوب الوجوب النوعى لا الشخصى  
والفردى فوجوب تقديم الخبر على المبتدأ ليس بطريق الكلية بل وجوبه بحالة  
واحدة كما اذا كان المبتدأ نكرة بخلاف تقديم الفعل على الفاعل  
فانه في كل مادة فان قيل وقد يسند الى الاسم معنى الفعل ايضا كالظرف  
نحو زيد في داره عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بعين الفعل او شبهه  
فقوله وشبهه اما ان يندرج تحت ما هو معنى كالظرف او لا يندرج فاذا  
اندرج لم يصدق قوله في بحث الحال ان العامل فيه الفعل وشبهه او معناه  
وان لم يندرج كان ان يذكره هنا ايضا ومعناه اجيب عنه بان العامل في الاسم  
المرفوع بعد الظرف مختلف فيه فذهب بعضهم الى ان ذلك الظرف عامل  
فيه لقيامه مقام الفاعل المقدر واليه ذهب صاحب اللباب وعند  
الاكثرين عامله هو الفعل المقدر واسم الفاعل المقدر لا الظرف لانه جامد  
فاختار ههنا مذهب الجمهور وفي بحث الحال مذهب صاحب اللباب  
رعاية للمذهبين فان قيل هذا الحد ليس بصادق على قوله مات  
زيد وطال عمرو لان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطوالة ليس بقائم  
بعمر ومع انها فاعلان اجيب عنه بان المراد من قوله اسند اليه بمعنى  
انه قائم به الى ما اسند اليه على جهة قيامه به وطريق قيام الفعل به وان  
يكون ذلك الفعل على صيغة المعلوم ومافى حكمه في صدق الحد عليه كذا في  
غاية التحقيق قوله نحو قام زيد مثال لما كان قبله فعل وزيد ضارب



ابو عمرو مثال لما كان قبله صفة فانطبق المثالان مع الممثل له ولكن لما كان المراد من الاسناد الاستناد للمطلق سواء كان بطريق السلب والايجاب زاد قوله وما ضرب زيد عمرو فان الفعل مستند اليه بطريق النفي فيكون المحدث مثالا للنوعى الاسناد تامل ولا يكون قوله وما ضرب زيد عمرو وايض من باب الاستدراك كما يتوهم بعضهم في يندفع الاستدراك وكل فعل جامدا ومشتق لازم ومتعد مجرد او مزيد سالم او غير سالم لا بد مبنى على لفتح بانه اسم لا اى لنفى الجنس اى لا مخلص موجود له اى لذلك الفعل من فاعل لان الفعل عرض ووصف ولا بد للاوصاف والاعراض عما يقوم به فالمراد من الفعل ههنا فعل نحوى لا صرفى بمعنى المصدر اى المحدث حتى لا يتجه شبهة مات زيد وطال عمرو فان زيد فاعل مات وعمرو فاعل طال ولم يكن الموت والطواله صادراين عن زيد وعمرو بل يقومان بهما فمن قال لا بد من فاعل لان الفعل حدث ولا بد له من محدث ويراد بالفعل الصرفى ليس بسديد مرفوع لان الفاعل قليل والضميمة قوى فاعطى القوى للقليل اولانه عمدة فى الكلام والرفع ايض عمدة فى الحركات فاعطى العمدة للعمدة مظهر كذب زيد او مضمرا كزيد ذهب المثال الاول للاول والثانى للثانى وهما اى المظهر والمضمم صفتان للفاعل قول فان كان متعديا كان له اى ذلك المتعدى مفعول ايض لتوقف فهم فعل المتعدى بالمفعول به توقف الفهم بالفاعل فالمراد من المفعول المفعول به وفى بعض النسخ مفعول به بذكر الجار والمجرور وهو الاصح فقوله مفعول مرفوع لانه اسم كان فاسم كان مرفوع وقوله له خبره مقدم عليه لانه نكرة وجب تقديم الخبر عليه قوله منصوب صفة مفعول لان المفاعيل كثيرة فاقتضى التخفيف فاعطى النصب له ولان المفعول فضلة فى الكلام والنصب ايض اخفيف فاعطى له نحو ضرب زيد عمرو وان كان الفاعل اى اسما ظاهرا او حدا الفعل ابد اسواء كان الفاعل مفردا او مثنى او جموعا لعدم الاحتياج الى تثنية الفعل وجمعه لان تثنية الفعل وجمعه ليس الا ان يكون مشعرا باحوال الفاعل فاذا كان الفاعل ظاهرا كان احواله ظاهرة من حيث التثنية واجمع فاستغنوا بها اى بذلك الاحوال بالظاهرا ولا نه لوثنى الفعل وجمع فيلزم تعدد الفاعل الاضمار قبل الذكر وكلاهما خلاف الاصل فوجدنا لفعل ابد نحو ضرب زيد وضرب

الزيدان وضرب الزيدون فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله اكلوني البراغيث  
وقلما الزيدان وقاموا الزيدون وقسم النساء فان الفاعل فيها ظاهر ولم يوجد  
الفعل اجيب عنه بان هذه الرواية شاذة لا يعتد بها اولا انه محمول على بدل  
الظاهر بالمضمرة فان قيل هذا بحث الفاعل فينبغي ان يذكر فيه احكام الفاعل  
واحواله لا توحد الفعل وتثنيته وجمعه فان احوال الفعل قد يجئ في بحثه و  
هذه المسئلة المذكورة وكذا بعدة من مسئلة التذكير والتانيث الى مسئلة  
حذف الفاعل ليست في محله تامل جيب عنه بان البحث عن متعلقات الشيء  
عن احوال متعلقات الشيء بحث عن ذلك الشيء فيكون ذكر المسائل كلها في محلهما  
حاصله ان البحث عن الشيء على نوعين قد يكون بطريق الاصلية وقد يكون بطريق  
المتعلقات وهذا الكثير وقوله وان كان ذلك الفعل مؤنثا الى سماء مؤنثا حقيقا وهو  
اي المؤنث الحقيقي ما اى الاسم يوجد بازائه اى بازاء مسماه ذكره في العبارة على  
حذف المضاف في الحيوان قيل للتانيث في الحيوان لان التانيث في غير الحيوانا  
غير معتد به كما في بعض الاشجار انت الفعل اى الرفع لذلك الفاعل على قرينة  
اللام للعهد وانما اشار الى الفعل لان الفعل لما اسند الى الفاعل صار كأنه  
متعلق به فالبحث عن متعلق الشيء بحث عن ذلك الشيء حكم ابدأ اى زمانا ابدأ  
فنصبه على الظرفية ان لم تفصل اى انت بين الفعل والفاعل نحو قامت هند  
ليحصل المطابقة بين الفعل وفاعله في التانيث قوله وان فصلت ذلك  
الخيار في التذكير والتانيث نحو ضرب اليوم هند وان شئت قلت ضربت اليوم  
هند وانما ثبت الخيار لانه ان نظر الى مطابقة الفعل مع ذلك الفاعل المؤنث و  
نظر ايضا الى عدم الاعتماد بالفاعل انت الفعل حتى يحصل المطابقة وان نظر الى  
كلمة الفصل وبعد المسافة لا يوثق الفعل تقريبا للمسافة وكذلك اى الخيار  
في المؤنث الغير الحقيقي وهو ما لم يكن بازائه ذكر في الحيوانات وانما المراد كرا المص  
تعريف غير الحقيقي اكتفاء بما سبق لان الشيء ربما يعلم من ذكر ضد اى يعرف  
بتعريف ضده فلا حاجة الى تعريف ثانيا قوله نحو طلعت الشمس وان شئت  
قلت طلعت الشمس فباعتبار جهة التانيث ولو كان غير حقيقي انت الفعل باعتبار  
عدم الاعتماد به لان هذا التانيث ليس كالتانيث الحقيقي ذكر الفعل في الوجهان  
متساويان قوله وجمع التكسير كالرجال والاشراف في غيرها غير جمع المذكور

قوله

السالم وإنما استثنى هذا الجمع أي جمع المذكر السالم لا امتناع تاويلها بالجماعة لوجود  
 علامة المذكر فيه هو الواو فلا يصح التاويل بالجماعة ولهذا لا يصح إضافة أسماء  
 العدد إلى جمع المذكر السالم فلا يقم ثلاثة مسلمين وأربعة مسلمين لعدم جواز  
 تاويل المسلمين بالجماعة لوجود علامة المذكر فيه فلا يوجد المطابقة بين العدد  
 والمعدو ومعاً في المؤنث كما يوجد المطابقة بين الثلاثة وبين رجال في  
 التانيث لصحة تاويل الرجال بالجماعة كذا في بعض الحواشي على الفوائد  
 الضيائية في بحث أسماء العدد والمضاف إلى جمع المذكر السالم في قوله لا يجوز  
 إضافة في أسماء العدد إلى المذكر السالم تأمل كالمؤنث الغير الحقيقي في التفسير  
 بين المذكر والمؤنث تقول قام الرجال بتذكير الفعل نظراً إلى لفظ الظاهر  
 وإن شئت قلت قامت الرجال بتانيث الفعل نظراً إلى صحة تاويله بالجماعة  
 ولفظ الجماعة مؤنث فيؤنث الفعل أيضاً حتى يحصل المطابقة هذا إذا كان  
 الفعل مستنداً إلى الظاهر وأما إذا كان مستنداً إلى المضمرة أنت الفعل أبداً  
 نحو الشمس طلعت دون الشمس طلعت وفي بعض النسخ هذا إذا كان الفعل  
 مقدر على الفاعل وأما إذا كان مؤخر عن الفاعل أنت الفعل وهو خطأ  
 عظيم لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل إلا أن يراد باعتبار ما كان لا باعتبار  
 ما يكون أي باعتبار حال الأول لا باعتبار حال الثاني فصح لكن فيه تعسف  
 تكلف ويجب تقديم الفاعل على المفعول أن كان أي الفاعل والمفعول مقصوبين  
 بأن كان في آخرهما الف مقصورة أن خفت اللبس أي بان ينتفي الأعراب  
 فيها لفظاً وانتفي القرينة الدالة على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول  
 مقالية أو حالية يجب تقديم الفاعل على المفعول تجوزاً عن الالتباس  
 المخل للمقصود نحو ضرب موسى عيسى فإنه لو لم يجب التقديم يلزم  
 الالتباس بين الفاعل والمفعول المخل للغرض لأنه يصيرح ما لا يكون  
 فاعلاً في الحقيقة فاعلاً وكذا يصيرح ما لا يكون مفعولاً في الحقيقة مفعولاً  
 ومن حيث وجب التقديم ارتفع ذلك الالتباس وتقرر كون الأول أي  
 ما يكون فاعلاً في الحقيقة فاعلاً في التركيب أيضاً فانطبق القول مع الحال  
 فإن قيل كثير من المواضع يوجد الالتباس بين الأمرين وقد أجاز  
 النحويون ذلك الالتباس كما في قوله موسى ضرب عيسى بتقديم

المفعول على الفعل والفاعل فانه يلتبس بالمبتداء لانه لا يعلم ان موسى في هذا التركيب مبتداء او مفعول قدم على الفعل لقوته في العمل وقد اجاز هذا الالتباس اى وقد اجيز هذا ان الامران وكما في المبتداء المسند به نحو ما قائم زيد حيث يجوز فيه الوجهان كون القائم مبتداء وزيد خبره او كون القائم خبرا وزيد مبتداء فانه التباس المبتداء بالخبر والخبر بالمبتداء وقد اجيز الوجهان ههنا وكذا غيرها **اجيب عنه** بان هذا الجواز والامتناع مبنيان على القاعدة المشهورة في ما بينهم وهي انه لما اجتمع في الشئ الواحد جهتان ينظر فان كانت الجهتان كلتاهما خلاف الاصل فهنا يجوز ذلك الالتباس بان يختار الامران منها لعدم ذهاب الذهن الى الاصل وان كانت احدتهما اصلا والاخر خلاف الاصل فح امتنع ذلك الالتباس لذهاب الذهن الى جهة الاصل وانت تقصد ما هو خلاف الاصل فيخل في المقصود ففي قوله موسى ضرب عيسى جهتان كلتاهما خلاف الاصل وهو المفعولية والابتدائية فالمفعولية خلاف الاصل لان حق المفعول ان يكون مؤخرا عن الفعل والفاعل معا فاصله التأخير والتقديم على الفعل والفاعل يكون خلاف الاصل وكذا ابتدائيةه ايضا خلاف الاصل ايضا لان ابتدائيةه يستلزم كون الخبر جملة وهي ضرب مع ضهيره والاصل في الخبر الاضمار فيكون ابتدائيةه خلاف الاصل ايضا فالجهتان كلتاهما خلاف الاصل فلا ضير في اختيار احد هادون الاخر تاضل وكذا في قوله ما قائم زيد جهتان خلاف الاصل لان حق الخبر ان يكون مؤخرا عن المبتداء فاصله التأخير فاذا قدم على المبتداء صار خلاف الاصل وكذا ابتدائيةه ايضا خلاف الاصل اذ الاصل في المبتداء المسند اليه لا مسند به فاختيار المبتداء المسند به ليس لاجل الضرورة فاجتمع الجهتان الكائنتان على خلاف الاصل فيه فاختيار احد هادون الاخرى لا يضر بالمقصود واما في قوله ضرب موسى عيسى احد هادون الاصل هو تقديم المفعول على الفاعل وثانيهما ما يوافق الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فهذا الالتباس فخل بالعرض لسياق الذهن الى جهة الاصل وهو بتقديم الفاعل على المفعول وانت تقصد غير المقصود على المقصود فيخل بالمقصود فلهذا واجب الاحتراز عنه هذا الى خذ هذا فان بما يرتفع الاشكالات عن كثير المواضع هذا مما افاده مولنا صاحب غاية التحقيق في بحث تقديم الفاعل فاطلب هناك ان شئت الاطلاع على حقيقته فلترجع اليه انتهى وان كان الاعراب

منفيا فيهما في الفاعل والمفعول لكن هناك قرينة من القرائن مقالية او حالية  
 فج يجوز نقل يما المفعول على الفاعل لعدم الالتباس وسببية القرينة اما المقالية  
 كما في ضربت موسى حبلي فان تانيث الفعل يدل على تانيث الفاعل وهو حبلي  
 وكذا غيره واما الحالية فكما في قوله اكل الكمثرى يحيى فان الكمثرى لا تصلح  
 للاكل لانه اسم للكمثرى المعين ويقرب بالفارسية المملوك وكذا اوجب التقديم  
 اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين نحو ضربتك او كان الفاعل وحده مضمرا  
 نحو ضربت زيدا بشرط تاخير المفعول عن الفاعل وكذا اذا وقع المفعول بعد لا او  
 معناها نحو ما ضرب زيد الاعمر واو كذا غيرها في المواضع التي فكرت في الشرح قوله  
 ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم تخف اللبس بان هناك قرينة من القرائن  
 لفظية كانت او حالية وانما حكمتها بالجواز لان القرينة لما وجدت هناك حصل العلم  
 بالفاعلية والمفعولية فلا حاجة الى وجوب التقديم فيجوز لك ان تجعل المفعول  
 مقدا او الفاعل مقدا مثال المعنوي نحو اكل الكمثرى يحيى ومثال اللفظي  
 نحو ضرب عمرو زيدا ويجوز حذف الفعل الرفع للفاعل وحده لا معا تارة  
 حيث كانت قرينة من القرائن نحو زيد مقولا في جواب من قال من قام فالسؤال  
 قرينة لان السائل متردد ومقيد بما صدر عنه القيام فانه تعين عنده فاستفهم  
 عن تعين المسند اليه فصار ذكر الفعل ليس بضروري بل المقصود ذكر الفاعل  
 فقط فج يجوز حذف الفعل وان نظر الى ان القرينة وان وجدت لكن القرينة  
 لا تكون سادة مسددة شئ في يذكرا الفعل فالوجهان يتساويان انتهى وقد  
 يجب حذف الفعل اذا كان هناك قرينة والتزم الغير في موضعه اي سد الشئ  
 مسددة نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجرة فاصله وان  
 استجارك احد من المشركين استجارك فحذف الفعل وهو استجارك الاول  
 لنيابة الغير وهو استجارك الثاني مقام الاول مع وجود القرينة وهو كلمة ان  
 الشرطية هي من دواخل الافعال وعلى هذا اندفع شبهة رفع احد على لا ابتداء  
 لعل يلزم دخول حرف الشرط على الاسم وانما واجب المحذف في قوله تعالى  
 لعل يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وذال يجوز فان قيل في كثير من المواضع  
 يوجد الجمع بين المفسر والمفسر كما في قوله جاءني رجل اي زيد اجيب عنه  
 ان المراد من المفسر والمفسر ما يكونان متحدين في المعنى قوله جاءني رجل

اى زيد ليسا بمتحدين فى المعنى بل مبهم ومعين فان قيل قد يتحقق الاجتماع  
 بين المفسر والمفسر فى قوله تعالى حكاية عن قول يوسف عليه السلام وهو قوله  
 رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين اجيب عنه بان لا نسلم  
 انه جمع بين المفسر والمفسر بل قوله رايتهم لى ساجدين وقع جواب سوال مقدر  
 لانه لما قال يوسف عليه السلام الى رايت احد عشر كوكبا الى اخره فكانه قال  
 قيل كيف رايتهم قال رايتهم لى ساجدين فلا يكون من باب الاجتماع بين المفسر  
 والمفسر بل يكون ذكرهما فى الكلامين المستقلين لاني كلام واحد انتهى  
 فان قيل جمع السلامة وهو قوله لى ساجدين ليس فى محله لان الجمع بالواو  
 النون يختص باولى العلم والكواكب ليست منهم اجيب عنه بان الكواكب وان لم تكن  
 من اولى العلم حقيقة فكذلك من قبيل اولى العلم حكما الصدف والفعل الذى هو  
 يصدر من اولى العلم منهم وهو السجدة اجيب عنه بان الشمس والقمر والكواكب  
 كناية من الاب والام والاخوات وهم اولى العلم حقيقة فخرج قوله لى ساجدين  
 جاء فى موضعة تامل وكذا رب العلمين لاعتبار غلبة لاولى العلم على حقيقة  
 غير اولى العلم شرافة انتهى وبهذه اندفع قول من قال انه شاذ لان الشاذ ما لا  
 يكون له الصلاحية فى الحقيقة لا حقيقة ولا تاويل ولا وهتا يمكن العلم بالحقيقة  
 فتوجيه الشاذ شاذ انتهى فقوله زيد فى جواب سوال محقق من قال من قام  
 واما وقوعه فى جواب سوال مقدر فكما فى قول الشاعر وليك يزيد صارع  
 لخصومة فقوله صارع فاعل الفعل المحذوف بقريضة السؤال المقدر لان  
 الشاعر مر بالبكاء فانه قيل له من يبكيه فقال الشاعر محببا له صارع لخصومة  
 وكذا يحذف الفعل عن الفاعل فى غير وقوعه موقع السؤال حقيقة او تقديرا  
 كما فى قوله لو انك قائم اى لو ثبت قيامك عندى لكان كذا قوله وقد يحذف الفعل  
 والفاعل معا كنعم مقولا لمن قال اقام زيد فهذه الحذف جائز لا واجب لعدم  
 ساد الشئ مسد لان كلمة نعم حرف لا يقوم مقام الفعل فبقية القرينة  
 وحدها وهى سوال السائل وبالقريضة الواحدة غير سادة يجوز الحذف لا الواجب  
 تامل فان قيل حروف النداء اىض حروف قد اقيمت مقام الفعل وهو ادعو  
 ولذا يجب حذف الفعل والفاعل فى المنادى كما يجب حذف الفعل مع  
 فاعل فى باب التحدير وما اضمرا مما اجيب عنه بان وجوب حذف الفعل

مع فاعله في المتأدي ليس ببنية حروف النداء مقامه بل لكثرة استعماله انتهى  
**فان قيل** اذا كان نعم حرفا فكيف يصح دخول الكاف المجارة عليه للزوم دخول  
الحرف على الحرف وذلك لا يجوز **اجيب عنه** بانه حينئذ علم نعلم الذي يستعمل  
في التركيب فصار اسما فصح دخول الكاف عليه **فان قيل** اذا كان اسما  
ينبغي ان ينجر عليه كما ينجر الاسماء **اجيب عنه** بان اعراب المحكي ثابت باعتبار ما يحكي  
**عنه قوله** وقد يحذف الفاعل وحده بدون الفعل ويقام المفعول مقامه  
اي الفاعل اذا كان الفعل مجهولا فقوله اذا كان ظرف لقوله ويقام المفعول مقامه  
وقت كون الفعل مجهولا لا ظرفا يحذف لانه قد يحذف الفاعل ولم يكن الفعل  
مجهولا كما في بعض المذاهب فكون الفعل مجهولا ظرف لا قامة لا ظرف يحذف  
كما ترى **قوله** وهذا قسمتان من المرفوعات لما فرغ عن احوال لفاعل لتغير  
التنازع شرع في احواله مع التنازع فقال **واذ تنازع الفعلان في اسم ظاهر كان**  
**بعدهما فان قيل** بحث التنازع ليس في محله لانه ليس في احوال الفاعل  
فينبغي ان يذكر في اخر المرفوعات او اخر المنصوبات **اجيب عنه** بان التنازع ايضا من  
احوال الفاعل لان الفاعل لا يخلو اما ان يكون بطريق التنازع او غيره فاذا فرغ  
عن حاله بغير التنازع شرع في احواله مع التنازع كما اورد بحث الضمائر في بحث  
الماضي في كتاب المراح اشارة ان للماضي حالين حال بغير الضمائر وحال  
مع الضمائر فكيف لا يكون بحث التنازع من احواله فلا يكون في غير محله تامل  
**فان قيل** كيف يصح نسبة التنازع الى الفعلين لان التنازع لا يصدر الا من فاعل  
الروح والفعلان الفاظ **اجيب عنه** بان نسبة التنازع اليهما باعتبار المتكلم نسبة  
مجازية كما ان نسبة الدخول الى العوامل من المعلومات ان العوامل لا تدخل  
بنفسها بل ادخلها المتكلم **فان قيل** يجري التنازع في اكثر من الفعل كما في  
الصلوة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وسلمت وباركت ورحمت  
وترجمت على ابراهيم حيث كل واحد من هذه الافعال تنازع على مفعولية **اجيب**  
**اجيب عنه** بانها كافي المصداق مراتب التنازع وهو اثنان **فان قيل** يكون  
التنازع في غير الافعال كما في الاسماء نحو زيد معطي ومكرم عمرو وازيد كريم  
وشريف ابوه الاول في المفعولية والثاني في الفاعلية **اجيب عنه** بان المراد من  
الفعلين العاملان وانما ذكر الفعلان اكتفاء بذكر الاصل لان الفعل

اصل في العمل فان قيل لا يتحقق التنازع لان الاسماء ولا في الافعال بعد التوكيد  
اذ الاسم الواقع بعد ما لا يكون الامر فوعا ومنصوبا اوجب عنه بان المراد من التنازع  
تنازع في القلب والتصور لا بعد التركيب فانه ظاهر لا تنازع فيه فالسؤال الاول  
في الغاية وما بقى في القوائد الضيائية وحاشيته عبد لغفور وانما قيد الظاهر لانه  
لا تنازع في المضمحلان الضمير لا يخلو اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا  
فهو معمول لما اتصل به فلا يكون فيه مجال التنازع لان ذلك الاسم ليس في  
مكان يصح توجه الفعلين اليه بل متصلا به فان كان منفصلا فهو معمول عليه  
قيد بعد ما لانه لا تنازع فيما بينهما وقبلهما لانه ليس في مكان يصح توجه الفعلين  
اليه قوله اي الرفع لما نشأ من نسبة التنازع الى الفعلين بان المراد من التنازع  
ليس التنازع حقيقة بل المراد من التنازع الارادة اي القصد والقصد عام  
يصدر من ذي روح وغيره كما في بعض النباتات كما تقر في علم المنطق

قوله كل واحد كاش من الفعلين ان يعمل في ذلك الاسم الظاهر فهذا  
اعلم انه قد اختلف الفقهاء في جزاء الشرط فذهب بعضهم الى ان جزاء هذا  
الشرط محذوف وهو قوله جازا عمال كل واحد منها فعلى هذا المذهب القاء  
في قوله فهذا انما يكون تفسيرية لاجزائية وذهب بعضهم الى ان جزاء هذا  
الشرط قوله فهذا انما يكون على اربعة اقسام فالقاء جزائية فيه وقد تجئ دلائل  
كل واحد من المذاهبين في محله قوله انما يكون على اربعة اقسام وانما انحصرت  
الاقسام في الاربعة لان التنازع لا يخلو اما ان يكون في الفاعلية فقط او في  
المفعولية فقط او في الفاعلية والمفعولية او بالعكس فتصوير التنازع لا يكون  
خارجا عن هذه الصور فلهم انحصرت قوله الاول من الاقسام الاربعة ان  
يتنازع اي الفعلان في الفاعلية فقط بان يقتضى كل واحد من الفعلين فاعلية  
الاسم الظاهر نحو اكرمني وضربني زيد والثاني من الاقسام الاربعة ان يتنازع  
اي الفعلان في المفعولية فقط بان يقتضى كل واحد منها مفعولية الاسم الظاهر  
قوله نحو اكرمتم وضربت زيد او الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازع اي الفعلان  
في الفاعلية والمفعولية ويقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول نحو ضربني  
واكرمتم زيد والرابع منها عكسه اي عكس الثالث نحو ضربت واكرمتمني زيد  
لما قسم التنازع الى الاقسام الاربعة اشار الى اعمالهما اي فعلين



في ذلك كلهم بان اعمال كل واحد منها في الاقسام الاربعة كلها جائزة في بعضها دون بعض اتفاقا واختلافا وصدق ربيا نحا بكلمة اعلم تنبها على ان ما بعده مما يجب الحفظ فقال واعلم هو في اللغة دانستن وفي الاصطلاح كلمة في اول الكلام لا يقاظ الغافلين على نكتة وقيل كلمة تذكر في اول الكلام لتثويق السامعين الى ما بعده وقيل كلمة تذكر في اول الكلام للتنبية على ان ما بعده مما يجب الحفظ وقيل هو خطاب عام لكل من يسمع ويقراء قوله ان في جميع هذه الصور اى الشان ناسم ان ضمير الشان المحذوف وقوله في جميع هذه الصور متعلق بقوله يجوز اعمال الفعل الاول والجملة خبره قوله يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثانى يعنى يجوز ان يعمل الفعل الاول في ذلك الاسم وذلك الاسم معمول له ويلغى الفعل الثانى عن العمل في ذلك الاسم وان يعمل الفعل الثانى في ذلك الاسم وذلك الاسم معمول له ويلغى الفعل الاول عن العمل في ذلك لكنه يخالف هذا الحكم خلافا كما نرى للفراء في الصورة الاولى والثالث ان اعمال الفعل الثانى ممنوع فيها دليله امام الفراء لزوم احد الامرين لو اعلم الفعل الثانى اما حذفت الفاعل او الاضمار قبل الذكر في الفعل الاول وكلاهما اى حذفت الفاعل والاضمار قبل الذكر محذوران اى مستنعان عندنا وفي بعض النسخ ممنوعان وهو عندنا اى الفراء بخلاف ما اذا عمل الاول اى يجعل ذلك الاسم معمولاً للفعل الاول وضمير الفاعل في الفعل الثانى فلا يلزم المحذوف ويتقديم معاد الضمير مرتبة ولو كان مؤخر ا لفظاً فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط وهو جائز عندنا و آجاب الجمهور بان الاضمار قبل الذكر في العدة جائز وفي غير العدة ايضاً في مواضع منها في كلمة رب محو ربه رجلا ومنها في نعم رجلا زيد ومنها في قوله والله دره اى المص قادر ساو كذا في ابدال الظاهر من المضمير نحو ضربته زيد ا فاذا جوز هذا الاضمار لم لا يجوز في باب التنازع وما مانع عن التجويز فعند الجمهور يجوز اعمال الفعل الثانى ايضاً ويجوز اضمار الفاعل في الفعل الثانى من غير محذوران انتهى وهذا اى هذا الخلاف بين الجمهور والفراء انما يكون في الجواز واما في الاختيار اى اما الحكم في الاختيار فكلمة اما هنا للاستينات لا للتفصيل لعدم سبق الاجمال فضية اى في الاختيار خلاف البصريين والكوفيين فاما البصريون فانهم يختارون اعمال الفعل الثانى اعتباراً للقرب والجوار لان فيه اى القرب والجوار

اشد اتصالا من الغير فكان اشدا اتصالا حتى ياخذ الحكم كما اخذ الضاد والياء  
السكون من القريب في قوله يضرب وضربين والكوفيون يختارون اعمال لفعل  
الاول مراعاة اى صيانة للتقدم والاستحقاق اى كمال التقدم والاستحقاق لان  
المقدم احق ياخذ الحكم من المؤخر لان التقديم من وظائف الاصل والاصل اصل  
ياخذ الحكم وثانيا استدلوا بقوله امرأ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة  
كفانى ولم اطلب قليل من المال . حيث قالوا ان كفى ولم اطلب يتنازعان في  
قليل من المال والاول يقتضى الفاعل والثانى يقتضى المفعول وامرأ القيس  
افصح من شعراء العرب اعمل الاول فلولم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره واجاب  
الشيخ ابن الحاجب في الكافية بانه ليس من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير  
التنازع وهو التناقض في قول الشاعر لان مطلوب الشاعر عدم الكفاية وعدم  
الطلب قليل من المال فلو كان من باب التنازع ثبت الكفاية ووجود الطلب  
وهذا التناقض يفهم من كلمة لو الشرطية لان لو يجعل المثبت منقيا والمنفى  
مثبتا فان عملت اى عملت الفعل الثانى اى انت الفاء لتفسير الفعل لثانى كما  
هو مذهب البصريين وابتداء المصعب بن هبهم لا يذهب الكوفيون لان مذهب  
البصريين اصل عندنا فانظر اى انت جزاء الشرط وهو قوله فان عملت ان كان  
تفسير للنظر الفعل الاول يقتضى الفاعل ضميرته في الاول وان لزم الاضمار قبل  
الذكر لكن في العمدة دون الحذف والظاهر اذ في الظاهر يلزم التكرار وفي حذف  
الفاعل يلزم حذف العمدة وكلاهما ممنوعان كما تقول منصوب المحل لانه  
مفعول مطلق لقوله اضمرته باعتبار الموصوف تقديرة اضمرته في الاول اضمارا  
كما تقول في المتوافقين اى فيما تنازعا في الفاعلية فقط يشهد عليه المثال نحو  
ضربنى واكرمتنى زيد اى ضربنى هو وضربانى واكرمتنى الزيدان وضربونى واكرمتنى  
الزيدون وفى المتخالفين بان يقتضى الاول الفاعل والثانى المفعول كما  
يشهد عليه المثال ضربنى واكرمت زيد او ضربانى واكرمت الزيدين وضربونى  
واكرمت الزيدين وان كان الفعل الاول يقتضى المفعول وانت تعمل لفعل  
الثانى ولم يكن الفعلان المتنازعان فى الاسم الواحد من افعال القلوب او هاتى  
معناها وهو الربية القلبية والبصرية وكذا انقيضا وجدت هاهنا وقدت  
وغيرها حذف المفعول من الفعل الاول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى

الفضلة لواضرا ويلزم التكرار لو ذكر مع ان حذف الفضلة جائز فخذ **قوله**  
 كما تقول في المتوافقين بان يقتضى كل واحد منها مفعولية اسم ظاهر فيكونان  
 متفقين باقتضاء المفعولية كما يشهد عليه المثال نحو ضربت واكرمت زيدا  
 وضربت واكرمت الزيدين وتقول في المتخالفين بان يقتضى الفعل الاول المفعول  
 والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمتنى الزيدان وضربت واكرمتنى الزيدون وان كان  
 الفعلان من افعال القلوب والمسئلة بما لها اى بان اعلمت الفعل الثاني يجب  
 اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول حسبى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا  
 وانما حكمتا بوجوب اظهار المفعول للفعل الاول اذ لا يجوز اى لانه لا يجوز فكلمتا ذ  
 هتبا علة عدم جواز حذف المفعول من افعال القلوب واظهار المفعول عطف على  
 حذف المفعول اى كذا لا يجوز اظهار المفعول قبل لذكر هذا اى الحكم المذكور من اضرار  
 الفاعل للفعل الاول وحذف المفعول فى الاول غير افعال القلوب ووجوب اظهار  
 المفعول الاول فى افعال القلوب ان اعلمت الفعل لثانى كما هو مذهب البصريين  
 وفى بعض النسخ هذا مذهب البصريين اى المذهب السابق من هبهم واما  
 ان اعلمت الفعل الاول على ما هو من مذهب الكوفيين اى ان اعتبرت كون  
 الاسم الظاهر معمولاً للفعل الاول ويبنى الثانى عن العمل فى ذلك الاسم  
 فانظرا انت ان كان الفعل الثانى يقتضى الفاعل اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى  
 لتقدم مرجع الضمير رتبة لانه اذا كان الاسم معمولاً للفعل الاول صار متقدماً  
 رتبة على الفعل الثانى وان كان مؤخر فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً  
 وانما حكمتا بتقدمه رتبة لان حق معمول ان يلى العاقل انتهى **قوله** كما تقول  
 فى المتوافقين بان يقتضى كل واحد منها فاعلية ذلك الاسم الظاهر كما يدل على  
 ذلك المثال نحو ضربت واكرمتنى زيد وضربنى واكرمتنى الزيدان وضربنى واكرمتنى  
 الزيدون باضمار الالف والواو فى الفعل الثانى وتقول فى المتخالفين بان  
 يقتضى الفعل الاول المفعول والثانى الفاعل نحو ضربت واكرمتنى زيداً وضربت  
 واكرمتنى الزيدين وضربت واكرمتنى الزيدين باضمار الالف والواو فى الفعل الثاني  
 وان كان الفعل الثانى يقتضى المفعول ولم يكن الفعلان المذكوران من  
 افعال القلوب ونحوه جاز فيه اى فى ذلك الاسم الوجهان احدهما  
 حذف المفعول وثانيهما الاضمار **لكن** الثانى هو المختار

ليكون الملفوظ وهو الاسم المذكور بعد المتنازع فيه لا الضمير كما يتوهم بعضهم  
مطابقاً أي موافقاً للمراد أي مقصود المتكلم لأن المقصود ههنا التنازع في ذلك  
الاسم لا ضار على الفعل الثاني يدل على الاسم المذكور أي مقابل لذلك  
الاسم فيكون الاضمار قرينة على التنازع المقصود وإذا حذف الضمير لم يعلم  
انه من باب التنازع أو يكون المفعول للفعل الثاني مغايراً لذلك الاسم  
أو مخالفاً له بان يكون عمر أو بكر أو خالد الأزيد فلا يكون الملفوظ وهو الاسم  
الظاهر موافقاً للمراد الذي هو التنازع فطابقة الملفوظ مع المراد والمرجحة  
على الحذف قول وأما الحذف أي صورة الحذف فكلما أما ههنا للتفصيل  
لوجود الأجمال قبله وهو قوله جاز فيه الوجهان حذف المفعول والاضمار  
كما نقول أنت في المتوافقين بان يقتضى كل واحد منهما مفعولية الاسم  
الظاهر متفقاً في المفعولية نحو ضربت وأكرمت زيداً وضربت وأكرمت الزيدين  
وضربت وأكرمت الزيدين بحذف الألف والواو في الفعل الثاني وفي المتخالفين  
أي تقول في المتخالفين بان يقتضى الفعل الأول الفاعل والثاني المفعول نحو ضربتني  
وأكرمت زيداً وضربتني وأكرمت الزيداً وضربتني وأكرمت الزيدون وأما الاضمار فكما نقول في  
المتوافقين المذكورين سابقاً بعينه نحو ضربت وأكرمت زيداً وضربت وأكرمتها الزيدين و  
ضربت وأكرمتهم الزيدين وتقول في المتخالفين ضربتني وأكرمتهم الزيداً وضربتني  
وأكرمتهم الزيدون ولو قال لمصداً الاضمار فهو المتنازع المذكوران للحذف مع ذكر الضمير فيه كان  
احضركن المصراع ذكر المثالين للتوضيح اللائق بحال المبتدئين المقصودين في الذم وإما إذا  
كان الفعلان المتنازعا من أفعال لقلوب المسئلة بحال لها أي بان عملت الفعل الأول مع  
اقتضاء المفعول فلا بد أن لا يخلص جود أي للفعل الثاني من الظاهر المفعول ان لزم التكرار المحظوظ عنه  
لا الحذف الاضمار سيجي ذكره انشاء الله تعالى كما نقول حسبني حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً وذلك  
أي التنازع المذكور ثابت لأن حسبني حسبتهما تنازعا في المنطق وعملت الفعل الأول أي اعتبرت  
كون الاسم معمولاً له والفعل الأول عامل فيه هو حسبني واخبرتني أنت المفعول في الفعل الثاني  
فان حذف منطوقين من الفعل قلت حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقاً يلزم حذف المفعول  
الثاني في أفعال لقلوب ونحوه وهو غير جائز لأنها كالاسم الواحد لان مضمونها معاً المفعول به في  
الحقيقة وهو المعنى المصدرى انما اخوذ من المفعول الثاني مضافاً إلى الأول فلو حذفنا أحدهما  
كان الحذف بعض أجزاء الكلمة بلا ضرورة ولا يجوز ولا ضرورة ههنا وقد حذفنا أحدهما

عند جود القرينة مثال الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخجلون بما آتاهم الله  
من فضله هون خيرا اي بخلافه خير الهم فالجمل مفعول اول حذف ههنا لوجود القرينة  
وهي صيغة يخجلون بما آتاهم الله ومثال الثاني فكما في قول الشاعر ولا تخفنا على غير انك  
الملك اي تخفنا جازعين المفعول الثاني حذف ههنا لوجود القرينة وهو الجار والمجرور  
تأمل واما الحذف في باب المنادى نحو يا مال ويا حارث ويا حارث ونحوه فلاجل  
الضرورة لان المنادى لكثرة الوقوع يقتضى التخفيف واما الحذف في قول الشاعر  
ان الخليل زمانى اي يوسف زمانى فلاجل ضرورة الشعر ايضا انتهى وان اضممت  
فلايجوز اضاها هذا التوجيه قوله فلايجوز ان كانت يخلو على صيغة الغائب المذكور  
وفي بعض النسخ فلا تخلو على صيغة الخطاب فحاصله لا تخلو انت فعبارة بعض  
النسخ بصيغة الخطاب اولى مما على صيغة الغائب المذكور لوافقة قوله من ان  
تضم مفرد الكونه ايضا على صيغة الخطاب من ان تضم انت مفرد او تقول  
حسبني وحسبتهما آية الزيد ان منطلقا ورج اي حين الاضاها مفرد الا يكون للمفعول  
الثاني وهو قولك آية مطابقا لاي للمفعول الاول وهو ههنا في قولك حسبتهما  
وذا لايجوز لان افعال القلوب مفاد المبتداء والخبر فيكونان في الحقيقة مجزولان  
عليه ولايجوز حمل الافراد على التثنية فلا يقال الزيد ان قائم تقول حسبني و  
حسبتهما اياهما الزيدان منطلقا ورج يلزم عود الضهير المثنى وهو اياهما الى اللفظ  
المفرد وهو المنطلق الذي وقع فيه التنازع وهذا اي عود الضهير المثنى الى اللفظ  
المفرد ايضا لايجوز كما ان الضهير المفرد لايجوز لعدم المطابقة بخلاف الضهير المفرد  
الى المثنى وهو جائز اذا كان المراد ههنا الشئ الواحد كما في قوله تعالى  
وان الله ورسوله احق ان يرضوه بارجاع الضهير المفرد الى الله ورسوله بناء على ان  
رضاء الله تعالى رضاء الرسول والرضاء شئ واحد قوله واذا لم يجز الحذف  
والاضاها كما عرفت وفي بعض النسخ لما عرفت بلام العلية لا بكاف التشبيه  
وهو الاولى اي لفظ النسخ لما فيه من الاشعار على العلية وجب الاظهار ولا يخفى  
عليك ان المثال المذكور ليس من باب التنازع لان الفعل الثاني وهو قولك  
حسبتهما يقتضى المفعول مثنى وقولك حسبني يقتضى مفعولا مفردا والاسم  
المتنازع وهو المنطلق لفظ مفرد لا يصلح لهما بل لحسبني فقط الا اذا لاحظت  
من المنطلق ذات مناله لا نظلاق مع قطع النظر عن الافراد

والتثنية في صح المثال من باب التنازع لما فرغ عن مباحث الفاعل مجردا  
عن التنازع شرع في مباحث مفعول ما لم يسم فاعله فقال الثاني مفعول  
لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله أي فاعل فعل بناء على ازماء  
موصوف بتاويل الفعل واقيم المفعول مقامه أي مقام الفاعل في استناد  
الفعل اليه والرفع عليه كما في الفاعل والإحوال اللاحقة عليه كما في الفاعل  
من توحد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيت كما أشار إليه المصنف بما سبق **فإن قيل**  
لفظ كل لا يصح ههنا لأنه لاحاطة بالأفراد فيلزم من إيراده في التعريف احاطة  
التعريف بالأفراد ومن المعلوم أن التعريف ليس إلا للجنس وبالجنس لا للأفراد  
لأن أفراد الشيء غير متناه وان كان لبعض الأشياء أفراد متناه أنه ليس على طراد  
التعريف والكلية **أجيب عنه** بان التعريف إنما هو دخول لفظ كل لا المدخول  
معه وإنما يذكر لصدق الحد على كل أفراد المحدود كذا في القواعد الضيائية  
**فإن قيل** حذف الشيء متفرع على وجود الشيء وقوله لم يسم فاعله يقتضي  
أن لا يكون لفاعله اسما أصلا فالمراد من حذفه حذف المفعول  
معدوم **أجيب عنه** بان المراد من قوله ما لم يسم فاعله أي لم يذكر فاعله يعني أن له  
اسما لكن لم يذكر بل حذف انتهى كذا في بعض الحواشي **فإن قيل** هذا الحد صادق  
على قولنا أنبت الربيع البقل وهو الحشيش المعين بان الربيع مفعول فيه لا لأنبات  
فيه لأنه أنبت الشيء بل أنبت هو الله تعالى سبحانه فعلم أن الله فاعله قد حذف  
واقيم الربيع مقامه فيكون مفعول ما لم يسم فاعله لأن الربيع فاعل أنبت وهو لم يكن  
التعريف مانعا عن الغير **أجيب عنه** بان المراد من إقامة مفعول مقامه مع تغير الفعل إلى  
فعل ويفعل أي بشرط تغير الفعل إليها فلا يوجد الشرط ههنا **أجيب عنه** بان المراد من الفاعل  
الفاعل المجازي لا الحقيقي والله سبحانه تعالى فاعل حقيقة **فإن قيل** خرج عن هذا الحد  
التأخر في قولك ضربت والنون في ضربين وضربنا بعينه وهو فاعل فلم يحد فاعله  
حتى يقيم المفعول مقامه بل صار الفاعل بعينه مفعولا **أجيب عنه** بأنه  
لا نسلم التأخر في قولك ضربت على بناء المجهول التأخر التي كانت فاعلا في ضربت  
على صيغة المعلوم بل هذا التأخر عوض عن الياء تقديرة ضربتني زيد و  
تقدير ضربنا أيضا باتصال المنصوب المتصل ثم حذف الفاعل لغرض من  
الاعراض التي ذكره في مباحثنا في المفعول مقام ذلك الفاعل

وتغير الصيغة فصار ضربني ثم ابدلت الياء تاءً لمناسبة بينهما في الاخوة وهو  
كونها علامة المضارع فارتفع نون الوقاية من بينهما لاستغناء المعنى لكسرة  
ما قبله فصار ضربت فيكون الحد جامعاً لافراده وانما لم يقيد المفعول بكونه  
مفعولاً به للتنبيه على ان اقامة المفعول مقامه ليس مقصراً في المفعول به  
بل يجوز ان يقام غيره من المفعول المطلق وفيه مكانيا وزمانيا منصوباً او  
محجوراً والمراد من المفعول المفعول الذي لا يكون مستنداً فلا يجوز اقامة المفعول  
الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت لئلا يلزم كون الشيء مستنداً  
اليه وبه معاً باسناد تام بخلاف اعجبني ضرب زيد فان الاسناد فيه احدهما تام  
وهو اسناد اعجبني وثانيهما غير تام وهو اسناد المصدر الى فاعله وان المفعول لثاني  
ليس مستنداً فجاز اقامة كل واحد منهما مقام الفاعل الا ان الاول لما فيه من  
معنى الفاعلية نحو اعطيت زيدا درهما فالزيد اولى من الثاني لانه مستند الى  
الاول وكذا اذا وجد المفعول به مع غيره تعين له والا لاجمعي سواء انتهى قوله  
فحوضب زيد اصله ضربت زيد اخذت الفاعل واقيم المفعول مقامه لما فرغ  
عن تعريفه شرع في احكامه وفي الاحوال اللاحقة عليه الاحكام المترتبة عليه

فقال حكمه اي مفعول لم يسم فاعله في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره  
وتانيته ثابت على القياس الذي عرفت اي انت في مباحث الفاعل بلا تفاوت  
وتبديل فعليك بالتذكير ولما كان الحوالة من تمرين المتعلم استتمانه فهو الاولى من  
ذكر الشيء ثانياً علانية من تذكر المسائل التي ذهل عنها الاذهان اشار المصنف الى  
الحوالة فلذا الحال مباحث مفعول لم يسم فاعله على مباحث الفاعل ولم يذكر  
بالتفصيل ثانياً وقال وحكمه في هذه الامور على قياس ما عرفت انتهى لما فرغ من  
مباحث مفعول لم يسم فاعله شرع في مباحث المبتداء والخبر فقال الثالث

المبتداء والخبر وهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية لحد هما مستند اليه  
وسمي مبتداءً والثاني مستنداً به ويسمى خبراً جمعاً في التعريف الواحد للتلازم  
الواقع بينهما ولا شتر اكنهما في العوامل بالمعنى وان كان تعريف الشيء على حد  
اوضح واحسن كما اورد صاحب الكافية تعريف كل واحد منهما على حد قوله سما  
جنس يشتمل المقصود وغيره وقوله مجردان عن العوامل اللفظية فصل بخرج بهما  
فان قيل هذا الحد ليس بهادق على قوله وان تصوموا خير لكم فان تصوموا

مبتدأ وليس باسمه وكذا لا يصدق على قوله ضرب في زيد ضرب فانه خبر وليس  
 باسمه بل جملة وكذا غيره **اجيبه** بان المراد من الاسم اعم من ان يكون حقيقة او  
 حكما في يصدق عليه انهما اسمان لان قوله ان يصوموا ابتداء وبل صياكم خير لكم  
 وقوله زيد ضرب في حكم زيد ضرب **فان قيل** صيغة التجريد ههنا ليست  
 في محله لان التجريد يقتضى التلبس سابقا وفي المبتدأ والخبر ليس التلبس  
 سابقا مع العوامل حتى مجرد عن العوامل **اجيبه** بان التجريد اعم من ان  
 يكون حقيقة او حكما وههنا من قبيل التثنية كما يقال سبحان الذي اصغر جسم  
 البعوض واكبر جسم الفيل فان صيغة التصغير والتكبير يقتضى المكبرة  
 والمصغرة مع ان البعوضة ليست بمكبرة حتى صغرت وان الفيل ليست بمصغرة  
 حتى كبر سبحانه وتعالى لكن اعتبرهما كذا في غاية التحقيق او يجاب عنه بان المراد  
 من التجريد ههنا المعنى المجازي اى الذى لم يوجد فيها عامل لفظي باصلا كما اشار  
 اليه في الضيائية انتهى فان قيل هذا الحد ليس بصادق ايضا على قولك بحسبك  
 درهم لان حسبك مبتدأ وليس مجرد عن العوامل اللفظية بل لباء متلبس به  
**اجيبه** بان المراد من العامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لا زائدة وههنا  
 زائدة فكان مجردا **فان قيل** فعلى هذا يجب ان يمنع كون زيد مبتدأ في قوله  
 علمت ما زيد قائم وعلمت الريد قائم وكذا علمت لزيد قائم لكون علمت عاملا  
 في زيد معنى فلم يجرد معنى مع انه مبتدأ **اجيبه** بان المراد من العامل المعنوي  
 ما لا يكون معه معارض اخر وههنا وجد معارض اخر وهو حرف النفي والاستفهام  
 ولا امر لا ابتداء فلم يتيقن ابتداء الجملة كذا في بعض الحواشي وقد يجاب عن الاشكالين  
 المذكورين اعنى اشكاله بحسبك درهم وعلمت بان المراد من التجريد تجريدا لمبتدأ  
 والخبر عن العوامل لفظا او معنى وبحسبك مجرد معنى وان كان غير مجرد لفظا  
 و زيد قائم في علمت ما زيد قائم مجرد لفظا وان كان غير مجرد معنى كذا في بعض  
 شروح الكافية في بحث حروف المشبهة بالفعل **فان قيل** العوامل جمع فيلزم  
 منه ان يكون المبتدأ مجردا عن الجمع لا عن الواحد **اجيبه** بان الامر فيه  
 للجنس تامل انتهى **اعلم** ان النحاة يسمون المسند اليه مبتدأ والمسند به خبرا  
 صرح به النحاة والمنطقيون يسمون المبتدأ بالموضوع والخبر بالمحمول ويسميان  
 بالمحكوم عليه وبه نحو زيد قائم فانهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية



أولها مستدل به وثانيتها مستند به وعلى هذا القياس غير **قوله** والعامل فيها  
 أي في المبتدأ والخبر معنوي وهو الابتداء أي خلوا الاسم عن العوامل اللفظية  
 فتجريد الاسم عن العوامل اللفظية يسند إليه عامل في المبتدأ وتجريد الاسم  
 يسند إليه عامل في الخبر والتجريد قد مشترك بين عامل المبتدأ وبين عامل  
 الخبر **تأمل** **قائل** الخلوية شيء عدم والعدم كيف يؤثر في شيء **أخر** **جيب**  
 بان العوامل علامة الأثر والمؤثر إذ المؤثر المتكلم انتهى أعلم ان النخاعة قد اختلفوا  
 فذهب بعضهم إلى ان المبتدأ والخبر فيها عامل معنوي هذا هو المشهور وذهب  
 بعضهم إلى ان عامل المبتدأ عامل في الخبر وذهب بعضهم إلى ان المعنى  
 عامل في المبتدأ والمبتدأ مع عامله عامل في الخبر وقال بعضهم المبتدأ عامل  
 في الخبر والخبر عامل في المبتدأ كذا في بعض الحواشي وقيل العامل المعنوي  
 ما يدرك بالعقل ولا يتلفظ به **أعلم** ان للمبتدأ أصلين لا يد من بيانها ولذلك  
 أشار المص بقوله وأصل المبتدأ ان يكون أي المبتدأ معرفة أي أحدهما  
 ان يكون معرفة لأنه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معلوما حتى يقع  
 الاخبار عن المعلوم لأنه لا يصح الحكم على المجهول **فان قيل** الفاعل يصف محكوم  
 عليه ولم يقل في مباحثه وأصل الفاعل ان يكون معرفة كما قال ههنا قلنا  
 الامر كذلك إلا ان معلومية الفاعل لصحة الحكم عليه يستفاد من اسناد الفعل  
 إليه لأنه اذا قلت قام يفهم منه ان ما بعده يذكر شيء يصح نسبة القيام إليه فان  
 زيد هو في قوة المعرفة حكما فالتفني به والأصل الثاني ان يكون مقدا على الخبر فالم  
 يمنع مانع لأنه ذات بالنسبة إلى خبره والخبر حال من احواله ووصف من اوصافه  
 والذات مقدم على الصفة وقد يكون المبتدأ أيضا كالخبر بشرط اضافته إلى  
 الذات او باعتبار الموصوف المقدر مثال الأول نحو ضربني زيد احاصل ومثال  
 الثاني الاسم أي القسم الثاني الاسم **فان قيل** يشك هذا الامر في قولنا الاعراب  
 اما لفظي واما تقديري لان الاعراب وقعت مبتدأ ولم يمكن ابتداء اثبتته بتقدير  
 الموصوف لا بتقدير الاضافة **أجيب** بان الاعراب ذو وجهتين جهة الذات  
 وجهة الصفة فمن كونه قائما بالمعرب وصفا صفة له ونظر إلى التقديري  
 فاللفظي كونه ذاتا فمن جهة الذات يصلح ان يكون مبتدأ كما  
 ان الالفاظ كلها بالنظر إلى انها جارية على لسانه صفات

وبالنظر الى انهما محل الاعراب واحوال واحكام ذاتيات وقد يكون المبتدأ واجب  
التقديم كما ان اصله التقديم اذا كان المبتدأ متضمناً بما كان له صدارة  
اذ بتأخيرها يبطل التصدير فلذا وجب تقديمه حفظاً لصدارته انتهى وأعلم  
ان اصل الخبر ان يكون نكرة يعنى ان الخبر اضلين ايضاً احد هما ان يكون نكرة  
لان الخبر لا يكون الا محكوماً به والذي يحكم به يصلح ان يكون معرفة او  
نكرة لكن النكرة اصل من المعرفة لوضع الالفاظ على التنكير فاذا حصل لغرض  
بالاصل والاصل اولى وهو النكرة اول دفع التباس الخبر بالصفة لو كان معرفة  
اولاً ان ينشأ الفائدة والحكم هو نفس النسبة الحكيمة والتعريف زائد عليه  
فلا حاجة اليه تامل كذا فى بعض الحواشى والاصل الثانى فى باب الخبر هو التأخير  
لان صفة للمبتدأ والصفات عقيب الذات بمعنى انها احق بالتأخير كما مر مثلاً  
وفى بعض النسخ لم توجد هذه العبارة لعدم الحاجة اليها تامل ثم لما حكم المص  
بان الاصل فى باب المبتدأ المعرفة توهم المتوهم ان النكرة لا يصلح لان تقع  
مبتدأ فاشار الى دفع الوهم فقال والنكرة اذا وصفت اى النكرة اذا وصفت  
بالصفة الملقوطة او المقدره بالمفرد او الجملة جازان تقع اى النكرة مبتدأ  
لان النكرة اذا وصفت يقل اشتراكها فى وان لم تصر معرفة لكنها قربت  
الى المعرفة وقربة الشئ له حكم الشئ نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن من خير من  
مشرك فقوله ولعبد نكرة اذ يطلق على المؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن  
يقل اشتراكها فتقرب الى المعرفة فيكون مبتدأ وخير خابرة وقوله من مشرك  
متعلق بالخبر قوله وكذا اى مثل ذلك النكرة الموصوفة فقوله كذا مبتدأ  
مخزون والخبر هو النكرة وقوله اذا مفعول فيه تقع المستفاد من ضمنه اذا  
تخصت اى وقعت تخصيها بوجهاً اخر غير الصفة كما اشار اليه المص رحمه فقوله  
بوجه متعلق بقوله اذا تخصصت وقوله اخر صفة لوجدها استعمال النكرة  
مع الهزلة للمقارنة به ام المتصلة نحو رجل فى الدار ام امرأة فان الرجل المرأة  
نكرتان متخصصتان بالنظر الى علم المتكلم فان المتكلم يعلم كون احدهما مخصصاً  
عنده وانما سئل المخاطب عن تعيين احد الامرين فكانت له قال اى من الامرين  
المعلومين كائن فى الدار لان استعمال الهزلة مع ام المتصلة لا يكون الا  
للتعيين بعد العلم باحد هما ولهذا يقال فى جوابه رجل وامرأة دون نعم

**فان قيل** تخصيص المتكلم اي تخصيص النكرة بالنسبة الى علم المتكلم لا يفيد  
 المخاطب فلا يكون كلاماً **اجيب عنه** بان عند المخاطب تخصيص و تعيين معاً  
 بناء على ان للتكلم سائل والمخاطب هو المستؤل عنه ومن المعلومات ان  
 يكون علم السائل انقص من علم المستؤل عنه غالباً وعلى عكس ذلك  
**قلت** فالاعتبار للغلبة **فان قيل** فعلى هذا يجب ان يمتنع ابتداءً بئس رجل  
 في قوله رجل في الدار وهل رجل باستعمال الهمزة بغير امل المتصلة مع انه مبتدأ  
 فالصواب يجاب عن الاشكال الاول بان وجوب ابتداء بئس الرجل وامرأة  
 انما هو بوقوع النكرة في حيز الاستفهام وكل نكرة اذا وقعت في حيز الاستفهام  
 جازت ابتداءً بئس لان النكرة في تاويل المعرفة او المعنى هذا الجنس في الدار ام  
 ذلك الجنس كذا في اللباب وثانيها من مواضع التخصيص وقوع النكرة في سياق  
 النفي كما في سياق الاستفهام بنحو **قوله** وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ  
 عند بنى تميم فخصصاً بصيغة العموم والاشتمال وذلك لان احد نكرة يطلق  
 على كل واحد من الافراد فاذا وقعت في حيز النفي خرجت عن ذلك الاطلاق الاعلى  
 كل فرد من الافراد لان النفي يستلزم العموم والشمول فتعينت وتخصصت لنكرة  
**فان قيل** لا خصوص في هذا المقام لان معنى العموم ضد المعنى الخصوص  
 فكيف يحصل الخصوص من العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد في مادة واحدة  
 على العموم والخصوص لكونهما متضادين **اجيب عنه** بان للتخصيص معنيين  
 احدهما التفرد الذي هو ضد معنى العموم والشمول وثانيها تقليل الشيوخ فالمراد  
 ههنا تقليل الشيوخ لا الفردية المقابلة للعموم لانه لما نفي من كل احد من افراد  
 الناس الخيرية الا المخاطب لم يبق اشتباه وحيرة لان الاشتباه والحيرة انما  
 يكون اذا اراد من الجماعة احد من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك احد  
 من هؤلاء من هو اشتباه وحيرة وكذا في غاية التحقيق ثم هذا التمثيل للمبتدأ  
 على مذ هب بنى تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم على ما عرفت  
 وفيه نظر لان التخصيص لا يتوقف على عمليتها بل بالنفي المستفاد منها وهو  
 من المعنى تأمل فتقيد بنى تميم ليس بسديد وثالثها من المواضع التي  
 تخصصت النكرة فيها وقوع النكرة في الجملة التي عدلت من الفعلية  
 الى الاسمية وشرها **ذاتاب** فان شرانكرة فخصصة ههنا وقعت مبتدأ وذلك

التخصيص اما يكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهرذانا ب شر على انه  
يدل من الضمير المستكن في اهر والبدل من الفاعل على فاعل معنى ثم قدم  
ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر فيكون المعنى ما اهرذانا ب  
الاشراف اذا كان فاعلا معناه كان مخصصا بتقديم الفعل عليه واما تشبيهه  
بالفاعل يعنى ان الشرط مشبه بالفاعل في كونه مسندا اليه ومحكوما عليه  
كالفاعل واما مشبه بالفاعل بوقوع هذه الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية  
اذ يستعمل هذا التركيب في موضع ما اهرذانا ب الاشراف واما تخصيص بالصفة  
المقدراى عظم لا حقاير بقريئة التنوين لان التنوين يحتمل ان يكون للتعظيم  
ومثله يقال في حق رجل وقع في شدة وكرب حصل له الاضطراب اى لا يمكن  
دفعه الا بالمشقة ورابعها من مواضع تخصيص النكرة التى تقدم الظرف عليه  
نحو فى الدار رجل فان نكرة تخصصت بتقديم الخبر الذى هو ظرف مكان  
ومعين له حكما وذلك لانه لما قال فى الدار علم بالتأمل من غير اشتباه وحيرة  
ان ما بعد لا ين كرثى يصلح الاستقرار فى الدار فكانه فى قوة الموصوف فى تركيب  
اخر وخامسها كل نكرة تخصصت بالنسبة الى المتكلم نحو سلام عليك فان  
سلاما نكرة تخصصت بالنسبة الى المتكلم لان هذه الاسمية معدولة  
عن الفعلية المقيدة اسنادها فيها الى المتكلم وهى قوله سلمت سلاما فكان  
السلام فى الجملة الاسمية ايضا مقيدا بالنسبة الى المتكلم كما فى الفعلية بناء  
على ان الجملة المعدولة فى حكم الاسناد كما ان الجملة المعدولة ههنا فكان تقديره  
سلامى عليك فكان مخصصا انتهى وفيه نظر من وجوه الاول انه لا نسلم انه  
مخصص بل صار معرفة لان قوله سلام مضاف الى ياء المتكلم وهى المضاف  
اليه **اجيبه** بان سلامى فى تاويل سلام من قبلى فكان مخصصا لمعرفة  
لعدم الاضافة فيه **فان قيل** لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت  
سلاما عليك لان معنى سلمت قلت سلاما عليك كما ان معنى سمحت سبحان  
الله ولبيت لبيك فيلزم التسلسل والتكرار والدوران سلام عليك فى  
قولك قلت سلاما عليك ايضا مبتداء منكر فاحتاج فى تخصيصه الى تقدير  
اخرى مثلا وذلك الى تقدير اخرى مثله الى ملايتنا هى فيلزم التسلسل **جيب**  
**عنه** بانه لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلاما عليك بل معناه قلت

سلام الله عليك سلاماً او معناه قلت سلام عليك وذلك لا يحتاج الى التقدير  
 فلا يلزم التسلسل فان قيل السلام لما كان مصدر رسلمت الذي معناه  
 قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام قولي السلام عليك فقوله قولي  
 مبتداء فلا بد من ذكر خبر قولي حتى يتم الكلام به ولعل لا يلزم كون المبتداء  
 بلا خبره قيل خبره محذوف هو واقع او حاصل عليك تقديره قولي سلام عليك  
 حاصل وواقع عليك فان قيل فعلى هذا يلزم تكرار الخطاب قلنا لا نسلم ان  
 تكرار الخطاب بل تعين بالمخاطب تامل هذا كله في غاية التحقيق آعلم ان هذا  
 التحقيق انما ذكرت عند المتأخرين واما عند المحققين فلا حاجة اليها لانهم  
 يقولون المراد من باب المبتداء والخبر هو فائدة المخاطب فلم يزد ايصم تركيب  
 كوكب انقض الساعة بلا تخصيص مع ان كوكبا نكرة وكذا موت قدح كل ناس  
 شاربوها والقبر باب كل ناس دخلوها بلا ادخال الالف واللام لوصول لفائدة  
 ولا يصح قوله رجل قائم لعدم الفائدة قوله وان كان احد الاسمين معرفة والاخر  
 منه انكرة فاجعل المعرفة مبتداء البتة فقوله البتة منصوب على انه ظرف زمان  
 لقوله فاجعل المعرفة مبتداء في كل وقت وقعت او ظرف مكان له بتقدير كل  
 تركيب او مفعول مطلق بحذف الموصوف تقديره فاجعل المعرفة مبتداء جعل  
 تايد يا والاخر خبر اقوله كما مر نحو زيد قائم لان الاصل في المبتداء التعريف  
 والاصل في الخبر التنكير قوله وان كانا اي اسمين معرفتين او مساويين في  
 التخصيص فاجعل انت ايهما شئت مبتداء بشرط تقديره لصلاحية كل  
 واحد منهما الا ابتداء بسبب المعرفة والتخصيص والاخر خبرا هكذا في كثير  
 من النسخ التي رايناها والظن ان يقر فاجعل اولها مبتداء تحرزا عن الالتباس  
 ودفع الحيرة السامع وابقاء للتقدير على ما هو الاصل في المبتداء وهو المسند  
 اليه كما هو عبارة الكافية اللهم الا ان يقيد عبارة المختصر بقولنا بشرط التقدير  
 اي بشرط ان تجعل ما شئت مبتداء مقدما كما اشرنا اليه في يطابق كلام  
 المختصر بعبارة الكافية لكن جعل ما شئت مبتداء مقدما ليس مطلقا بل فيما  
 لم يكن احدهما مفسرا والاخر مفسرا فان كان احدهما مفسرا بصيغة مفعول  
 الاخر مفسرا بصيغة الفاعل فاجعل المفسر مبتداء البتة لا المفسر بصيغة الفاعل  
 لان المفسر وان كان معرفة يستحق للابتداء لكنه بمنزلة المركب او محط للفائدة

فهو اليق بالخبرية لان الخبر محط للقاعدة وقد يكون مركباً وكذا ان الم يمكن احدهما  
اسما جامداً والاخر صفة نحو زيد منطلق فكون زيد اليق بالابتداء وان كان الصفة  
ايضاً معرفة فيستحق للابتداء لان الجامد بمنزلة المفرد والصفة بمنزلة المركب  
لكونها دالة على الذات والصفة والجامد يدل على الذات فقط وايضاً لم يكن احدهما  
اعرف المعارف نحو هو زيد وانت القائم وانا المنطلق كذا في بعض الحواشي نحو الله  
الها و محمد نبينا و ادم ابونا فاسم الله في الجملة الاولى معرفة بالعلمية والاسم الاخر  
فيها معرفة بلاضافة فايها شئت مبتدأ جعلت مقدماتها واخرت الثاني لكن  
جعل المضاف الى الضمير الذي هو اعراف المعارف مبتدأ اولى من المعرفة بالاسم  
لان اعراف المعارف احرى بالابتداء اعلم ان الاسماء الاستفهامية مكن وادوى واية  
وغير ذلك كلهم وقعت مبتدأ عند سيويه واما عند الاخفش فلا استفهامية  
خير لكونها نكرة لفظاً وما بعدها مبتدأ تعريفاً لفظاً وقد يكون المبتدأ متضمناً  
لمعنى الشرط فيصح دخول القاء في الخبر رعاية للمعنى الشرطية نحو الذي ياتي  
فله درهم ذلك التضمن في اربعة مواضع الاول اسم الموصول صلته فعل  
والثاني اسم الموصول صلته ظرف والثالث كل اسم اضيف الى النكرة الموصوفة  
بها مثال الاول كما ومثال الثاني الذي في الدار فله درهم ومثال الثالث كل  
رجل ياتي فله درهم ومثال الرابع كل رجل في الدار فله درهم وقد يتضمن المبتدأ  
ماله صدر الكلام كالا استفهام والشرط والتعجب والقسم والتمني والنداء والقرض  
وغيرها وحج يجب تقديمها على الخبر وهما كلام من كور في الفوائد الضيائية  
لا يليق بهذا المختصر انتهى لما كان المبتدأ لا يكون الا مفرداً والخبر قد يكون  
مفرداً وهو الاكثر وقد يكون جملة فلهذا اشار اليه المصنف الى بيان الخبر  
جملة فقال وقد يكون الخبر اى خبر المبتدأ فاللام عوض عن المضاف اليه  
جملة مطلقاً خبرية او انشائية لوجودهما خبراً بتاويل بعيد وفي بعض النسخ  
جملة خبرية نظر الى قلتها وبعدها من الفهم لان الانشاء لا يصلح للخبر الا  
بالتاويل البعيد لعدم صحة ارتباط الانشاء بقبله نحو زيد اضربه فقوله  
اضربه من حيث الظاهر ليس بمحمولة على زيد لعدم مساعده المعنى  
الا ان يؤل بقوله مقول في حقه اضربه او غيره مما يمكن من التاويل الصادق  
وانما صح كون الجملة خبراً لان المراد من الخبر هو الحكم به على المبتدأ

وذلك الحكم كما يصح بالمفردات كذلك بالجملة فلو مانع من خبريتها لكن لما كان  
الجملة احتاج الى المبتداء بخلاف المفرد فصلا في باب الخبر لعدم الاحتياج  
الى عائد للمبتداء والجملة غير اصل في باب الخبر لاحتياجها الى العائد كما صر  
فهذا اذ دخل المصكمة قد التى للتقليل على المضارع غالباً في باب الخبر جملة  
وقال وقد يكون الخبر جملة الخ اسمية خبره نصبه على الصفة للجملة  
وهي التي يكون الجزء الاول منها اسماً والثاني اسماً كان او فعل نحو زيد ابوه  
قائم او فعلية نصبه كذلك وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلاً والثاني  
اسماً فقط نحو زيد قام ابوه او شرطية وهي التي يتوقف عليها شئ اخر كما  
سيجئ مثاله هذا عند صاحب المختصر واما عند بعض النحاة مجموع الشرط  
والجزاء وعند بعضهم الجزء وحده خبر بدون الشرط ووجه صاحب هذا  
المختصر ان الجملة الشرطية وهي التي يتوقف عليها شئ اخر فيكون الشرطية موقوفاً  
عليه والموقوف عليه اصل وعمدة فتعين كونها جملة ووجه البعض الذي  
هو قائل بخبرية الجزء وحده ان المراد والمقصود من باب الشرط والجزاء  
لا الشرط لان الشرط قيد وعلّة للجزاء فان قولك ان ضربت ضربت فان ضربك  
علّة لضربي لهذا ايصدق على الجزاء والشرط حد الكلام وهي لفظ تضمن كلمتين  
بالاسناد ولو لم يكن الشرط علّة للجزاء فصارت جملة مستقلة والجزاء ايضاً جملة مستقلة  
فلا يكون مجموعها كلاماً فيخرج عن حد الكلام فاذا عرفت هذا فاعلم ان الكلام هو الجزء  
فقط لا الشرط بل الشرط قيد وعلّة فصارت الجزاء مقصوداً ومخطأ لفائدة الجزاء  
ولان الشرط لا ينفك عن الجزاء وذلك الجزاء لا ينفك عن الشرط فكلاهما شئ  
واحد قالوا لئلا يكون مجموعها خيراً ومخطأ ومناطاً للفائدة فلا يكون الجزاء وحده  
خبراً ولهذا وجه البعض الذي هو قائل ان مجموعها خبر كذا في بعض الشروح نحو  
زيد ان جاءني اكرمته فعلى من ذهب صاحب المختصر الخبر هو جاءني وعلى  
من ذهب غيره الجزاء هو اكرمته وحده وعلى من ذهب اخر الخبر هو مجموعها وفي بعض  
النسخ فاكرمته بالفاء الجزائية وهو خطأ لعدم تصدير الجزاء بقدا لفظاً ولا  
تقدير العدم وجود القرينة على قد التي تدل على تقدير الماضي وتحققاً ما قولك  
ان جاءني زيد فاكرمته امس فصح دخول الفاء لان امس قرينة قد التي  
تحقق صدرة الماضي بهما لفظاً او ظرفية وهي التي تولدت ونشأت من

تعلق الظروف والجوارح والمجرور نحو زيد خلفك أي ثبت خلفك وكذا عمرو في الدار  
**فإن قيل** تقسيم الجملة إلى هذه الجمل الأربعة باطل لأن القاعدة في باب التقسيم  
أن يكون قسماً أي ضد الآخر والمحال أن الجملة الشرطية والظرفية راجعة إلى  
الفعلية من درجتان تحتها فلا يكونان قسيمين للجملة الفعلية **أجيب عنه** بأن  
المذكور كذلك بالنظر إلى الحقيقة وأما بالنظر إلى أن الشرطية لما كان مدخول  
حرف الشرط ويتوقف عليها الجملة أخرى صارت كأنها غير الفعلية التي لا تكون مدخول  
حرف الشرط فلا يتوقف عليه شيء آخر وكذا النظر إلى الجملة الظرفية من حيث  
إنها نشأت من تعلق الظروف صارت كأنها غير الفعلية التي لا تكون نشأتها  
من الظروف فتكون مبينة في هذا الاعتبار يكون كل واحد من الجمل الأربعة  
متباينين ويكون كل واحد منها قسماً آخر فيصح تقسيم الجملة إليها تأمل  
وجعل صاحب الكافية الجملة قسيمين الأسمية والفعلية حيث قال  
وقد يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية ولم يقل ظرفية أو شرطية لاندراجها  
تحت الفعلية **فإن قيل** فعلى هذا ينبغي أن يقرب خبرية وإنشائية كما قال  
شرطية أو ظرفية مع أن المصنف في صدر البحث لم يقيد الجملة بالخبرية  
والإنشائية **أجيب عنه** اعتباراً إلى بعدها من الفهم بعد تقدير بطبها لا قبله  
الابتداء بل بعيد انتهى كذا في بعض الحواشي أعلم أن في متعلق الظروف خلافاً  
بين الكوفيين والبصريين والكوفيون ذهبوا إلى أن الظروف متأول بالاسم  
لأن الظروف إذا وقعت في محل والأصل فيه الأفراد فإذا أمكن الأصل فهو  
أولى والبصريون ذهبوا إلى أن الظروف متأول بالجملة لأن الظروف معمول  
لذلك المقدر الأصل في العمل الفعل فاذا وجب التقدير فالفعل أولى  
ثم إن كان هناك قرينة من القرائن تدل على خصوصية الفعل وتعيينه فهو  
المتعلق دون غيره وإن لم يكن هناك قرينة من القرائن على تخصيصه و  
تعيينه فيجوز أن يكون من أفعال العامة التي هي الكون والثبوت والوجود  
والحصول واليه أشار المصنف بقوله والظرف يتعلق بالجملة عند الأكثر وهي مستقر  
مثلاً أو مما يقتضى المقام لأن المقدر عامل في الظروف ومعنى الاقتضاء  
الحدث الذي كان في ضمن المتعلق إليه وهي الاستقرار مثلاً ونحوه كإقتضاء  
الفعل إلى المفعول به في نحو ضربت زيداً وهذا يقولون لمجرور بحرف الجر



مفعول به في الحقيقة وهذا صحيح وقوع الحال عن المجرور كما يصح وقوع الحال  
عن المفعول به الظاهر نحو ضربت زيدا قائماً واذا كان الظرف معمولاً لذلك  
المتعلق فلمن أحقه التأخير إلا إذا كان أهم تقدماً وقصد المحصر والاختصاص  
بالتقديمه او نظر الى التوسع في الظرف فح يجوز فيه التقديم على متعلقه ثم  
حال المتعلق ان كان ظاهراً فسمى ذلك الظرف ظرفاً لغو العدم احتياجاً  
الى المقدم واذا كان المتعلق مقدراً فسقى ظرفاً مستقراً ان الاستقرار  
هو الاحتياج سمي به لاحتياجها الى ذلك المقدم وعند الكوفيين الظرف  
متعلق بالمفرد اي بلا اسم وانما سمي للمفرد بلا اسم لان الفعل لا يكون بلا  
فاعل فيكون مع الفاعل جملة بخلاف الاسم فانه لا فاعل له وضاعاً وان كان  
له استعارة وانما اختاروا الاسم لان ذلك الاسم وقع في محل الخبر والاصل فيه  
الافراد فاذا جاز الجملة لما مر وجهه فقدم الاسم حتى يتمكن الاسم في اصله ثم  
اعلم ان هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين في الظروف من حيث المتعلق  
انما هو اذا كان الظرف خبراً للمبتدأ وقعت في مكان محله مفرد واما اذا كان  
وقعت غير الخبر فالكوفيون يوافقون البصريين في تقدير الفعل انتهى فلا بد  
من الضمير الفاعل فيه للتفريع اذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لاشتراكها  
على المسند والمسند اليه الذين هم مقصودان في الكلام لا يقتضى الارتباط  
والخبر يقتضى الارتباط بما قبلها فلا بد من المرتبط حتى يعود من الجملة الى المبتدأ  
فقال المصنف فلا بد في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ او صفة او صلة كلام في نعم  
الرجل زيد بلا واسطة نحو صاحب الرجل زيد ووضع الظاهر موضع المضمير نحو  
الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة او تكون الجملة الواقعة خبراً مفسراً للمبتدأ  
فيكون التفسير بمنزلة الضمير نحو قوله تعالى قل هو الله احد فلو قال بدل  
قوله فلا بد من الضمير قوله فلا بد من عا شذ كما في عبارة الكافية لكان  
شأ ملا غير الضمير اي لكان الضمير عمدة واشهر المبتدأ ذكره  
**فان قيل** فعلى هذا ايشكل في قوله جيداً زيد فان قوله جيداً جملة وقعت  
خبراً لزيد ولم يكن فيها ضمير ولا غير ضمير كوقوع الظاهر موضع المضمير وكون الجملة  
مفسراً للمبتدأ وكون الجملة مشتتة على الكلام مع انها خبراً جيب عنه بانه  
لا نسلم ان جيداً خبر لزيد بل هو جملة عليحدة وزيد خبر مبتدأ محذوف

وان سلمنا انها خبر فكون معنى الاشارة في ذاعا ثد الى زيد فهو في حكم الامر في نعم  
الرجل انتهى ويجوز حذف فهى الضمير لا غير الضمير لشهرته مما عداه كاللامر و  
وضع الظاهر موضع المضمرة وغيره عند وجود القرينة المقالية او المحالية ثم  
القرينة في اللغة العلامة وفي الاصطلاح هى امر والى على تعيين شئ لا بالوضع  
فحوال السمن منوان بدرهم والكر البر بستين درهماى منوان منه والكر منه فان  
القرينة على حذف الضمير هنا صورة الباطن لانه بدء بذكر السمن علم منه  
انه منوان من السمن بدرهم لا عن غير السمن كاللبن والدهن واذا ابتداء  
بذكر الدر فعلم منه ان الكر من البر لا من غيره كالشعير والقر ونحوهما وهذان  
المثالان للقرينة المحالية تأمل آعلم ان المبتداء الثانى لا يدخل من ان يكون نكرة  
لمنوان او معرفة كما فى المثال الثانى فان كان نكرة فالضابطة فى تقدير  
الضمير ان يقدر الضمير فى جانب المبتداء فقط ويجعل كون ذلك الضمير  
صفة للمبتداء حتى يتخصص به والا فلا يصح كونه مبتداء وان كان معرفة  
فلك الخيار فى كون ذلك الضمير من متعلقات المبتداء الثانى او من متعلقات  
الخبر كما فى المثال الثانى وعلى هذا القياس غيرهما ثم الكراثنى عشر وسقاوكل سبق  
ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من بيان الخبر لكونه  
جملة شرع الان فى حكم اخر له فقال وقد يتقدم الخبر على المبتداء ادخل كلمة  
قد فى قوله وقد يتقدم اشارة الى ان تقدم الخبر عليه ليست بكثيرة بل على  
قلة اذا كان ظرفا نحو فى الدار زيد للتوسع فى الظروف مما لا يكون فى غيرها وسيجئ  
علة التوسع عن قريب ان شاء الله تعالى ثم تقدم الخبر على نوعين جائز وواجب  
فان كان المبتداء نكرة فحجب يكون الخبر واجب التقديم وان كان معرفة  
فيكون جائزا للتقديم انتهى لكن المصاطق الكلام تنبها لظهور الخلاف فى  
تقديم الخبر بكونه ظرفا ليس بسد ليجوز ان تقدم الخبر غير ظرف كما فى قوله  
نعم الرجل زيد على بعض الوجوه قال قوله نعم الرجل جملة وقعت خبرا  
عن زيد مقدمة عليه ولم يكن ظرفا وكذا قوله قاما الزيدان وقاموا الزيدون  
وقمن النساء وغيرها مما لا يعد ولا يحصى اجاب البعض عنه بان  
تقديم الظروف على المبتداء جائز من غير ضرورة داعية  
اليه واما تقديم غير الظروف فجائز عند ما مست الحاجة

اليه كما في نعم الرجل لان تقديم الرجل انما هو لاجل التخصيص بعد التعميم لا لاجل  
 تكرار المدح والذم في المخصوص وذلك لا يحصل الا بتقديم الخبر على المبتدأ كما في قاما  
 الزيدان في قوة التخصيص بعد التعميم اعلم ان كون الخبر ظرفا بنفسه خبرا  
 عند المحققين من غير حاجة الى تقدير متعلق وانما الحاجة الى تقدير المتعلق  
 لاستفادة المستفيدين له لا للحكم وعند المتأخرين لا يكون الظرف خبرا بنفسه  
 بل باعتبار متعلق لعدم ظهور الربط ثم تقديم الظرف على المبتدأ على نوعين واجب  
 وجائز فالواجب في المبتدأ الذي يكون نكرة والجائز في المبتدأ الذي يكون  
 معرفة مثالهما ظاهر تامل ويجوز للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة لجواز  
 الصفات الكثيرة للذات الواحدة لكن شرط انتفاء تناقض فيها فلا يقم  
 زيد عالم وجاهل لما كان التناقض بينهما ثم ذلك الاخبار المتعددة على نوعين  
 متعدد لفظا ومعنى نحو زيد عالم عاقل بالغ افضل وح العطف اولى رعاية  
 لانفصال اللفظ والمعنى ويجوز بدون العطف ايضا ومتعدد اللفظ لا المعنى  
 نحو هذا حلوحامض اى مر ثم ترك العطف اولى رعاية لاتصال المعنى المقصود  
 من اللفظ ويجوز العطف ايضا ثم اعلم ان العطف في الاخبار المتعددة جائز  
 وواجب فالجائز فيما يتم المعنى بدون الآخر كما في قوله زيد عالم عاقل وغيره  
 والواجب فيما لا يتم معنى الاول بدون الآخر كما في قوله هذا حلوحامض كذا في  
 قوله عالم وجاهل وغيرها تامل ثم لما كان القسم الثاني من المبتدأ ضروريا  
 لا يصار اليه الا عند الضرورة غريبا غير مشهور كذا بيان مباحثه اورد بكلمة  
 اعلم التي مشعرة على تنبيه المخاطب وعلى حفظ ما بعده فقال اعلم ان لهم  
 اى للنخاعة بقريظة المقام اذا القواعد منسوبة اليهم فلا يلزم الاضمار قبل الذكر  
 فيكون من باب تقدم مرجعه معنى قول قسما منصوب على انه اسم ان اخر  
 صفة له وقوله لهم خبره مقدم على الاسم لجمال التوسع في الظروف قوله  
 من المبتدأ بيان لذلك القسم ومتعلق به ليس القسم مسند اليه او  
 المبتدأ بارجاع الضمير المستكن في الكلمة المنفية المقتضية للاسم والخبر  
 الى كل واحد منها على التسوية لكن قرب المرجع اقتضى ان يكون المرجع قوله من  
 المبتدأ تامل مسند اليه بل مسند اليه مبتدأ ضروريا حتى قال بعض  
 الفضلاء بان هذا المبتدأ لا خبر له وهو اى المبتدأ المسند به صفة

مشتقة اوجارية مجراها كالمسبوب الى ياء النسبة فيدخل فيه نحو قرشي هدا  
وهندي هدا الى غير ذلك وقت تلك الصفة اوجارية مجراها بعد حرف النغ  
كما ولا نحو ما قام زيد او بعد حرف الاستفهام كالهزة وهل نحو قائم زيد وهل  
قائم زيد فلو قال ا و بعد النفي والاستفهام يترك حرف فيها لكان اولى شمولاً  
لحل سائر الكلمات الاستفهامية من نحو اين وانى ومتى وايماً الى غير ذلك  
من الاستفهامية فان ما بعده لا يكون مبتدأ لان من اسم غير الظرف يصلح  
للصفة فيكون اسم الفاعل صفة له فيخرج عن كونه مبتدأ فلا يصلح التمثيل  
من قائم ابوه بخلاف ما النافية الا ان يعتبر كونه موصولة فيكون من قبيل  
اسم الفاعل الذي يكون معرفاً باللام نحو الضارب زيد اهدا فنج يكون معتداً  
بالموصول وانما اشترط وقوعها بعد النفي والاستفهام ليعتمد بها لان اسم الفاعل  
بالمعتاد لم يعمل تامل فالتقيل لم يخص الاعتمادهذين الامرين مع ان المبتدأ  
الموصوف وذي الحال ايضاً من المعتمدة **اجيب عنه** بان المراد من الاعتماده  
الاعتماده مع صلاحية الابتداء ولا يصلح اسم الفاعل بعدها لابتداء الا  
انه اذا اعتمد بالمبتدأ يكون خبراً عنه واذا اعتمد بالموصوف يكون صفة  
واذا اعتمد بذي الحال يكون حالاً انتهى اعلم ان هذا الاعتماده من ذهب ربح  
واما عند سيبويه فيجوز ابتدائها بحرف النفي والاستفهام كرجع قبح  
ولا خفش يرى ذلك احسن متمسكاً بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم  
فخير مبتدأ ونحن فاعله سد مسد الخبر ولو جعل نحن مبتدأ وخير  
خبره لوقع الفصل بين اسم التفضيل ومحموله وهو منكم بلا جنبي وذا يجوز  
**اجيب عنه** بان ذلك لضرورة الشعر بشرط ان ترفع تلك الصفة اسماً ظاهراً  
اي خلاف المستتر فيشتمل الظاهر والمضمر ايضاً فدخل فيه قوله تعالى اراغب  
سنة عن الملقى يا ابراهيم وانما قبله بالاسم الظاهر لانها لو ترفع اسماً مستتراً لا  
فيكون مبتدأ بل يكون ح خيراً ما بعدها وسيجيى بيانه انشاء الله تعالى فما قائم  
الزيد ان واقائم الزيدون فان قائم في هذين المثالين مبتدأ والزيدان  
والزيدون فاعله سد مسد الخبر بخلاف اقائم ان الزيدان فان اقائم ان  
خبرها بعد ها وهو الزيدان وانما لم يكن مبتدأ في هذه الصورة لفوات  
الشرط هو الارتفاع في الظاهر فان قيل من اي شيء يعلم ان قائم ان

لان معناه رجل  
منسوب الى القرشي  
نقريش  
مبتدأ  
وهذا خبره والضمير  
صفة - 116 -

لم يعمل في الظاهر بل عمل في المستتر ههنا **أجيب عنه** بان الصفات في العمل كالفعل  
والفعل اذا اسند الى الظاهر لم يجز تشنيته وجمعيته بيل و حد الفعل  
ابد نحو ضرب زيد وضرب الزيد ان وضرب الزيدون واذا اسند الى المظهر  
يثني للمثنى ويجمع للجمع نحو الزيد ان ضربا والزيدون ضربوا ولو كان اقامان  
را فعلا للظاهر لا يثنى ولا يجمع وانما شرط ابتداءية الصفة بازتفاع الظاهر لان  
الرفع في الاستتار صار شبه الجملة والمبتداء لا يكون الا مفردا واعلم ان  
الصفة لا يخلو اما ان يكون مطابقا للاسم الظاهرا ولا فان كان مطابقا فلا يخلو  
من ان يكون في الافراد او في التثنية او الجمع فان كانت في الافراد نحو قائم زيد  
جاز فيه الامران ابتداءية ثبوتها وخبريتها الصلاحية كل واحد منها وان طابقت  
في التثنية والجمع نحو قائمان الزيدان واقامون الزيدون تعينت كونها  
خبر او ما بعد هام مبتداء علم او امر وان لم تكن مطابقا نحو قائم الزيدان واقائم  
الزيدون تعينت كونها مبتداء فصارت الاقسام الثلاثة اقسام **علم** ان المبتداء  
قد يكون واجب التقديم كما هو اصله وكذلك فيما تضمن معنى ماله صدر  
الكلام كالا استفهام والقسم والتعجب وغيرها حفظا لصدور الكلام نحو من ابوك  
على مذهب من جعل كلمة الاستفهام مبتداء كسيبويه واما على مذهب  
الاخفش فكلية من خبره مقدم على المبتداء لتضمنه معنى الصدارة ووجه  
سيبويه ان من وان كانت نكرة ظاهرة لكنها معرفة تاويل لانه في قوة قوله  
هذا ابوك ووجه الاخفش ان ابوك معرفة ظاهرة والتاويل خفي انتهى كما  
اذا كان المبتداء والخبر معرفتين نحو والله الهنا او متساويين في التخصيص او  
كان الخبر فعلا للمبتداء بان كان مسندا اليه نحو زيد قائم اما التقديم في  
المعرفتين فلتحرز الالتباس واما التقديم عند كون الخبر فعلا للمبتداء فللزوم  
الالتباس بالفاعل لو اخر انتهى وقد يكون الخبر واجب التقديم كما اذا تضمن ماله  
صدر الكلام نحو اين زيد او كان تقديم الخبر مصححا له نحو في الدار رجل وكان متعلق  
الخبر ضمير راجع في جانب المبتداء نحو على التمرة مثلها زيد او كان الخبر خبرا  
عن المبتداء الذي جعل من تاويل ان المفتوحة نحو عندي انك قائم وقد  
تضمن المبتداء معنى الشرط اذا تضمن امرا معنويا وذلك الاسم الموصول  
بفعل او ظرف النكرة الموصوفة بها ثم اذا دخل على المبتداء الذي يصح دخول الفاعل

مثبت

في خبره كلمة ليت ولعل فخ امتنع الفاء وفي باقي الحروف المشبهة باختلاف وقد  
يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازا او وجوبا وكذا يحذف الخبر لقيام قرينة جوازا  
او وجوبا وتفصيلها مذكور في الشرح الفوائد الضيائية على الكافية فاطلب  
هناك **فصل** خبران واخواتها اي احدى اشباهها استعيرت صيغة الاخوات  
لوجود المشابهة والمناسبة بين هذه الحروف كما بين الاخوات فقوله خبران  
خبر المبتداء المحذوف وهو القسم الذي ذكر في جملة اقسام المرفوعات في  
اول بحث المرفوعات وهي اي اخوات ان ان وكان وليت ولعل ولكن وهذه

الحروف تدخل على المبتداء والخبر فتصب المبتداء ويسمى اسما وترفع الخبر  
ويسمى خبرا ان هذا على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فالحروف  
المشبهة تعمل في الاسم الواحد لتصب فقط والخبر مرفوع على ما كان قبل دخول  
هذه الحروف واما عملت نصيا ورفعا عند البصريين لانها مشابهة بالفعل لمتعد  
في اقتضاء الشيثين فاعطى لها العمل الفرعى وهو تقديم المنصوب على المرفوع  
حط المرتبة الفرع عن مرتبة الاصل ولهذا كانت اسما منصوبا وخبرها  
مرفوعا واما عند الكوفيين فهو عامل ضعيف لكونه حرفا فلا يصلح ان يعمل  
في المتعد فخبران هو المسند الى شئ اخر بعد دخولها اي بعد دخول احدى هذه  
الحروف فقوله هو المسند جنس شامل لجميع المسندات وقوله بعد دخولها  
فصل يخرج به ما عداه **فان قيل** فعلى هذا يلزم اسناد المسند لان خبره خبر  
المبتداء وهو لا يكون الا مسندا **اجيب عنه** بان الاسناد الاولي ازالته اعرابه  
فيكون ذلك الاسناد بعد دخولها جديدا فلا يلزم اسناد المسند تأمل **فان قيل**  
فعلى هذا يلزم ان يكون يقوم في قوله ان زيدا يقوم ابو خبر من غير ابوة لصدق  
الحد عليه هو قوله هو المسند بعد دخولها **اجيب عنه** بان المراد بعبدية الدخول  
ايراث الاثر فيها لفظا او معنى ولا اثر لهذه الحروف في يقوم وحده لان يقوم خبر  
الجملة ومن المعلوم انه لا يؤثر العامل في اجزاء الجملة بل في مجموعها محلا فخرج  
عن الحد تأمل **فان قيل** قوله بعد دخولها يشير الى ان الخبر هو المسند بعد  
دخول جميع هذه الحروف معا بطريق الاجتماع لا بطريق الافراد فلا يكون خبران  
وحده خبر الجميع مع اخواته والامر ليس كذلك **اجيب عنه** بان هذه العبارة  
يحذف المضاف كما اشار اليه بقوله احد هذه الحروف ثم يتقدم المضاف ايضا نظر الى ما يشير اليه

ما في حاشية عبد الغفور نحو ان زيدا قائم مثلاً بان المكسورة الهززة مع ان المفتوحة  
 الهززة للتمثيل اولى لمشابهة الفعل في بناء فتح الاول والاخر كالفعل دون المكسورة  
 لكثرة استعماله وعدم تغيره الجملة وحكمه اى حاله وشانه فالحكم ههنا بمعنى الحال  
 والشان لعدم مساعده المعنى ههنا ويدل عليه عبارة الكافية حيث قال وامره  
 كامر وقيل حكمه اى اثره في كونه اى الخبر مفرد او جملة او معرفة او نكرة كحكم خبر  
 المبتدأ هذا في الاقسام وكذا في احكامه من كونه واحداً او متعدداً او مثبتاً او محذوفاً  
 وكذا في الشرائط من انه اذا كان جملة فلا يد من عائد ولا يحذف الا اذا علم بقرينة  
 من القرائن وانما اقتصر على ذكر اسما لتضمنها احكاماً و شرائط الا ان الاحكام  
 والشرائط دلان بصفات الاقسام وانما صار امره امر خبر المبتدأ لبقاء كونه محكوماً  
 به على ما كان قبل دخول هذه الحروف فان قيل اذا كان امره كامر خبر المبتدأ  
 فيلزم ان كل ما يكون خبراً للمبتدأ يكون خبراً للباب ان الامر ليس ذلك اذ قد  
 يصح خبر المبتدأ ولا يصح خبر الباب ان نحو اين زيد فان اين خبر للمبتدأ ولا يجوز  
 ان يكون خبر الباب ان نحو اين زيد الزوال صدارة يتضمن بمعنى الاستفهام  
 وهو اين اجيب عنه بان المراد من قوله وحكمه كحكم خبر المبتدأ بعد ان يصح  
 كونه خبر الوجود وشرائطه وانتفاء مواعده انتهى قوله ولا يجوز تقديم خبرها اى  
 خبران واخواتها على اسمها اى اسمان واخواتها لما عرفت من ان هذه الحروف  
 تعمل العمل الفرعى للفعل واذا تقدم خبرها على اسمها خصت لها العمل الاصلى  
 للفعل وهو تقديم المرفوع على المنصوب وذا باطل وانما كان تقدم المرفوع  
 على المنصوب عملاً اصلياً للفعل اذا كان الفعل يقتضى الفاعل او الاسم للمفعول  
 ان اقتضاه فاسناد الفعل الى الفاعل موافقاً لاقتضاء الا اذا كان الخبر ظرفاً  
 استثناءً مفرغاً اى لا يجوز تقديم خبرها على اسمها في كل وقت من الاوقات  
 الا وقت كونه ظرفاً فانه ج جائز نحو ان في الدار زيد وانما جاز تقدمها في كونه  
 ظرفاً لجمال التوسع في الظروف والمجاور والمجور متعلق بمجاز المثبت المستفاد  
 من الاستثناء وانما جاز التوسع في الظروف مما لا يتوسع في غيرها لان كل حدث  
 لا يخلو من الزمان والمكان فكان الظروف كالمجاور لذلك الحدوث ولا حائل  
 للمجاور حيث يدخل محارمه فلا يدخل غيرة كذا في حاشية عبد الغفور  
**فصل** اسم كان واخواتها اى كان قوله اسم كان واخواتها خبر للمبتدأ

المحذوف وهو القسم المذكور في جملة أقسام المرفوعات وتوجب استعادة لفظ  
 الاخوات للاشتباه كما مر وانما اسند الاسم الى كان وجعل ما عداها من اخواتها الكثرة  
 الاستعمال وهي اي الاخوات صاراى باب صار على حذف المضاف وعلى  
 هذا القياس غيره واصبح وامسى وظل ويات واثن وعاد وغدا وراح وما زال  
 اي كلمة زال المصدرية بما النافية يج قصد الاستمرار بها واما برح كذا كذا  
 فانك ايضاً وما فتى ايضاً كذلك وما دام وليس وسمى هذه الافعال لناقصة  
 وسيجئ وجه تسميتها في باب افعال الناقصة ان شاء الله تعالى وتعريفه  
 ايضاً هذه الافعال الناقصة تدخل اي كل واحد منها بحسب ارجاع الضمير  
 الى كل واحد او الى الافعال بارجاع الضمير المؤنث في تدخل ايضاً اي  
 كالحروف المشبهة بالفعل وانتصاب قوله ايضاً على المصدرية اي اثن ايضاً  
 اي رجوع رجوعاً قول على للمبتدأ والخبر فترفع كل واحد منها للمبتدأ  
 بالفاعلية ظاهر اي بحسب استادها اليه لان يكون فاعلاً في الحقيقة كما سيجئ  
 ويسمى ذلك مبتدأ بعد تأثيرها فيه لا بعد مجرد دخولها عليه اسم كان وتنصب  
 الخبر على التشبيه بالمفعول ظاهر لان الحقيقة وانما قلنا ترفع المبتدأ بالفاعلية  
 ظاهر وتنصب الخبر بالمفعولية لان مرفوعها ومنصوبها ليس بفاعل ولا مفعول في الحقيقة  
 لان الفاعل في الحقيقة هو المعنى المصدرى في خبرها وهو القيام في قولك كان  
 زيد قائماً لان اسناد كان الى زيد ليس بمقصود بل المقصود نسبه الى  
 المعنى المصدرى المقصود من كان زيد قائماً زيد نسبة كان الى  
 زيد كالنسبة في الحقيقة بل في الظاهر فقط فلا يكون مرفوعاً فاعلاً ولا  
 منصوباً مفعولاً حقيقة ولهذا سمي المرفوع بلا اسم والمنصوب بالخبر  
 دون المفعول والفاعل لشان الخطاء وههنا كلام طويل ذكر في التكملة  
 فاطلب هناك ويسمى ذلك الخبر خبر كان بعد افعالها وتأثيرها فيه لا بعد مجرد  
 دخولها عليه تأمل فاسم كان وكذا اسم اخواته بن كراجزاء وهو اي اسم كان  
 المسند اليه بلا صلة لا بالتبعية يخرج التوابع من قرينة ذكر التوابع بعدها  
 بعد دخولها اي بعد تأثيرها قوله هو المسند اليه جنس شامل لجميع ما كان  
 مسند اليه فقوله بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه فان قيل اسم كان مبتدأ  
 والمبتدأ لا يكون الا مسند اليه فيلزم اسناد المسند اي كون شئ مسند اليه



مرتين وذا يجوز **أجيب عنه** بان الإسناد الأول زال عنه وهذا الإسناد اسناد  
 جديد لا قديم لعدم بقاء معنى الجملة الاسمية بحالها كما كان قبل دخول كان عليها  
 فاذا لم يبق المعنى فكيف يبق الإسناد **فإن قيل** يدخل فيه المعطوف  
 وكذا ساثر توابع اسم كان نحو كان زيد وعمرو قاشين **أجيب عنه** بالمراد  
 بالسند اليه الإسناد بلاصلة لا بالتبعية كما اشرنا اليه في خروج عنه التوابع  
 كلها لان الإسناد فيها بالتبعية لا بالاصالة **فإن قيل** اسم كان وانحواتها لا يتلو  
 من ان يكون محسوبا من الفاعل او لان كان محسوبا منه فذكره ثانيا لا طائل  
 تحته لان مباحثه مندرجة تحت مباحث الفاعل فلا يجوز ذكره ثانيا بان يكون  
 قسما على من من المرفوعات ولا يجوز ايضا ان يكون انواع المرفوعات ثمانية بل  
 يكون سبعة وان لم يكن فاعلا فلم يذكر ابن الحاجب ثانيا في الكافية في انواع  
 المرفوعات مع ان الشيخ رئيس العلماء بل اكتفى بذكر مباحثه في الفاعل  
 واندرجه فيها **أجيب عنه** بان اسم كان ذو وجهتين جهة الإسناد  
 وجهة الحقيقة فمن جهة الإسناد يكون فاعلا لانه اسم اسند اليه الفعل  
 على حد قيامه به فيكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الفاعل فلا  
 يجوز ذكره ثانيا ولا عده قسما على من من المرفوعات ومن جهة الحقيقة  
 لا يكون فاعلا لانه انما اسند اليه الفعل لكن الإسناد اليه ليس بمقصود  
 لفظا بل المقصود اسناده الى المعنى المصدرى في خبره ولهذا يسمى ناقصة  
 فيجوز ان يكون من مباحث الفاعل فيجب ان يكون قسما على من من المرفوعات  
 فجاز ان تعتبر تارة فاعلا وتارة غير فاعل تامل وبما ذكرنا من معنى  
 الدخول لا يرد عليه قوله **كان** زيد ابوه قائم **فإن قيل** قوله  
 بعد دخولها راجع الى مجموع الافعال الناقصة فيلزم منه ان يكون  
 الاسم مسندا اليه بعد دخول هذه المجموع لاكل واحد منها والامر  
 بخلاف ذلك **أجيب عنه** بان العبارة على حذف المضاف اي بعد  
 دخول احد هذه نحو كان زيد قائما فيزيد اسم اسند اليه كان هذا  
 حد الاسم لما فرغ من احوال الاسم ثم شرع الآن في بيانها فقال ويجوز  
 في كلها اي في جميع الافعال الناقصة تقديم اخبارها على اسمائها  
 نحو كان قائما زيد باثبات العمل ويجوز التقديم على نفس الافعال

ايضا لكن لا مطلقا بل ثبت جوازها في التسعة الاول وهو من كان الى راح نحو قائما  
كان زيد باثبات العمل ايضا وانما جاز تقديمه لقوتها في العمل لانها افعال فلا  
يضر تقديم معمولها على عاملها بحذف ما بقى منه وسيجيى بيانه ولا يجوز  
ذلك اى تقديم اخبارها فيما اى في الفعل الذى ثبت في اوله اى اوله للفعل  
كلمة ما فلا يقال قائما زال زيد بخلاف تقديم اخبارها على اسماء هذه الافعال  
فانه جائز لما عرفت من كلمة كل وذلك لان كلمة ما لا يخلو من ان يكون نافية  
ككافى الافعال الاربعه وهى ما زال وما برح وما انك وما فتى او مصدرية كما  
في مادام فان كانت نافية فهى تقتضى الصدارة فلو قدم الخبر عليها لقاتصدارة  
ما الصدارة وهو لا يجوز وان كانت مصدرية فمعمول المصدر لا يتقدم على  
المصدر لضعفه في العمل اولان المصدر في العمل كالفعل المصدر بيان  
التأصبة وشئ مما فى حيزه لا يتقدم عليه فكذا على المصدر قوله وفى ليس  
خلاف فى جواز تقديم خبره عليه لا على اسمه فانه يجوز نظرا الى جانب النفي  
فان قيل كما ان الخلاف ثابت فى جواز تقديم خبره كذلك ثابت فيما اوله  
ما النافية سوى مادام فانه اتفاق فلم لم يذكر المصنف ولم يتعرض الى ذلك الخلاف  
اجيب عنه بان الخلاف الذى ثبت فيما فى اوله ما بين الجمهور وبين بعض النحاة وفى  
كلمة ليس ليس باختلاف الا بين الجمهور فاعتبر المصنف هذا الخلاف ولم يلتفت  
الى ذلك وبقى الكلام فى هذه الافعال الناقصة من كون كان زاهدة وغير زائدة  
وناقصة وتامة ومن استعمال بعض الافعال الناقصة باستعمال بعض اخر كاستعمال  
اصح وامسى واضحى باستعمال معنى صار ومن لزوم حرف النفي بعضهم حين قصد  
الاستمرار والثبوت ومن جواز حذف حرف النفي لوجود القرينة وغيرها سيجيى  
يعنى لباقى فى القسم الثانى وهو بحث الفعل نشاء الله تعالى فصل اسم ما  
ولا المشبهتين بليس فى النفي والدخول على المبتدأ والخبر هو المسند اليه بعد دخولها  
اى احدها على حذف المضاف كما مر نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك المراد  
من الاستناد بطريق التجرد والحدوث فلا يرد شبهة استناد المسند وبما عرفت من معنى  
الدخول وايرات الاثر لا يخرج نحو قولنا ما زيد ابوه قائم ا علم انها لما شابها بكلمة  
ليس فى النفي والدخول استعير لهما عمل اصلى وهو تقديم المرفوع على المنصوب  
فلهذا اسما من المرفوعات وخبره من المنصوبات لا يتم فعلى هذا

يلزم تسوية الفرع بالأصل وهو ممنوع لأننا نقول الممنوع هو المزيدة لا التسوية وإنه  
غير ممنوع الأصل لكنه غير حسن أو لأن هذه التسوية وقعت بلا اختيار  
لأجل الضرورة وهو لا يتناسب بالحروف المشبهة بالفعل لو أعطى لها عمل فرعي  
فتسوية الفرع مع الأصل للضرورة جائز كما أن فوقية الفرع عليه جائز عند الضرورة  
لأن الضرورة تبيح المحظورات انتهى كذا في بعض الحواشي وهذا أي كون اسمها  
من المرفوعات وخبرها من المنصوبات مذهب المجازيين وأما عند بني تميم فلا  
يعملونها أصلاً وسيجئ تحقيقه فيما بعد إن شاء الله تعالى ثم لها أحكام وهذه الأشار  
المعروفة قال ويدخل ما على المعرفة أي على الاسم المعرفة والنكرة كما مر مثاله  
لا تحاد مشابهتها بليس لأنها النفي المحال كما أن ليس للمحال فكما أن ليس تدخل  
على المعرفة والنكرة كذلك ما تدخل عليها ويختص بالانكرة لنقصان مشابهتها  
بليس لأنها النفي المطلق وليس للمحال فاقصر عملها على النكرة **فإن قيل**  
النقصان لا يقتضي تخصيصه بالنكرة لجواز أن يختص بالمعرفة فلم خصت  
بالنكرة **أجيب عنه** بوجوه أما المناسبة لأن النكرة لأنه لما كان لا نفي لمطلق  
فالمناسب لها النكرة لما فيه من معنى النكرة وأما مفوض إلى السماع حيث  
وجد استعماله في النكرة دون المعرفة كما في قول الشاعر من صد عن نيرانها  
فأنا ابن قيس لا أبرح + أي لا أبرح لي وأما لعدم ثبوت الضعف به يعني لو اختص بالمعرفة  
حصل له غاية الضعف فيختص بالنكرة لأن النكرة أصل من المعرفة **فإن**  
**قيل** إذا كان لا يختص بالنكرة لا يكون من دواخل المبتدأ لأنه لا يكون  
إلا معرفة وإيضاً لا يكون مشابهة بليس في الدخول على المبتدأ **أجيب عنه**  
بان النكرة وإن لم يصلح للابتداءية قبل دخولها لأنها بعد الدخول  
تصلح للابتداءية لأن النكرة إذا وقعت في حيز النفي أفادت شمولها كما مر  
فهذا الاعتبار يكون من دواخل المبتدأ **أجيب عنه** بان هذا الابتداءية  
ثابتة على مذهب المحققين حيث لم يشترطوا تعريف المبتدأ بل شرطوا  
فائدة المخاطب ولو بالنكرة **فصل** خبر لا التي لنفي الجنس أي لنفي صفة  
الجنس هو المسند بعد دخولها بما عرفت معنى الإسناد والدخول لا يرد إسناد  
المسند ولا رجل يقوم فخولاً رجل قائم **فإن قيل** لا يكون المثال مطابقاً للمثل  
لأن لا ينفي نفس الجنس وهو الرجل بل ينفي صفة هو القيام

اجيب عنه بان قوله لنفى الجنس مأول بصفة الجنس كما اشرنا اليه فح  
ينطبق المثال للمثل له فان قيل فعلى هذا يلزم الاتقاد بين لاهذا وبين لا  
المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس ايضا لنفى الصفة اجيب عنه بان الفرق بينهما  
من جهتين احد هما من جهة العمل وهو ظاهر لا يخفى عليك وثانيهما ان لا  
المشبهة بليس لنفى صفة فرد من الافراد نحو ليس للرجل في الدار بمعنى انه ليس فيها  
رجل واحد وجازان يكون فيها رجلان او رجال وان لا التي لنفى الجنس ينفي لصفة  
عن حقيقة الشيء نحو لا رجل في الدار فانه بمعنى انه ليس حقيقة الرجل  
فيها فح فافتراقاتا مثل واعلم ان لا التي لنفى الجنس تعمل بمشابهة ان وان  
الكائنين من الحروف المشبهة بالفعل بمعنى انها لتأكيد الاثبات وهي لتأكيد  
النفي فبينهما مناسبة في التأكيد فيكون من باب حمل النفي على التأكيد لان ان  
للإثبات ولا للنفي فيكون من باب حمل النقيض على النقيض فان قيل فعلى  
هذا يلزم الاستعارة من المستعير وذلك لا يجوز اجيب عنه بان الاستعارة من المستعير  
لا يكون ممنوعا مطلقا بل الممنوع هو التي لا يكون المستعير بمنزلة المعير اي لا يكون  
له قوة الاصل لا من المستعير الذي يكون بمنزلة المعير فح يجوز  
وهنا ليس كذلك لان الحروف المشبهة بالفعل وان كانت مستعارة من الفعل  
لكنها صارت قوية في العمل والله اعلم بالصواب كما فرغ من مباحث المقصد  
الاول وهو المرفوعات شرع في المقصد الثاني وهو المنصوبات فقال المقصد  
الثاني في المنصوبات اي المقصود الثاني بناء على ان المفعول ههنا بمعنى المفعول  
كالمشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب وقوله المنصوبات على حذف  
ضمير هي تقديره فهي المنصوبات لا على الظرفية الا لتوجيه اخرى يظهر بالتأمل  
الصا دق تامل وهو جمع المنصوب لا المنصوبة لان النصب صفة  
للفظ المذكور الذي هو الاسم وهو لا يحقل فشأهت موصوف بذات المؤنث  
اذ فيها عدم العقل كما في المؤنث نقصان وصفات المؤنث تجمع بلا لاف  
والتاء كذلك صفات الالفاظ تجمع بلا لاف والتاء كالا يامر الخاليات وكافراس  
صافات وجمال سبحلات الى غير ذلك وانما قدم المنصوبات على المجرورات  
املا شتالها على الحركة الخفيفة والمقصود هو الخفة فمثل الخفيف خفيف  
واما الكثرة انواعها نظرا الى المجرورات واما لانها معمولات الفعل بخلاف المجرورات

المقصد الثاني في المنصوبات

فانها معمولات الحروف واملانها معمولات الفعل بلا واسطة بخلاف الجرعات  
فانها معمولات الفعل بواسطة حرف الجر فان قيل لمترك التعريف بالجامع  
للاقسام كلها هو ما شتمل على علم المفعولية كما اورد صاحب الكافية مع انه  
لا بد للاقسام من المقسولان البيان من اقسام الشيء موقوف على معرفة ذلك  
الشيء ولان افراد الشيء واقسامه ربما غير متناهة فلو لم يكن لها تعريف كلي لم يضبط  
الجزئيات تحت القياس والضبط اجيب عنه بانه انما ترك التعريف الكلي  
اعتمادا على حال المبتدئين لانهم يتوجهون في مبدأ الحال الى بيان اقسامه  
وافراده لا الى التعريف الكلي او اجيب عنه بان العلم على المقسم كاف ولو وجد  
ما اولان تعريف الكلي انما يكون ضروريا اذا كان ذكر الشيء واقسامه غير محصور  
واما اذا كان محصورا فلا يكون التعريف الكلي ضروريا وههنا كذلك تا مثل كذا  
في بعض الحواشي للمنطق قوله الاسماء المنصوبة الاسماء مبتدأ وموصوف  
صفة المنصوبة وخبرة ما بعده من قولها ثنا عشر قسما وانما النحصر المنصوبات في ثنا  
عشر قسما لان الشيء التي تعلق الفعل به لا يخلو من ان يكون مفعولا حقيقيا او  
ملحقا به فان كان مفعولا فلا يخلو من ان يكون من مدلولات الفعل المذكور  
قبلة او لا فان كان اولاه فهو مفعول مطلق وان كان ثانيا فلا يخلو من وقوع الفعل  
عليه وفيه اولاه ومعها فالاول المفعول به والثاني المفعول فيه والثالث  
المفعول له والرابع المفعول معه وان كان ملحقا به فلا يخلو من ان يكون مبنيا  
للذات او للصفة او لا فان كان الاول فهو التميز وان كان الثاني فهو الحال وان كان  
الثالث فهو المستثنى واما سائر المنصوبات فهو غنى عن البيان فصل للمفعول  
المطلق يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء وفيه  
اوج واللام بخلاف الاربعة الباقية فانه لا يعمر اطلاق صيغة المفعول عليها  
الا بعد تقييدها بالباء او في اوله او معه او بآى القسم الثاني المفعول به وفيه  
اي القسم الثالث المفعول فيه وله اي القسم الرابع المفعول له ومعها اي  
القسم الخامس المفعول معه والقسم السادس الحال والقسم السابع التميز  
والقسم الثامن المستثنى والقسم التاسع اسمان واخواتها اي احدى اخواتها  
والقسم العاشر خبر كان واخواتها اي خبر احدى اخواتها اي كان والقسم الحادي  
عشر المنصوب بلا التي لنفى الجنس والقسم الثاني عشر خبر فادلا المشبهتين

بليس القسم الاول المفعول المطلق وجه تسميته ما مر وهو اى المفعول المطلق  
 مصداى صيغة المصدر اصاله او نياية كاشى بمعنى الفعل المذكور تضمننا او مطابقة  
 قبل اى قبل ذلك المصدر فقوله مصدر جنس شامل لجميع المصادر وقوله بمعنى  
 فعل المذكور فصل خرج به التاديب فى قوله ضربته تاديبا وقوله المذكور قبله  
 فصل اخر خرج به قولنا الضرب واقع على زيد فان قيل هذا التعريف  
 ليس بجامع لخروج بعض افراده عنه نحو قولنا خير مقدم فان الخير مفعول  
 مطلق وليس بمصدر بل هو اسم التفضيل اجيب عنه بان المصدر اعم من ان  
 تكون اصاله او نياية كما اشرنا اليه فالخير مصدر اما باعتبار الموصوف لمقدم  
 تقديرة قدمت قد وما خير مقدم فحذف موصوفه واقيم هو مقامه فصدرية  
 باعتبار النياية او باعتبار ما اضيف اليه الخير وهو مصدر فان قيل  
 فعلى هذا يشكك صدق الحد على قولنا اهلكه الله ويحتمل ورجع زيد قهقرية  
 فان الويحتمل والقهقرية ليسا بمصدرين لا اصاله ولا نياية مع انها مفعول  
 اجيب عنه بان المصدر اعم من ان يكون حقيقة او حكما فح يصدق الحد  
 عليه فان قيل يفهم من قوله مصدر بمعنى فعل ان المصدر كاشى ثابت  
 بمعنى الفعل يعنى يتحدان فى المعنى وليس الامر كذلك لان المصدر جزء من  
 الفعل لانه كان بمعناه فيخرج عن الحد ضربت ضربا لان المصدر الضرب ليس  
 بمعنى الفعل وهو ضربت اجيب عنه بان المراد من قوله مصدر بمعنى الفعل انه  
 مصدر مشتمل له معنى الفعل اشتمال الكل للجزء فح يصدق الحد على قوله ضربت  
 ضربا فعلى هذا يشكك صدقه على ما وقع المصدر مفعولا مطلقا للمصدر  
 نحو قولنا عجبني ضرب زيد ضربا وكذا غيره فان الضرب ليس بمشتمل له  
 اشتمال الكل للجزء بل هما متحدان فى المعنى اجيب عنه باننا نسلم انها متحدان  
 فى المعنى بل من قبيل اشتمال الكل للجزء وذلك لان المفعول المطلق جزء ما  
 قبل لان الضرب الثانى مطلق والاول مقيد بالاضافة الى زيد فبمعنى الاول  
 كالدلالة على الحد والنسبة الاضافية ومعنى الثانى جزء منه لدلالته  
 على الحد فقط لكن يخرج عن الحد المفعول المطلق الذى يجئ من  
 مشتقات الفعل كالمفعول المطلق من اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم  
 المفعول او غيرها نحو زيد ضارب ضربا وزيد مضروب ضربا وزيد حسن

الى غير ذلك **واجيب عنه** بان العبارة على حذف المعطوف تقديره بمعنى فعل  
او شبهه في يشتمل الحداي ما هو مصدر مطلق عن الصفات **فان قيل**  
فعل هذا يخرج عن الحد قولنا ضرب الرقاب فانه مفعول مطلق ولم يذكر قبله  
فعل ولا شبهه **اجيب عنه** بان المذكور اعلم من ان يكون ملفوظا او مقدرافهنا  
وان لم يكن ملفوظا لكنه مذکور تقديره فاضربوا ضرب الرقاب لما فرغ  
عن الحد شرع الان في انواعه واقسامه فقال وقد يكون اى المصدر للتأكيد  
اى لتأكيد الفعل المذكور قبله ادخل المصنف رج كلمة قد على اول النواع إشارة  
الى ان استعماله ليس مساو في كل واحد من انواعه لان استعماله في التأكيد اكثر  
من نوعه وكذا استعمال احد نوعيه مساو لا يكون احدهما اكثر استعمالا من الاخر  
انتهى **اعلم** ان النحويين اجمعوا على ان الفعل اذا كان بمعنى المصدر لم يكن  
مستعملا بمعنى المجازيل بمعنى الحقيقة كحقيقة الضرب والتصرف الى غير ذلك  
خلاف المعتزلة فانهم يستعملون في المعنى المجازي ايض مستدلين بقوله تعالى  
ونبلوكم بالشرو والخير فتنه فان المفسرين عملوا وفسروه بالمعنى المجازي وهو  
تعملكم معاصلة الخير والشرفان الفتنة ههنا بمعنى الابتلاء مصدر وكذا الفعل  
ولم يكن مستعملا في الحقيقة بل في المعنى المجازي واجاب النحويون عنه بانه انما  
يكون نصا في المعنى الحقيقة اذا كان المصدر من لفظ الفعل لا من غير اللفظ  
والفتنة ليست من لفظ الفعل المذكور قبله وبهذه القاعدة ظهر فساد  
مذهب المعتزلة في قوله تعالى ايض وكلم الله موسى تكليما بان المراد ههنا التكلم  
حقيقة لا التخليق كما توهم المعتزلة خلق الله تعالى موسى كلاما ثم قال المعتزلة  
للنحويين ما قلتم في قوله تعالى وقتناك فتونا وقع المصدر من لفظ فعله من  
ان الفتنة في اللغة الابتلاء وهو الامتحان وهو في حق الله تعالى محال فلا بد  
من حمل على المعنى المجازي **اجيب عنه** ذلك بانه قد صرح البيضاوي  
في تفسير قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه ان الابتلاء في الوضع التكليف  
بالامر الشاق وهو غير محال في حق الله تعالى فلا حاجة الى حمل الفتنة في  
الآية على المعنى المجازي كذا في العقائد النسفية كضربت ضربا فان الضرب  
مصدر بمعنى الفعل المذكور قبله ويكون للتأكيد لما كان المثال لا يوضح  
القاعدة اردن بامثالان **فان قيل** لا نسلم انه تأكيد

لان التاكيد على نوعين لفظي وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو زيد زيد و  
معنوي وهو ما يكون بالالفاظ المحصورة وهو ليس بواحد منها اجيب عنه  
بان المراد من التاكيد هنا لغوي لا اصطلاحى وهو ما يؤكد احد مدلولات  
الفعل الاصطلاحى مثل هذا التركيب زيد قائم حقا فحقا يسمى تاكيدا لنفسه  
مع انه ليس بالتاكيد الاصطلاحى بل هو تاكيد لغوي اجيب عنه بان التاكيد لفظي  
لان بمنزلة ضربت ضربت بناء على ان التاكيد الحث المقيد مقيدا وعلى التاكيد  
اعم من ان يكون مذكورا بعينه او ما يناسبه فى المعنى نحو ضربت انا و زيد فانه من  
باب التاكيد اللفظي قطعاً فهذا لا يكون كذلك هذا والتاكيد فيما زاد على الحث  
فقط وحكمها ان لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الحدث الذى هو عريان عن التعدد  
والثنية والجمع يستلزمان التعدد قوله وليبيان النوع اى قد يكون لبيان  
النوع من جنس لفعل لمذكور قبله ان دل على نوع ومعرفة ما ان يكون على  
زنة النوع وهو فعلة بكسر الفاء نحو جلست واما ان يكون القيد كصفة  
او الاضافة نحو ضربت ضرباً شديداً فان الشدة نوع من جنس الضرب جلست  
جلوس القارى فان جلوس القارى نوع من جنس الجلوس قوله وبيان العد اذ دل  
على عد ومعرفة ما ان يكون على زنة المرة وهو فعلة بفتح الفاء نحو تمت قومة  
واما ان يكون ثابتاً بصيغة الثنية والجمع وحكمها ان يثنى ويجمع لعدم المطابقة  
بينها بخلاف الاول فان المطابقة فيه شرط لما قبله نحو جلست جلست وجلستين  
او جلستات وقد يكون من غير لفظ الفعل المذكور قبله ولما كان الحد الاعلى  
حقيقته وهى المصدرية الكائنة بمعنى الفعل علم منه مغايرته له للفظ الفعل  
فقال وقد يكون الخ ثم المغاير اما من حيث المادة نحو قعدت جلوساً واما من  
حيث الباب نحو ائبت الله نبأاً وقد يحذف فعند اى المفعول لقيام قرينة  
اى وقت قيام قرينة فاللام ههنا وقتية كما فى قوله تعالى اقم الصلاة لذكورك  
الشمس اى وقت ذوالها لان يكون اللام للاجل لان الحذف للاختصاص والبيان  
لا لقيام قرينة وبهذا التوجيه يندفع الاعتراض الواقع فى مثل هذا التركيب  
والقرينة فى اللغة هى العلامة وفى الاصطلاح هو امر دال على تعيين الشئ  
من غير وضع له وهى على نوعين لفظي ومعنوي كما جاءت مثلاً جواز اى  
حد فاجاز لانها ان نظر الى قرينة دالة عليه يستغنى عن الفعل وان نظر الى



القرينة وان كانت ما يفهم منه العلم بشئ انحرلكنها ليست سادة مسد الشئ  
 فينبغي ذكر الفعل فلهذين النظيرين يحصل الجواز دون الوجوب كقولك اي مثال  
 الفعل المحذوف ما في قولك على معنى الظرفية لا قولك تأمل وتدبر وجهه للقادم  
 اي الراجع عن سفرة خير مقدم فخير مفعول مطلق باعتبار النياية حذف فعله  
 اذاصله قدمت قد وما خير مقدم فحذف الفعل للقرينة الحالية فبقي قد وما  
 خير مقدم ثم حذف قد وما واقير الصفة مقامه بناء على ان الصفات لازمة  
 للموصوف كما في قولك قال المفتقر الى الله اي العبد المفتقر فصار خير مقدم ونحو  
 قولك ضربا شديدا في جواب من قال باي كيفية ضربت فحذف الفعل لقيام  
 قرينة لفظية وهو سؤال سائل وكقولك جلوس القاري في جواب من قال باي  
 نوع اجلست زيد ان حذف الفعل لقيام قرينة لفظية وعلى هذا القياس غيره  
 قول وجوبا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي  
 مفوض الى السامع ومحصور عليه لا يتجاوز عن امثلة معدودة نحو سقيا اي  
 احد المعدود والسماعي هذا القول اي سقاك الله سقيا و ثانيا شكرا اي شكرتك  
 شكرا و حمدا اي حمدت الله حمدا و حمدا اي جدد عا و الجدد قطع انف  
 و اذنه و رجله على سبيل الاتفراد و خيبة و الخيبة اليأس كقولك خاب الرجل  
 خيبة اذ المرسل ما طلب **فان قيل** الوجوب يستلزم عدم ذكر الفعل  
 وقد يستعمل مع الفعل ايضاً كقولك حمدت الله حمدا و سقاك الله سقيا  
**اجيب عنه** بان المراد من استعمالها استعمال الفصحاء والبلغاء والمذكور ليس  
 من استعمالهم وبعضهم اجاب بان الموجب السماعي انما يكون مستعملا  
 مع اللام او بالاضافة نحو حمد الك و سبحان الله و قيا ساقى المواضع  
 المذكورة في الكافية ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي ومنها ما وقع  
 للتشبيه على ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ومنها ما وقع  
 مضمون جملة لا محتمل لها غيره ومنها ما وقع مثنى و امثلتها مذكورة في  
 الكافية فاطلب هناك القسم الثاني في المفعول به لما فرغ عن المفعول المطلق  
 شرع في مباحث المفعول به فقال المفعول به وهو اي المفعول به  
 اسم ما اي شئ وقع عليه اي على ذلك الشئ فعل الفاعل  
 نحو ضربت زيداً فزيد مفعول به لانه اسم ما وقع عليه

فعل لفاعل فان قيل هذا الحد ليس بجامع لبعض أفراد الخرج نحو قولنا يا لنعيد  
واياك نستعين فانه مفعول به ولا يكون العبادة واقعا على الله تعالى بل يكون عبادة  
له **اجيب عنه** بان المراد من وقع الفعل عليه تعلق الفعل به لا شك ان العبادة متعلق  
به **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يكون زيد في قوله ضربت زيد مفعولا به ظاهر **اجيب عنه**  
بان المراد من المتعلق تعلق الفعل به بلا واسطة حرف الجر وهما حرف الجر واسطة فيكون  
مفعولا به تقديرا لا ظاهرا **فان قيل** فعلى هذا لا يكون الحد مانعا عن دخول الغير فان  
تعلق الفعل ثابت لسائر المقاميل ايضا كالمفعول فيه ومعه **اجيب عنه** بان المراد  
من التعلق تعلق شديد ولا شك ان تعلق الفعل بالمفعول به اشد من غيره فان  
الضرب مثلا كما لا يتصور وجوده الا بتصور الفاعل كذلك لا يتصور الا بتصور  
المفعول به وفيه ومعه بخلاف باقية فانها لا تكون بهذا النمط تاما في قوله عليه  
له يدل عليه تسميته بقوله المفعول به والاوجب ان يقال له المفعول عليه فان  
قيل هذا صادق على زيد في ضرب زيد لانه اسم ما وقع عليه فعل لفاعل **اجيب عنه**  
بان المراد من وقع عليه فعل لفاعل اسناد الفعل اولا الى الفاعل ثم اعتبار نسبة  
الوقع اليه فخرج عنه **فان قيل** فعلى هذا يشكل صدق قوله اعطى زيد درهما  
لان نسبة الاعطاء يكون الا الى الفاعل وهما ابد الى زيد وهو مفعول فانه يسمى  
فاعلا لا فاعلا حتى تصير نسبة الاعطاء اليه **اجيب عنه** بان الفاعل اعم من ان يكون  
حقيقة او حكما **فان قيل** لو قال اسم ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل كان  
اخصر **اجيب عنه** الامر كذلك الا ان الاختصار يستلزم عدم الاطلاق وذلك لان المقصود  
بذكر الفاعل اعتبار الاسناد اليه ثم الى غيره فيكون الغرض منه واسطة بين الفعل  
والمفعول به فلو لم يذكر الفاعل ليدخل فيه ضرب زيد ويخرج عنه اعطى زيد درهما  
فلا يكون جامعا وما نغنا انتهى والله اعلم بالصواب ثم لما حكام شرع الان في بيانه  
فقال وقد يتقدم المفعول به على الفاعل كضرب عمرا زيد لقوة الفعل في العمل  
فيؤثر مقدما ومؤخرا فلا يكون عكس الترتيب مضر العمل الفعل ثم لتقديم  
على نوعين وجوبا وجوازا اما وجوبا فيما اذا كان المفعول به متضمنا ما يقتضى  
الصدارة كالاستفهام والشرط والقسم والتمني والعرض وغيرها نحو قوله من  
ضربت اى ضربت من فان من مفعول به قدم لتضمنه معنى الاستفهام  
وعلى هذا القياس غيرة واما جوازا فيما لم يتضمن ذلك الامور نحو ضربت زيد

وقد يتقدم على ذلك الامور نحو ضربت زيداً وقد يتقدم على الفعل ايضاً لقوة الفعل في العمل الا ان يمنع مانع كوقوعه في حينه الفعل المصدر بان التاصبه نحو قولك من اليران تكف لسانك فتقد يم لسانك على قوله ان تكف غير جائز لانه يتاويل المصدر ومجول المصدر لا يتقدم عليه كذا في الفوائد الضيائية وقد يحذف فعلاً الى المفعول به **قَات قِيل** ذكر حذف الفعل ليس في محله لان المحل يقتضى ان يكون من احواله ومسئلة حذف الفعل على محله ليس من احواله بل يكون من احوال الفعل **اجيب عنه** بان المراد من الفعل الفعل التاصبه لا مطلق الفعل فيكون الفعل متعلقاً به والبحث عن متعلق الشئ بحث عن ذلك الشئ فيكون المسئلة من بابها لقيام قرينة اى وقت قيام قرينة حالية او مقالية جواز اى حذفاً جائزاً نحو زيداً في جواب من قال من اضرب اى اضرب زيداً فحذف الفعل وهو اضرب للقرينة المقالية هي السؤال او حالية نحو قولك مكة لمن يتوجه اليها ويريد لها اى تريد مكة فحذف الفعل وهو تريد فحذف للقرينة الحالية ووجوبها في اربعة مواضع تخصيصها بالذکر ليس للحصر لكثرة مباحثها لوجوب الحذف في باب الاغراء وهو الحذف على الفعل كقول الشاعر اخاك اخاك فان من لا اخ له من لا سلاح معه فان قوله اخاك اخاك منصوب بقوله الزم اى الزم اخاك وكذا في المدح والذم والترحم نحو مرت بزيد المسكين واما مثال المدح والذم فظاهر الاول منها اى من المواضع الاربعة سماعى اى مفوض الى السماع لا يجاوز عنه ولا يقاس عليه نحو امرأ ونفس اى اترك امرأ ونفس فحذف سماعاً وانتهوا خيراً لكم فان خيراً مفعول به للفعل المحذوف وهو اقصد والان المنه عنه ليس خيراً بل شئ اخر وهو التثليث اصله وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم وهذه الآية الكريمة نازلة على قوم عيسى عليه السلام لانهم اتخذوا ثلاث الهة آحادها الله تعالى وثانيتها عيسى عليه السلام وثالثها امر عيسى عليه السلام واهلها اى اتيت اهلها وسهلاً فان اهل مفعول للفعل المحذوف وهو اتيت واهل جاءت بمعنيين احدهما الاقارب اى اتيت الاقارب لا اجانب وثانيتها بمعنى المكان المعمور اى اتيت مكاناً معموراً وفيه شبهة الظرفية تامل وسهلاً اى وعلقت سهلاً والبواقي من المواضع قياسى الثاني اى الموضع الثاني من المواضع الاربعة التحدير وهو في اللغة تخويف الشئ

عن الشيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح معمول اي اسم معمول بتقدير اتق  
لا يظهوره تحذير مما بعدة نحو اياك ولا سد فان اياك اسم معمول بتقدير اتق  
تحذير مما بعدة اصله اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك فحذف الجار  
والجر ومن المعطوف الكتفاء على المعطوف عليه فبقي اتق نفسك من الاسد  
والاسد ثم حذف الفعل مع الفاعل لضيق الوقت فلما حذف الفعل الفاعل  
ارتفع اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فاستغنى عن النفس سقط عن البين لعد  
الحاجة اليه فبقي اياك والاسد لما لم يجز استعمال المتصل على حذف ابدل المتصل  
بالمفصل فصار اياك والاسد فان قيل الا لقاء فعل لازم لان معناه  
يرهيزيدن لا يرهيزانيدن فكيف يقتضى المفعول به وكيف يصح القليل به  
**اجيب عنه** بان المراد من قوله بتقدير اتق ونحوه فخ يطابق المقصود على انه بتقدير  
بعد ونحوه فان قيل المفعول به هو نفس على هذا التقدير ومخزون مع  
الليل ايضا فكيف يكون هذا المثال من باب حذف الناصب للمفعول به **اجيب عنه**  
بان المفعول به في الحقيقة هو الضمير المتصل اعنى الكاف لكن اجتماع ضميرى الفاعل  
والمفعول به في غير افعال القلوب ممنوع لكن انجمى ادخل بينهما نفس فصارت النفس  
مفعولا لقيامه مقامه وصار ضمير المتصل مضافا اليه فلما ارتفع اجتماع ضميرى الفاعل  
والمفعول به ارتفع النفس من بينها فعاد ضمير المتصل الى حاله وهو المفعولية  
فان قيل قوله هو معمول بتقدير اتق يقتضى ان يكون اتق بنفسه عاملا  
لا لفظ اتق بناء على ان المضاف داخل في الكلام والمضاف اليه قيد له خارج عن الكلام  
فحجاءنى غلام زيد والمقصود هو الغلام بشرط التقييد لا زيد فهو ضاينبغى ان  
يكون بنفسه عاملا لا لفظ اتق **اجيب عنه** الامر كذلك الا ان هذه العبارة حذف  
المضاف تقديره وهو معمول با تق ونحوه بشرط تقديره فالعامل هو الفعل  
لا التقدير فان قيل لفظ اياك والاسد ليس بمعمول بتقدير اتق تحذيرا  
ما بعدة لان الاسد معطوف على اياك محذرنه فكيف يكون تحذير مما بعدة  
**اجيب عنه** الامر كذلك الا انه محذرنه باعتبار النيابة لان الاسد قيم مقام  
قوله من الاسد فهو محذرنه فالناشب له حكم المنوب او لان الاسد  
محذرنه باعتبار نيابة شهادة الحال وقوائمه فالحال شاهد على ان المحذر  
هو النفس سواء كان في المعطوف او المعطوف عليه لان تقدير الاسد غير ملين

ومقدرا له فيكون محذرا بل محذرا من لا غير والنفس محذرة فقط قوله او ذكر المحذرة  
منه مكرراى ذكر مكررا عطفت على قوله تحذيرا ما بعدة فيكون التقدير هو  
معمول بتقدير اراق تحذيرا ما بعدة او ذكر المحذرة منه مكررا فان قيل لا يصح  
ذكر محذرة من على قوله تحذيرا ما بعدة للزوم عطفت الجملة وهي ذكر على المفرد وهو قوله  
تحذيرا وعطف الجملة على المفرد لا يجوز لان العطف انما يجوز اذا كان المعطوف  
بمحذرة يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه قوله تحذيرا ووقع مفعولا مطلقا وقوله  
ذكر جملة لا تصلح ان تقع مفعولا مطلقا فاذا امتنع اقامتها مقام المفعول المطلق  
فكيف يصح العطف عليه **واجيب عنه** بانه لا نسلم انه معطوف على قوله تحذيرا بل  
هو معطوف على جملة مقدرة وهي حذرت تحذيرا ما بعدة فيكون من باب عطفت الجملة على  
الجملة **فان قيل** فعلى هذا التقدير ايضا لا يصح عطفها لخلو العائد فيها كما كان في حذرت  
له اذ فيه عائد راجع الى اللفظ المعمول وقوله او ذكر المحذرة منه خال عنه **اجيب عنه**  
بانه لا نسلم انه خال عن العائد لان وضع المظهر موضع الضهير وهو قوله المحذرة منه  
وضع الضهير للتنبيه على نوعين للتحذير فيكون مشتقلا على العائد كما كان  
المعطوف عليه مشتقلا عليه كذا في بعض حواشي الفوائد الضيائية نحو الطريق  
الطريق فان الطريق معمول بتقدير اراق وذكر مكررا اصله اتق الطريق فحذف  
فعله لضيق الوقت حذفا واجبا وفيه ان التكرار ينافيه اللهم الا ان يقال  
بالمغايرة اى مغايرة الفعل بالمفعول المطلق سبب وعللة للحذف لا للتكرار  
**فان قيل** كيف اتق ناصب اذ هو فعل لازم لان معناه ما امر **اجيب عنه** بازالة  
التركيب من حذف الايصال وهو اى حذف الايصال ان يتعدى الفعل  
اللازم بحرف الجر ثم حذف ذلك الحرف وابقى تعديته اى اعتبر ايصاله بعد  
الحذف كما اعتبر قبل الحذف كما في قوله جاءني زيدا ذجاء فعل لازم تعين  
تعديته الى ياء المتكلم بحرف الجر لاق حذف واعتبر ايصاله الى ياء المتكلم  
الثالث ما اى الموضع الثالث من المواضع الاربعة الواجب حذف ناصبها  
مفعول به اضمراى قدرا عاملا اى المفعول به على شريطة التفسير وهو اى  
ما اضمرا عاملا كل اسم بعد لا فعل او شبهه مشتغلا ذلك الفعل وشبهه  
عن ذلك الاسم بضميره او متعلقا اى ذلك الاسم بحيث لو سلط عليه  
هو ومناسبه لنصبه لا يخفى عليك ان كلمة كل ليست من اجزاء الحد

لانها الاحاطة الافراد والتعريف للحقيقة لكنها ذكر في الحد للاطراد والانعكاس  
فقوله اسم جنس يتناول المقصود وغيره **وقوله** بعده فعل فصل خرج بما  
ليس بعده فعل ولا شبهة **وقوله** مشتغل ذلك الفعل او شبهه فصل آخر  
خرج به ما لا يكون مشتغلا بالضمير بذلك الاسم **وقوله** بحيث لو سلب عليه  
لنصبه فصل اخر خرج به ما ليس بناصب له بعد التسليط انتهى **فان قيل**  
خرج عن هذا الحد زيد امر وضربه وكذا زيد انت ضاربه لان زيد اسم ليس بعد  
فعل وشبهه بل بعده اسم ايضا مع انها من افراد الحد **واجيب عنه** بان المراد ان  
قوله بعده فعل او شبهه ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعد ذلك  
الاسم لان يكون ذلك الفعل وشبهه متصلا بالاسم فيدخل فيه ما ذكرنا **فان قيل**  
تسليط الفعل لا تنصاف ما قبله جائز لكن تسليط شبه الفعل لا تنصاف ما قبله  
مشكل لان الصفات بدون الاعتماد لا تعمل **اجيب عنه** بان المراد من التسليط  
تسليط مع الاعتماد فقوله زيد ضاربه تقديره زيد انت ضاربه **فان قيل**  
تسليط قوله صررت به في قولك زيد امررت به بالنصب غير جائز لان صررت  
لازم لا يجوز ان يعمل لنصب **اجيب عنه** بان المراد من التسليط تسليط الفعل  
بعينه او متاسبه بالتراؤف واللزوم صررت به وان كان لازما لكنه بعد تعدية  
بالباء مرادف لجاوزت فيصح انتصافه لما قبله فيدخل في الحد وكذلك دخل  
فيه مثل زيد اضربت غلامه فان ضرب غلام السيد اهانة السيد فزيد  
منصوب وعلى هذا القياس غيره مما لا يمكن ان ينصب الغير بعينه **فان قيل**  
خبر كان داخل في الحد مع انه ليس من افراد الحد ودك قولنا زيد اكنت  
ايه فان كنت فعل يصح تسليطه على ما قبله مع نصب ما قبله فلا يكون الحد مانعا  
عن دخول الغير **اجيب عنه** بان المراد من قوله لنصبه نصبا بالمفعولية فح لم يصدق  
الحد عليه لان انتصافه ليس على المفعولية بل على خبرية كان وفيه نظر لانه  
في الاصل كان مفعولا تامل نحو زيد اضربت فزيد اسم بعده فعل مشتغل  
عنه بضميره لو سلب بعينه عليه لنصبه ونحو قوله زيد انت ضاربه فزيد اسم  
بعده شبه فعل مشتغل عنه بضميره لو سلب عليه لنصبه فان زيد منصوب  
بفعل محذوف وهو ضربت يفسره الفعل المذكور بعد وهو ضربت هذا البداهة  
باربما اضمر عامله فروع عليه اي ما يفرع عليه مثله كثيرة كالمناصب لذلك الفعل بالترادف

واللزوم وكوجوب الرفع والنصب في ذلك الاسم وكاختيار الرفع والنصب فيه واستواء الأمرين فيه وكذا غيره مما يفهم من أول النظر انه مما اضمحل و لكن بعد تعمق النظر ليس منه لفساد المعنى ولهذا الاشياء المذكرة اشار صاحب الكافية ولتوضيحها مولا ناجا في شرحها المسمى بالفوائد الضيائية ان شئت الاطلاع فانصرت اليها والرابع المنادى اي الموضع الرابع من المواضع الاربعة الناصبة للمفعول به موضع المفعول به المسمى بالمنادى والمنادى اي المفعول به الرابع من المفاعيل التي يجب حذف ناصبها المنادى اي المفعول به المسمى بالمنادى وهو اي المنادى اسم مدعو بحرف النداء لفظا نحو يا عبدالله ويا زيدا ادعو عبدالله وزيدا او تقديرا نحو يوسف اعرض عن هذا فقوله لفظا وتقديرا اما تفصيل للحروف كما مر مثالها واما للمنادى واما للطلب فالمنادى اللفظ والطلب اللفظي نحو يا زيدا لانه لما كان حرف لطلب لفظا صار الطلب ايض لفظا ومثال المنادى التقديري نحو لا يا اسجد واي لا يا قوم اسجدوا ومثال الحرف التقديري نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى كذا في الضيائية فقوله هو جنس شامل له ولغيره وقوله بحرف النداء فصل يخرج به ما يطلب بصيغة الفعل لا بحرف كاقبل زيدا فان قيل يخرج عن هذا الحد مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض مع انها منادى اجيب عنه بان المنادى اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهذا منادى حكما لانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء وقصد نداءها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون المندوب ايض منادى حكما لوقوعه موقع المنادى كما ان الجبال وقع موقعا جيب عنه بان مجرد وقوع الشيء موقعه لا يقتضي كونه منادى فالم يقصد اليه النداء والمندوب وان وقع موقعه لكنه لم يقصد اليه النداء بل قصد فيه التفعج والتخون فان قيل يخرج عنه يا الله لعدم صلاحية النداء لله سبحانه وتعالى كما لا يخفى اجيب عنه بان ندائته تنبيها له بمن له صلاح النداء قيل كونه تعالى يابى عن كونه منادى مجازيا اي تنبيها فالصواب ان يجاب عنه بان المراد بالمطلوب اقباله وبلاذعاء كونه مستعول الاجابة عنه كذا في عبدا لغفور فان قيل الهمزة الوصلية تحذف في الوصل ولم لم يسقط في يا الله قلنا بوجهين اما بالمحافظة الالف لمد الصوت بها واما الموافقة مسماة حيث لا يدخل مسماة تحت دائرة العقل

والقياس فكذا اسمها لا يدخل تحت القواعد النحوية كذا في الفوائد الضيائية تامل  
**فان قيل** الاسم لا يصلح ان يكون مدعواً بانه مستأه وهو ظاهر فكيف يصح قوله  
 المنادى اسم مدعوجرت **اجيب عنه** بان التعريف مأول بقوله اسم مدعوم مستأه على حد  
 المضاف في يصح تعريفه تامل **اعلم** ان المنادى على اتسام فان كان المنادى مفرداً  
 والمراد من المفرد ما يقابل المضاف وشبهه لا المفرد الحقيقي لئلا يلزم التناقض  
 في التمثيل له نحو قوله يا زيداه وأعلم ان المفرد قد يكون مقابلاً للتثنية والجمع المضاف  
 كما في بحث الاعراب تامل وقد يكون مقابلاً للمضاف ومضارعه كما في منادى قد  
 يكون مقابلاً للجملة كما في تعريف المعرب معرفة بالعلمية او غيرها بنى اى المنادى  
 على علامة الرفع اى علامة ترفع المنادى بها في غير صورة النداء فلا يلزم تشبيه اجتماع  
 الحدين كالضممة ونحوها من الالف والواو وانما بنى مع انه معرب لوقوع موقع الكا  
 الاسمية الخطابية المشابهة لفظاً ومعنى للكاف الحرفية الخطابية فتشابه مبدئى الاصل  
 ايضاً وانما بنى على علامة الرفع دفعا لالتباس بلا اسم المضاف الى ياء المتكلم المحذوف  
 عن الياء والتقى بالكسرة نحو غلام لوبنى على لكسرة واوبنى على الفتحة لا لتبس بالمتكلم  
 المضاف الى ياء المتكلم وابدلت الياء الفاعلة ثم حذفت والتقى بفتح ما قبله نحو يا غلام  
 اصله يا غلامى وبجبر النقصان حيث زال عنه الاعراب فبنى على اقوى الحركة ليكون جبراً  
**قول** يارجل ويا زيدان ويا زيدون فاقبل لتمثيل بقوله يارجل غير صحيح لانه نكرة غير  
 معرفة **اجيب عنه** بان المراد من المعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده فح  
 فالرجل وان كان نكرة لكنه بعد دخول حرف النداء يصير معرفة بناء على تحريف النداء  
 في التعريف كاللام فكما يصير النكرة معرفة باللام كذلك يصير معرفة بحرف النداء  
 ايضاً وستعرف حقيقتنا انشاء الله تعالى في يصح التمثيل به **فان قيل** يخرج عن  
 قوله مفرد نحو الزيدان والزيدون لانها ليسا بمفردين **اجيب عنه** بان المراد من المفرد  
 ما يقابل المضاف ومضارعه لا الحقيقي كما اشرنا اليه من قبل فخر ينطبق لتمثيل له **فان**  
**قيل** العلم ذاتى وجمع يكون نكرة فكيف يصح التمثيل بنحو الزيدان والزيدان للمعرفة  
 وايضاً يلزم في حالة التثنية والجمع اللام عليها عوضاً عن العلمية كما في قوله جاء في الزيدان  
 والزيدون **اجيب عنه** بان الامر كذلك الا ان حرف النداء قائم مقام ما زال عنه  
 فيكون كل واحد منها معرفة وعوضاً ايضاً ونخفف بلام الاستغاثة اى بلام الجارة  
 يدخل وقت الاستغاثة فاضافة اللام الى الاستغاثة لا دنى علاقة



وهي الظرفية لان دخوله على المنادى لا يكون الا في وقت الاستغاثة وانما دخلت  
الاستغاثة ليتخصص المنادى ويتميزه من بين الامثال والاقران في الادعاء والطلب  
لكونه اى اللام للاختصاص تامل وانما خفض المنادى بلام الاستغاثة لان اللام  
الجارة عمله الجرقان قيل لا نسلم ان اللام جارة لانه لو كان كذلك لكان مكسورا  
لامفتوحا **اجيب عنه** الامر كذلك الا انها مفتوحة ههنا للفرق بين لام الاستغاثة  
وبين لام المستغاث له فيما حدثت المستغاث في نحو يا لقوم اصله يا الزيد للقوم  
**فان قيل لم يعكس مع انه يحصل لفرق ايضا اجيب عنه** بان المنادى المستغاث  
واقع موقع كانت الضمير واللام الجارة مع الضمير مفتوح مع انه استعمل في موضع  
المضمر ايضا نحوك وغيرها الى يا المتكلم فانه يقتضى كسرة ما قبلها فتح يكون اللام مع مكسورة  
نحو اللام مع الضمير لكثرة الاستعمال والكثرة يناسب التخفيف تامل نحو يا الزيد ويفتح  
المنادى بالالف الاستغاثتاي بالفتدخل وقت الاستغاثة وانما دخلت في وقت الاستغا  
عليه لافادة مدلول صوت المطلوب في الاستغاثة وانما بنى على الفتح لان الالف يقتضى  
فتحة ما قبلها ولا لام مع اى مع الالف او مع المنادى لمدلول صوت بالالف ويعلم  
ذلك بالمرجع بالتامل وانما امتنع اللام مع لان اللام يقتضى الكسرة والالف  
يقتضى الفتحة فبين اثريهما تناف وتضاد وكذا بين اقتضائهما ايضا تناف وتضاد  
لان اللام يقتضى اعرابه لانه من خواصه والالف يقتضى بناءه ويلزم الهاء نحو يا الزيد  
وانما لزم الهاء لئلا يلتبس بين الف الاستغاثة وبين الالف المنقلبة عن ياء المتكلم  
نحو يا غلاما وانما اختص الهاء لان الهاء انسب للوقف لان الوقف حسب نفس في الهاء  
يحصل الوقف مع اسهال النفس كذا في بعض الحواشي ويجب نصب اى ان كان المنادى  
مضافا نحو يا عبد الله او مشابها المضاف وانما نصب المنادى لارتفاع مانع من  
النصب هو الافراد ودخول اللام الجارة ودخول الالف مع ان الاعراب الاصلية فيه  
النصب لانه مفعول به نحو يا طالعا جبلا قيل تتصاب جبلا بقوله طالعا غير صحيح  
لعدم اعتياده لان الصفات لا تعمل بدون الاعتماد فلا يخ امان يعتبر اعتياده اولا  
فان اعتبر لم يكن هذا المثال مثلا لمضارع اى لمشابهة لمضات لانه موصوف بمفرد  
وان لم يعتبر فلا يصح منه اللهم الا ان يجاب عنه بانه فرق بين المنعوت المذكور وبين  
المنعوت المقدر لكن بقى شئ وهو ان طالعا جبلا جازان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة  
فكيف يصح ان يكون موصوف بكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمنع تصد

تعريف كذا في عبد الغفور ومثابه المضان الذي لا يتم معناه الا بانضمام كلمة اخرى فيه  
تفصيل فذكر في الحاشية المذكورة فاطلب هناك او نكرة غير معينة نحو قول الاعشى يا رجل  
خذ بيدي فان قيل هذا من اقصى ما سبق من ان حروف النداء للتعريف كاللام  
اجيب عنه بان حروف النداء ادوات التعريف مع علم المتكلم واحدا فقط فلا يلزم التنا<sup>قضا</sup>  
وان كان اي المنادى معر قابا للام قيل في ندائه يا ايها الرجل المذكور يا ايها المرأة في المؤنث احتراز عن  
اجتماع التي للتعريف فالمنوع اجتماع التي للتعريف لا اجتماع التعريفين فلا يرد شبهة بيازيد  
اجتماع التعريفين فيه هو التعريف العلمية قيل اختيار كلمة اي واية للمعرب لا اجتماع التي  
تعريف ليكون المنادى مفصلا والتفصيل يقتضي الاجمال في اللفظ وكلمة اي اية كذلك  
فهي المناسفة للتفصيل اما اختيارها والتنبيه فلرعاية حرف النداء لا يعد من المنادى لوقوع  
الفصل قترن مع ذلك المنادى حرف يناسب الياء في الاعلامية فهي الياء لكونها للاعلام  
لان التنبيه هو للاعلام كان المقصود من النداء للاعلام فكان المنادى منصوبا ومقرون  
مع الهاء والنداء اية حكما كذا في عبد الغفور ولما وقع كلمة اي واية موقع المنادى فله حكم  
المنادى من كونه مبنيا على علامة الرفع واما الرجل نحوها فهو ايضا مرفوع التزاما لانه من باب  
حكما الكذ عزل من موقعه للمانع وكذا ايرفع صفات الرجل اي توابعه فان قيل يخرج  
عن هذه القاعدة يا الله لعدم وجود الفصل بين الياء واللام اجيب عنه بان اسماء الله  
مستثنى عن القاعدة النحوية والصرفية كان مسماة مستثنى عن اثره العقل ولانه لا نسلم  
لزوم اجتماع التي للتعريف لان اللام فيه عوض عن الهزة المحذوفة فلم يكن محضاً للتعريف  
لوجود شبهة التعريف اما اجتماع التي للتعريف بلا فصل في قوله فيا الغلامان اللذان فراد  
في قوله يا اللقي ثبت قلبي شاذ ولما كان ترخيم المنادى من خواصه شرع الان في بيانه فقال  
ويجوز جواز اواقعا مستعملا ترخيم المنادى وهو في اللغة نحو لا يل بلا علة وهو اي لترخيم  
في الاصطلاح حذف حرف في اخره اي اخر المنادى للتخفيف اي لمجرد التخفيف بلا موجبة  
مقتضية للحذف فيا الموجبة بطريق الاولى كما تقول في يا مالك يا مال وفي يا منصور  
يا منصور بحذف الواو والراء وفي يا عثمان يا عثم بحذف الالف والنون في يا رحيم يا رح  
بحذف الياء مع الميم في بعض النسخ اشارة الى استفادة وهي حرف العلة اعم من ان يكون واوا  
او ياء او الفاعل ان للحذف كما وكيف فلا بد من بيانها اما الكم فحذف واحدا واشارتان  
في اخره زيادتان كاشنتان في حكم واحد هو اكثر من ثلاثة احرف او كان في  
اخرة حرف صحيح قبله فحذف حرفان كما في منصور وعثمان وغيرهما لثلاث

عليه المثل المشهور وصلت على الأسد بليت عن التقديرات لما زيد تامعا يجب ان يحذف  
 معا واما الكيف فهو شرائط الترقيم ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة وان يكون  
 زائلا على ثلاثة احرف لانه لو كان مضافا لم يجز فيه الترقيم لانه لو حذف في آخر  
 المضاف لا يكون الترقيم في اخره لشدة الاتصال بينهما لفظا ولو حذف في آخر المضاف لم يلزم حذف  
 الحرف في اخر غير المنادى وكذا المستغاث لان المستغاث لا يكون الا بزيادة اللام والالف  
 والحذف ينافي هكذا الجملة محكية عن حالها فلو تطرق اليها التغييرات زال الحكايات واما كونه  
 علما الشهرة لان المنادى الاعلى غالبا يستعمل فيكون الشهرة دليلا على ما بقي منه  
 ويجوز في اخر المرخم اي المنادى المرخم الضم الحركة الاصلية اما جواز الضمة فلكونه مضافا  
 براسها يجعل المحذوف نسيانها واما الحركة الاصلية فلجعل المحذوف بمنزلة الثابت  
 فلا يكون منادى اسما براسها كما تقول في يا حارث يا حارث يا الضمة ويا حارث يا الكسرة واعلم ان  
 يا من حروف النداء وقد يستعمل في مندوب ايضا ثم هو في اللغة صيت يبكي عليه حذو بعد  
 محامسة تبليغ الناس ن موته عظيم ابعذ في البكاء ويشارة كوة في التفتح وهو  
 المندوب في الاصطلاح المتفتح عليه بيا او اسواء كان وجوديا او عد ميا اما المتفتح عليه  
 للوجود فيقتضى عدمها واما المتفتح عليه جودا فكم ايندب على وجود الشيء يقتضى  
 عدمه لوجود المصيبة والحزن وغيرها فانت تفتح بوجودها ويقتضى عدمها واما  
 المتفتح عليه فكم ايندب على عدم الشيء ويقتضى وجوده كفقلا ميت وغيرها فانت  
 تفتح بعدمه ويقتضى وجوده نحو وا زيلة فهو يختص بالمندوب يا مشترك بين النداء  
 والمندوب ثم حكم في الاعراب والبناء لحكم المنادى ان كان مفردا معرفة يبنى على  
 علامة الرفع وان كان مضافا او مضارعا له ينصب ان كان مستغاثا باللام نحو ان كان مستغاثا  
 بالالف يفتح وانما يكون حكم حكم المنادى بعد صحة وقوع المندوب مندوب بالذمير وان جميع  
 اقسام المنادى لا يكون جميع اقسام المندوب لان شرط المندوب ان يكون معرفة فقط  
 بخلاف المنادى فانه قد يكون معرفة وقد يكون نكرة فلا يكون حكم حكم المنادى يجوز ذلك  
 زيادة الالف لمد لصوت المطلوب في المندوب في اخره مع الهاء فرقا بين الوصل والفصل كما  
 في الامثال المذكورة وكذا يجوز زيادة الالف مع الهاء في اخر الذي اضيف المندوب  
 اليه المضاف اليه نحو يا امير المؤمنين ولا يجوز زيادة الالف في اخر عطف المندوب عند  
 الجمهور خلافا لليونس فانه اجاز زيادة الالف في اخر الصفة ايضا كما في اخر المضاف اليه  
 فلا يقال وا زيد الطويله بخلاف يا امير المؤمنين وقد ذكر

في الفوائد الضيائية فاطلب هناك ان اردت الاطلاع لها قول القسم الثالث المفعول  
 فيه وهو اى المفعول فيه اسم ما اى شئ وقع فيه اى في ذلك الشئ فعل اى حدثا كور  
 تضمنا كما في ضمن الفعل الملفوظ او المقدرا وشبهه كذلك اى مفعولا او مقدر او عليك  
 بالتمثيل او مطابقة كما اذا كانت عامله مصدرا بعينه نحو عجبني ضرب زيد يوم الجمعة  
 الخ فقوله اسم جنس وقوله وقع فيه فعل فصل يخرج به ما ليس وقوع الفعل فيه و  
 قوله مذكور فصل خرج به قوله يوم الجمعة يوم طيب فان قيل يوم الجمعة سميت  
 فيه مفعول فيه ولم يذكر فعله **اجيب عنه** بان المذكور اعلم من ان يكون مفعولا  
 او مقدر انهما مذكور تقديرا بقربينة بعده **فان قيل** هذا الحدساق على قوله  
 شهدت يوم الجمعة فان شهدت يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة **اجيب عنه**  
 بان المراد من وقوع الفعل فيه من حيث انه فعل فيه الفعل لا من حيث انه وقع فعل  
 مذكور **قول** من الزمان والمكان الزمان ما يقع في جواب متى كما يقول لك متى سرت قلت  
 يوم الجمعة والمكان ما يقع في جواب اين كما يقول لك اين زيد قلت في البلد فقوله من الزمان  
 والمكان اشارة الى قسمي ما فعل او لبيان الحكم الاتي **فان قيل** انحصار ما فعل  
 فيه في الزمان والمكان غير صحيح لوقوع المصدر مفعولا في المصدر لا يكون زمانا او  
 لا مكانا بل يكون حدثا كقولك خرجت انك ذاهب اى خرجت ذاهبا **اجيب عنه**  
 بان المصدر قد يجعل حينئذ من المضاف ويجعل المصدر مجازا عن الميز لا اشتراكا  
 في مدلولية الفعل علاقة المنظر وفيتو النظرية وقد يجعل العين ظرفا مكانا نحو  
 جلست في الشمس اى في مكان منها اذا اريد بالشمس المنورا وفي مكان اثرها اذا اريد  
 بها **الحكم قول** ويسمى اى للمفعول فيه ظرفا للظرف ما يحيط الشئ وظرف الزمان  
 على قسمين مبهم اى احدهما مبهم وهو ما لا يكون له حد معين كدهر  
 وحين ومحدود وهو ما يكون له حد معين كيوم وليلة وشهر وستة واما كان  
 الحكم من كونه منصوبا بتقدير في مرتبا على قسمي الزمان قسم المصدر الزمان اليه كما لم يذكر القسم  
 خاصة مع انه لا بد منه فقل وظرف الزمان على قسمين كذلك قوله كلها منصوب بتقدير  
 في اى بشرط تقدير في شرطا لتعبارا لانه عامل بنفسه فخرج اندفع الاشكال الثاني  
 من قوله منصوب بتقدير في ناقل حاصلا ان ظرف الزمان معمول الفعل بلا  
 واسطة الحروف والفعل ينصب يعمل في ذلك الظرف فلا حاجة الى واسطة في  
**فان قيل** البحث عن المفعول فيه لا يدخل في بحثنا اليه في سواء كان مفعولا او مقدر

فلا حاجة الى ادخاله في هذا البحث **اجيب** الامر كذلك الا ان كلمة في النظرية ومعنى  
 النظرية ذكرت ههنا قول صمت دهر او حيناً اي في دهر وحين وسافرت شهراً  
 اي في شهر هو مثال للزمان المبهم وشهر مثال للزمان المحدود وقال بعض الفضلاء  
 ان رجلاً جاء الى ابي بكر رضي الله عنه فقال يا صديق رضي الله عنه اني حلفت على الحين بالله  
 لا اتكلم حيناً فاجاب بان لا تكلم ستة اشهر ثم رجع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحدث ذلك الحال  
 فاجاب له بالساعة ثم رجع الى عثمان فحدث ذلك الحال فاجاب له بان لا تكلم شهراً  
 ثم رجع الى علي رضي الله عنه فاجاب بان لا تكلم ابداً ثم رجع ذلك الرجل الى صاحب الشريعة هو النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال عرض الاحوال الى اجوبة الخلفاء الاربعة فقال النبي عليه السلام  
 اصحابي كالنجوم يا ايهم اقتديتم اهتديتم وظروف المكان ايضاً كذلك اي قيمان ان يكون  
 صبراً اي احد هالما ذكر تعريف المبهم في بيان ظروف الزمان لم يتعرض لثانياً واكتفى به  
 شرع في حكمه فقال وهو منصوب بتقدير في بشرط تقديري في الجملة على الزمان المبهم نحو  
 جلست خلفك وامامك اي في خلفك وفي امامك فان الخلف الامم وان كان من حيث  
 الجهة معيناً لكن مبهماً باعتبار حاله ونفسه لان خلفك يتناول انقطاع الارض وكذلك حال  
 امامك ومحمد وداي وثانيها محد واولها ذكر حده لم يتعرض له ثانياً وشرع في حكمه  
 فقال وهما الا يكون منصوباً بتقدير في بل لا بد هناك من ذكر في فيه نحو جلست في  
 الدار وفي السوق لعدم اعمال الفعل فيه بلا واسطة الحروف وذلك لان الفعل لا يعمل  
 الا في جزءة حقيقة او حكماً فالزمان المبهم جزء الفعل لان كل فعل لا يتخلو عن زمان مبهم  
 فكان ظرف الزمان المبهم من مد لولات الفعل لان مد لولات الفعل ثلاثة الحد  
 والزمان والنسبة الى الفاعل والزمان جزء منها فلذا اصح اعمال الفعل في الزمان  
 بلا واسطة الحرف وكذا اصح في المفعول المطلق بلا واسطة الحرف لانه مصدر والمصدر  
 جزء من مد لولات الفعل وكذا الفاعل جزء الفعل ويدل عليه سكاك الباء في ضيرت  
 وضربت وكذا المفعول به حيث تعقل لفعل بتعقله فلا يمكن تصور الضرب مثلاً  
 بلا تصور المضروب عند الغفلة عنه وكذا المفعول معه جزء مطلقاً الفاعل والمفعول  
 واما المفعول له فلا يكون من اجزاء الفعل فح لا يصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة  
 الحرف بل لا بد هناك من اللام التجارية كما يقال ضربته للتأديب الا اذا كان فعل لفاعل  
 المعلن به مقارناً في الوجود فح يكون كالمفعول المطلق فيصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة  
 الجزئية واما الحال فهو ايضاً جزءة لانه مبين لمبيئة الفاعل والمفعول به

دكنا التميز لان التميز اذا كان عن نسبة الجملة كانت فاعلا لذلك الجملة او مفعولا  
 له واما ان كان عن الاسم التام فتناسب ذلك الاسم التام واما المستثنى فهو ايضا  
 جزءه لتعلق بما قبله من الفعل اما سائر المنصوبات من اسم ان ارتفع ولا المشبهتين  
 بليس اسم لا التي لنفي الجنس قلت من معمولات الحرف فلا حاجة الى بيان كذا في  
 الرضوان قيل فعلى هذا لا يصح اعمال الفعل في الزمان المحدود لعدم جزئيته  
 للفعل اجيب عنه بان الامر كذلك الا انه حمل على الزمان المبهمة لمشاركة في الزمانية فكذا  
 حمل على المكان المبهمة لمشاركة في الإبهامية فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يحمل على  
 المكان المبهمة مكان المحدود وايضا قيل هذا الحمل غير جائز لمكان الاختلاف بينهما ذاتا  
 ووصفاتا قل فان قيل ينبغي ان يحمل على المكان المبهمة وعلى الزمان المحدود  
 قيل لا يجوز ذلك لانه يلزم حمل الثقل على محمول شئ اخر وهو ضعيف جدا فاذا ارتفع  
 جهات العمل فيه فلا بد من ذكر في فيه نحو ضربت زيدا في الدار وفي السوق قوله  
المفعول معه وهو اي المفعول معه في الاصطلاح ما اي اسم يذكر بعد الواو التي ثبتت  
بمعنى مع احتراز عن الفاء وغيرها من الحروف العاطفة وكذا من الواو التي للقسم  
او العطف او يكون بمعنى التردد لمصاحبة محمول فعل اي لمصاحبة معمول ياء او  
لمصاحبة مع معمول الفعل على ما يقتضى باب المفاعلة تامل واعلم ان المصاحبة  
مشاركة الشئيين في نفس الفعل مع اتحاد الزمان والمكان فقوله مشاركة الشئيين  
في نفس الفعل جنس شامل لغيره وقوله مع اتحاد الزمان والمكان فصل خرج به  
قوله جاءني زيد وعمرو لان فيه مشاركة زيد وعمرو في نفس الفعل فقط دون  
اتحاد الزمان والمكان تامل لان الاتحاد معنى لفظ مع ولا يكون الواو ههنا بمعنى  
مع وان كان بمعنى مع فح يكون من هذا الجنس بلا شك لكن ظاهر التركيب ياباه  
وايضه يفهم من قوله مشاركة الشئيين في نفس الفعل ان يكون مشاركة  
مع الصلاحية لئلا يرد عليه قوله ضحك زيد وطلوع الشمس فان الضحك لا يصلح  
الشركة بين زيد وطلوع وكذا قوله نطق زيد والجدار فان النطق لا تقبل  
الشركة بين زيد وجد الى غير ذلك مما يفهم منه لكنه بالتأمل لصادق  
بجوارف ذهب زيد وسيل المسيل اي سيلاب فان الذهب كما يكون للزيد  
كذلك للماء ايضا عند بعض كذا يفهم من حاشية عبد لغفور على الفوائد  
الضياشية فاطلب هناك نحو جاءني البرد والجبات فان الجبات اسم من كوس

وتجارات ذهب لا يدور الليل فان الذهب كما يكون لزيد كذلك لغيره

بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة معمول الفعل وهو الفاعل نحو جئت انا وزيدا  
فان زيد اسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة الفاعل الفعل اي مع الجيات  
ومع زيد واما مصاحبة لمفعول الفعل كافي قوله كفاك وزيدا درهم فان زيد اسم  
وقع بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة مفعول الفعل واعلم ان المصاحبة لا تعلم  
الا بالقرينة فالقرينة حال البردية وحال المجيئة كافي قوله ولو تركت الناقة وفصيلها  
لرضعتها مفعول به فالقرينة ههنا الرضاع وغيرها ثملها كان اصلها واو العطف  
واستعمالها بمعنى مع خلاف الاصل شارالمصم رح الى بيان الاصل فقال وان كان  
الفعل الناصب للمفعول معه لفظا اي مفعولا والحال انه جاز العطف يجوز فيه  
الوجهان النصب على المفعولية والعطف نحو جئت انا وزيدا وزيدا فان عطف زيد  
يجوز على الضمير المتصل بسبب تأكيد الضمير المنفصل ويجوز النصب فيه  
لان المفعول معه يجوز فيه الرفع لانه فاعل لذلك الفعل بالعطف وان لم  
يجز العطف تعيين النصب حيث لا وجه سواه نحو جئت وزيدا وان كان الفعل  
معنى والحال انه جاز العطف تعيين العطف لانه لو نصب بالمفعولية لكان عامله  
فعلا معنويا وان لم ينصب لكان معطوفا على المذكور ما قبله لفظا فاذا  
تعارض الظاهر مع المقدر فالظاهر اولى من المقدر فلذا اتعين العطف نحو  
ما لزيد وعمر ودون عمر لان الذهاب الى جانب المقدر مع وجود الظاهر غير  
متناسب وان لم يجز العطف تعيين النصب لانه لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما  
شأنك وزيدا فان العطف ههنا لا يجوز لانه لو عطف الشأن اختل المقصود وهو  
ههنا السؤال عن احوالهما عن ذات زيد حال المخاطب وفي العطف لزوم هذا  
المعنى لانه لا قام زيد مقام قوله لك فيكون التقدير مالك وزيدا وهذا باطل وان  
عطف على الضمير المجرور فهو ايضا لا يجوز للزوم عطف الكلي على الجزئي وهو ظاهر  
فاذا امتنع العطف تعيين النصب وكذا قولها شأنك لانه لو عطف على الشأن  
لاختل في المقصود وهو السؤال عن احوالهما السؤال عن حال واحد ذات الآخر  
وان عطف على الضمير المجرور وهو الكاف لزم عطف الكلي على الجزئي وهو ايضا  
لا يجوز فاذا امتنع العطف تعيين النصب تامل وانما حكمتنا بمعنى الفعل  
لان المعنى اي معنى قولك مالك وزيدا او ما شأنك وعمر واما تصنع و  
نحوه يصنع على صيغة الغائب والمتكلم وذلك لان كلمة ما

للاستفهامية والاستفهام غالباً لا يكون إلا في الفعل فيفهم منه وكذا الجار والجر في قوله  
 مالزید وعمرو ومالك وعمرو ومالك وعمرو وموجبة أخرى لاقتضاء الفعل تامل كذا  
 فهم من حاشية عبد الغفور **قوله** القسم الخامس المفعول له وهو أي المفعول له  
 اسم وقع لأجله فعل أي حدث أي لقصد إيجاده وانشائيته وتخصيله فعل وعند  
 وجوده أو سببه وقع فعل مذكور قبله أي قبل ذلك الاسم فقوله ما جنس يشتمل المقصود  
 وغيره وقوله لأجله فعل مذكور فصل خرج واليس لأجله وينصب أي المفعول له  
 بتقدير اللام الجارة أي بشرط تقدير اللام الجارة وإذا تلفظ بها يوجب الجرفان  
**قيل** يلزم من قوله إن الناصب فيه هو التقدير لا الفعل والامر ليس كذلك  
**أجيب عنه** بان العبارة على حذف المضاف كما مر في المفعول في ينصب بشرط  
 تقدير اللام فالقدير يشترط لا تنصابه لا أن يكون ناصباً بنفسه  
**فان قيل** هل هذا لام أجيب عنه الأمر كذلك إلا أن يسوغ ذلك الدخول لتناسب  
 العلية لأن المفعول له لا يكون إلا علته غائية وكلمة اللام الجارة أصل في تعليلات  
 الأفعال فلا يقدر غيرها من كلمة من وفي والباء وأما مثال في فكما في قوله عليه السلام  
 إن امرأة دخلت النار في هرة أي لأجلها وأما مثال الباء فكما في قوله تعالى فبظلم  
 من الذين هادوا وآما مثال كلمة من فكما في قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على  
 جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله فهذه الحروف الثلاثة لتعلق  
 الأفعال لكنها ليست مشهورة فلذلك حذف المص رحمة الله بالذكرة ههنا نحو  
 ضربته تاديباً أي للتأديب وقعدت عن الحرب جبناً أي للجبن مثال لا يجاد ولا نشاء  
 الأول وذلك لأن التأديب إنما ينشئ ويجاد بضرب ومثال الفعل عند وجوده  
 كقعدت عن الحرب جيناً ولا شك أن القعود ليست لا نشاء الجبن ولا يجاد  
 بل وقع القعود بسبب الجبن أو عند وجوده وعند الزجاج بفتح الزاء المعجمة لا المهمل  
 ولا بالضم لأنه اسم القارورة هو أي المفعول له مصدر أي مفعول مطلق لا مفعول  
 لذا في تقديره أدبته بالضرب تاديباً وجبت في القعود جبناً على أن يكون  
 أدبته بسبب التأديب له وذلك لأن التأديب له أسباب انشائية كالضرب  
 والقتل والقهر بالحبس مثلاً وغيرها وذكر ضربت لأظهار السببية  
 التاديبية له لأنه فعلك لأجله فعل عند الزجاج وكذا ذكر قعدت  
 للقريظة بذلك الجبينية أمر باطنياً لا شعورياً به لا أحد إلا عند وجود قريظة



كالقعود عن الحرب والمهرب عنه والقضاء السلاح عن النفس اقبال الفدية او غيرها  
 فيذكر للقرينة لانه فعل وقع لاجل لغير عندة فقد ير قوله بوجهين الاول انصرف  
 الظاهر الى غيره وهو بغير الضرورة لا يجوز والثاني اول تاويل لنوع بنوع اخر انما  
 يجوز اذا كان حقيقتها واحدا ولا يخرج الى حقيقة اخرى كتاويل الحال بالظن نحو  
 جاعني زيد راكبيا او وقت الركوب فانه يجوز لوجود معنى الظرفية في الحال ايضا  
 كتاويل المستثنى بالبدل في صورة غير الموجب نحو قوله ما جاعني احد لا زيد فانه  
 يجوز لبقاء المعنى الاستثنائية في حال البدلية ايضا وهو اخراج الشيء عن حكم ما قبله  
 وهو ثابت في حال التركيب البدلية لان زيد اخارج عن حكم ما قبله في الاستثناء  
 كذلك خارج عنه في حال البدلية ايضا بخلاف البدل في صورة الموجب فانه لا يجوز  
 لعدم بقاء الاستثناء فيه تأمل انما يصح البدل في غير الموجب لم يصح في الموجب لان  
 البدل في حكم تكرير العامل فيه والعامل هو نفس الفعل لا النفي فصم اعادته  
 في المستثنى مع بقاء المعنى وفي الكلام المرجح لا يصح لعدم صحة معنى الاستثناء  
 وكذا يصح تاويل التركيب التميزي بالتركيب الصفتي كما تقول نمت ثلاثا زمنة  
 بصورة التميز ثم يؤول الى قوله نمت الازمنة الثلاثة بصورة الصفة وكذا قولها حل الازمنة  
 الثلاثة يؤول من حال التميز الى حال الصفة ولا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها  
 ولا الموصوف الى الصفة فعليك بالتأمل واعلم ان تقدير اللام في المفعول له  
 مشروط بثلاثة شرائط احدها ان يكون فعلا اي حدثا اخرها ان يكون عينا  
 فانه لا حذف من اللام نحو جئتك المسمن وثانيها ان يكون ذلك الفعل هو الحدث  
 منسوب الى فاعل الفعل المتقدم اي فاعلها وحدثا اخرها ان يكون فاعلها محتمل  
 نحو جئتك لمجيئتك فلا يجوز الحذف منها ايضا وثالثها ان يكون ذلك الحدث مقارنا  
 له في الوجودا اخرها ان لا يمكن مقارنته في الوجود نحو قوله جئتك لذلك المسمن انما  
 صار التقدير مشروطا بهذه الشروط لانه بهذه الشروط يشابه المفعول لمطلق فيصم  
 انتصابه فيه كما في المفعول لمطلق كذا في الفوائد المضية عمية ثم يفرغ عن احوال  
 المفاعيل الحقيقية شرع في المفاعيل الحكيمة تقدم من بينها الحال لشدة علاقتها  
 بالمفعول به فقال القسم السادس الحال هو في اللغة الصفة والشان في الاصطلاح  
 لفظ يدل ذلك اللفظ على بيان هيئة الفاعل والمفعول به او كليهما كلمة  
 او ههنا لمانعة الخوا لا لمانعة الجمع فاندفع الاشكال التي هي التناقض

المستفاد من كلمة او كليه لان قوله او كليه يقتضى الجمع وقوله على بيان هيئة الفاعل  
 او المفعول به يقتضى الافراد والافصال وفيها تناقض فان كلمة او لما نعت الخلو فارفع  
 الاشكال فقوله لفظ جنس شامل للمقصود وغيره وقوله على بيان هيئة فصل يخرج به  
 ما بين الذات كالتمييز وباضافته الى الفاعل المفعول به يخرج ما بين هيئة غيرهما كهيئة  
 المبتداء نحو قائم اخوك فان القائم بين المبتداء والفاعل والمفعول كذا يبين الخبر  
 والمراد من الفاعل والمفعول الفاعل المفعول به حين الاسناد اليه الوقوع عليه فيخرج  
 عن الحد ما بين هيئة الفاعل للمفعول لا من حيث حيث الاسناد اليه بل بين هيئة  
 الفاعل والمفعول به مطلقا لا مقيدا كصفة الفاعل المفعول به نحو جاءني زيد المقام ورا  
 زيد لقائم فان القائم بين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا من حيث الاسناد لانه قائم  
 سواء اسند اليه المهيئة او لا انتهى فان قيل لم غير الاسلوب السابق وقال لفظ  
 ولم يقل اسم كما قال في الحد والحد وذات السابقة قلنا ليتناول الجملة لان الحال  
 كما يكون مفردا يكون جملة بل يؤهلها بالمفرد بخلاف السابقة فانها مفردة حقيقة او  
 حكما فلذا غير الاسلوب فان قيل قد يكون الحال عن غير الفاعل او المفعول به  
 كالحال عن مفعول والمسمى فاعله نحو ضرب زيد مشد ودا قلنا المراد من الفاعل  
 او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل ما يكون عن مفعول المسمى فاعله  
 وعن المفعول المطلق في قوله ضربت الضرب شديلا لكونه مفعولا به حكما بتاويل  
 حدثت الضرب شديلا لان التجدد والحدث لا زمان للفعل وكذا يدخل في الحال  
 الحال من المضاف اليه الذي اضيف اليه الفاعل او المفعول به لان المضاف اليه  
 ربما يقوم مقام المضاف فهذا القدر صار فاعلا او مفعولا به نحو قوله تعالى بل نتبع  
 ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال عن ابراهيم وهو المضاف اليه المفعول نتبع  
 هو قوله ملة وفس على هذا وغيره وكذا الحال عن معاد ضمير الفاعل ومفعول والم  
 يسم فاعله كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حال عز قوله هؤلاء لانه  
 مفعول والمسمى فاعله حكما بسبب جوع الضمير المستكن في قوله مقطوع فمثال ما بين  
 هيئة الفاعل فقط نحو جاءني زيد راكبا وضربت زيد مشد ودا فمثال ما بين هيئة  
 الفاعل والمفعول به نحو لقيت عمرا راكبين كليه وقد يكون الفاعل معنويا والمراد من  
 الفاعل المعنوي ههنا ما لا يكون ملفوظا ومنطوقا في نظم الكلام فيشتمل  
 المقدر وما يفهم من فحوى الكلام كالمثالين الآتين في قوله وقد يقيد المعنوي

بما يستتبط من نحوى الكلام فهو المقدر بما يستتبط من نحوى الكلام بل يكون نظم الكلام  
لكن غير ملفوظ كالأصغرى عنى من له بصيرة في علم النحو نحو زيد في الدار قائما فان قائما  
حال من الفاعل المعنوى الذى يكون فى نظم الكلام لكنه غير ملفوظ لا زمعناه  
زيد استقر فى الدار قائما فيكون قائما حال عن فاعل استقر وكن المفعول به معنويا  
نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من زيد الذى يفهم مفعوليته من نحوى الكلام  
باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المقرومين من كلمة هذا لان مفعولية مقدره  
فى نظم الكلام فان نظم الكلام يقتضى كلاما مستقلا لكونه مبتدأ وخبرا  
مشتتلا على المسند اليه وانما حكمنا بكونه مفعولا عنويلا ان معناه اشير اليه  
وانبه عليه قائما ولما توهم ان العامل فى الحال لشدة اتصاله فيندفع بقوله العا  
فيكذ او كذا ولا لما مست الحاجة اليه فانه ظاهر وقال العامل فى الحال فعل اعمزان  
يكون ملفوظا او مقدر او معنى فعل ان لم يكن ملفوظا ولا مقدر بل يفهم من نحوى  
الكلام كفى قوله هذا زيد والحال نكرة ابداءى فى كل وقت فنصب على الظرفية  
لان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها وهو يحصل بالنكرة  
فلا حاجة الى المعرفة اصلا او لان الحال وصاحبها مبتدأ وخبر فى المعنى لصيرتها  
الى الجملة الاسمية كما تقول فى جاءنى زيد راكبا تبرك العامل للفظ التنكير اصل الخبر  
فكذ انى الحوال وذو الحال معرفة غالبا كما ريت فى الامثلة فقوله غالبا اى زمانا غالبا فنصب  
على الظرفية ايضا لانه محكوم عليه حق المحكوم عليه ان يكون معرفة لئلا يلزم الحكم على  
المجهول تامل فيه نظر ووجه النظر ان الفاعل محكوم عليه لم يشترط التعريف فامل  
وان كان ذو الحال نكرة لم يكن فيه شائبة التخصيص سوى التقديم يجب تقديم الحال  
عليه اى على ذى الحال نحو جاءنى راكبا رجل لئلا يلبس الحال بالصفة فى حالة  
النصب نحو ريت رجلا راكبا فانه يصح ان راكبا حال منه او صفت له مع استقامة  
المعنى فيها واذا قدم ارتفع الالتباس لان الصفة تابع للموصوف والتابع لا يتقدم  
على المتبوع بخلاف الحال فانه لم يكن تابعا فاما مانع من تقديم عليه لاطرافه  
عليه حال الرفع والجوايز فان قيل اذا كان ذو الحال نكرة ووجب تقديم الحال  
عليه جب ان يقدم راكبا على رجل فى قوله مررت برجل راكبا والحال انه لا يجوز  
اصلا مع ان ذى الحال نكرة واجيب عنه بان المراد من النكرة غير مجرورة وان كان نكرة  
مجرورة امتنع التقديم عليه او ذلك لان الحال تابع لذى الحال ومنع تقديم

المجرور على الجار فكذا تقديم تابعه **فان قيل** فلم لم تقدم على نفس المجرور وايضا  
 بدون الجار قلنا لشدة اتصال الجار مع المجرور حتى صار كالكلمة الواحدة امتنع  
 التقديم على نفس المجرور وايضا لعدم الاتصال بينهما **أعلم** ان المجرور على نوعين مجرور  
 بلاضافة ومجرور الجار فتقديم الحال على المجرور بلاضافة ممنوع متفق عليه لامتناع  
 تقديم المضاف اليه على المضاف فكذا اتبعه لا المجرور بلاضافة اللفظية فان تقديم  
 الحال على ذلك جائز نحو جاءني راكبا صارب زيد لان المجرور بلاضافة اللفظية تكلل بمجرور  
 بل منصوب او مرفوع كما سيجيء في باب الاضافة وكذا المجرور بكلمة غير فان تقديم  
 الحال على مجرور غير جائز نحو جاءني راكبا غير زيد لان المجرور بمشابهة كلمة غير بما ولا  
 التافيتين في متغايرة ما بعد هالما قباها واما المجرور بحرف المجرور انه اختلف فيه بعضهم  
 الى ان التقديم ممنوع لما مر وبعضهم الى انه يجوز بناء على ان حرف الجموع للفعل اللازم  
 فكان المجرور بها كالمجرور لان قوله ذهبت بزيد تقديره اذ هبت انتهى اعلم ان في الحال  
 قواعد ولها ان يكون نكرة ايلا فلو كان معرفة يؤل بالنكرة كقوله مررت بزيد وحده اي  
 منفردا وكقول الشاعر ارسلها العراك اي معتركة وكذا قوله اشهد ان لا اله الا الله حده  
 اي منفردا والى غير ذلك وثانيتها انه لا يشترط فيه الاشتقاق عند صاحب الكافية بل المراد  
 ما تبين هيئة باي وجه كان خلافا للجمهور فانهم يشترطون الاشتقاق وبأولوز الجار مد  
 بالمشاق لو كانت جاهلا وصاحب الكافية على خلافه وثالثها انه اذا تعلق الحال من شيء  
 واخذ من حيث اختلاف الجهة يجب ان يلي كل حال متعلقه وفيه تفصيل فليطلب  
 من الفوائد الضيائية ورابعها ان الحال على سبعة اقسام منتقلة وهو يصح ان ينتقل  
 عن صاحبها نحو جاءني زيد راكبا وهو كدة وهي التي لا تنفك عن صاحبها غالبا نحو جاءني  
 زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لازم للاب غالبا **دائمة** وهي التي لا تنفك عن صاحبها ابدا  
 نحو وكفى بالله شهيدا ومثلا خلة وهي الحال التي جاءت عن ضمير الحال نحو جاءني زيد  
 راكبا ضاحكا فضاحك حال عن ضمير راكبا وهي الحال المتداخلة ومطلوبة وهي ما يكون  
 صاحبها مطلوبة او معنوية نحو زيد في الدار قائما او مترادفة وهو ظاهر قول  
 وقد يكون الحال جملة خبرية مطلقا اسمية كانت او فعلية فان كانت اسمية  
 فيكون مشتملة على الواو والضمير معالا استقلالها فلا بد فيها من العائد نحو جاءني  
 زيد وابوه قائم او بالواو نحو قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين او  
 بالضمير وحده لا نحو جاءني زيد غلامه راكبا الكفله به فان كانت فعلية فان كانت

مضارع واجب ان يكون مشتتة على الضير فقط لشبهه باسم الفاعل الذي لا يجوز  
الواو معه في صورة الحال نحو جاءني زيد يركب غلامه وان كان ماضيا يكون  
مشتتة على الضير والواو معا نحو جاءني زيد يركب غلامه والواو فقط نحو جاءني  
زيد يركب زيدا وبالضير وحده نحو جاءني زيد يركب غلامه لاستقلاله كالجملية  
الاسمية ومثال ما كان عاملا معنويا نحو هذا زيد راكبا فان معناه انبته  
واشيرا اليه وقد يحذف العامل اي عامل الحال واما قيد بقوله عامل الحال  
لئلا يخرج البحث عنه لان البحث عن متعلقات الشئ بحث عن ذلك الشئ جوازا  
اي حذفه فاجازت القيام قرينة فاللام ههنا للوقفية لا للاجلية لان الحذف للاختصاص  
لا لقيام قرينة كما تقول للمسافر اي الراجع من السفر سالما غاما حال بعد حال  
والاول حال من الفاعل والثاني حال من ضمير سالما حال متداخلة او صفة له  
ترجع فحذف ترجع للقرينة الحالية وقد يحذف وجوبا كما في قولك زيدا برك عطوفا  
اي احقه لكن الوجوب مشروط بان يكون مقرونة لمضمون الجملة الاسمية فقط  
كذا في الكافية القسم السليح التميز وهو في اللغة جدائي كردن في الاصطلاح  
نكرة خير للمبتداء وهو قوله هو تذكير للمبتداء باعتبار المعاد اي المرجع والمطابقة  
غير لازمة لفوات شرطها هو كون المبتداء والخبر اسما ظاهرا اي كل واحد منهما  
اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان المبتداء ضميرا فانه لا يلزم المطابقة لانه اذا دار بين  
المعاد والخبر فله الوجهان رعاية المعاد ورعاية الخبر لكن رعاية الخبر اولى من  
رعاية المرجع لان الخبر مناط الفائدة وقيل رعاية المعاد اولى تذكراي  
ذلك النكرة بعد مقدار اي ما يقدر به الشئ على ان المقدار صيغة الة من  
عدو بيان لقوله مقدار او كيل او وزن او مساحة او غير ذلك كالمقياس  
وسياق بيانه مما فيه بيان لقوله غير ذلك ابهام اي الابهام من جنس المقدار  
والمراد من جنس المقدار جنس ما يقدر به المقدار بعينه فح اندفع الاشكال  
تأمل فانه من المعلوم ان الابهام في المعدودات والموزونات وغيرهما  
لا في نفس العدد والوزن والكيل والمساحة فانها معلوم ترفع الابهام اي ترفع  
ذلك النكرة الابهام عن ذلك المقدار اي عن المقدار به لا عن نفس المقدار  
وهو العدد والوزن فانه لا ابهام فيه بل الابهام في المعدودات والموزونات به نحو قوله  
عندي عشرون رجلا فان الرجل نكرة ذكرت بعد مقدار وهو لفظ عشرون ويرفع

الإيهام في المعدل ولان يكون ثابتا في العدد حتى يكون التمييز كذا حال الامثلة الاليتية  
 من نحو فقيران برا ومنوان سمنا وجربان قطنا وعلى التمرة مثلها زيد اقل قوله على التمرة  
 مثلها زيد مثال لقوله او غير ذلك كالمقياس باقى الامثلة على الترتيب المذكورة تأمل  
 وتعرف وقد يكون اى التمييز عن غير مقدار اى عما يكون مبهما جنسا وقد اقول هذا خاتم  
 حديلا فان التمييز عن قوله خاتم وهو مبهم من حيث الجنس لانه لا يعلم منانه من  
 الذهب والفضة وكذا من حيث المقدار فان الخاتم لا يدل على القدر بالمعلوم بل  
 يعرف عادة فالحد يد رافع الإيهام من حيث الجنس لا القدر وكذا قول سوار  
 ذهباً اى هذا سوار ذهباً على انه خير المبتداء اعلم ان المقادير على خمسة انواع  
 عدل وكييل ووزن وذراع ومقياس كما اورد عليه الشعر مقادير - ههيج سبب شائش  
 عدل وكييل ذراع وزن ومقياس - ويسمى هذه المقادير - بالاسم التام  
 ايض وهو ما يتم بتنوين او ما يقوم مقامه من تولى التثنية والجمع او بلاضافة  
 وترفع اى فى الجنس لئلا ينقض بمثل قولنا عندى رجل فان رجل اسم يتم بتنوين  
 ولم يقتض التميز وانما سماه بالتام لان معنى التام تمام شدن شئ كما ان معنى  
 الناقصة ناقصة شدن شئ وهذه الاسماء ايضا يتم بهذه الامور لعدم جواز  
 اضافة هذا الاسم مع وجود هذه الامور الى اخره فاستغنى عنها لان المضاف  
 لا يضاف ثانيا والتنوين وما يقوم مقامه من تمام الكلمة قوله عندى رطل مثال  
 لما يتم بالتنوين مع كونه وزنا وقوله وعشرون رجلا مثال لما يتم بنون الجمع مع  
 كونه عددا و فقيران برا مثال لما يتم بنون التثنية مع كونه كيلا ومنوان سمنا مثال  
 لما يتم بنون التثنية ايضا مع كونه وزنا وجربان قطنا مثال لما يتم بنون التثنية  
 مع كونه مساحة وقوله ومثلها زيد مثال لما يتم بالضافة مع كونه مقياسا و  
 لم يذكر مثال الذراع اكتفاء بما سبق من الامثلة فان قيل باى وجه يصير  
 اسم التام ناصبا مع انه لم يكن فعلا ولا شبهة فعل قلنا المشابهة الفعل في التام  
 فانه يتم بهذه الامور كما يتم الفعل بالفاعلية ثم الفعل بعد تمامه ناصب في المفعول به كذا  
 هذا الاسم ناصب في التميز الذى يشابه المفعول بعد تمام الفعل بالفاعل انتهى وفيه اى في التميز الذى  
 يكون غير مقدار الخفض اى الجراكثر من النصب استعلا اقل قوله الخفض مبتداء وخبرة  
 اكثر والجار مع المجرور ظرف مستقر وقع صفة المبتداء وتقديره هكذا والخفض  
 الكائن فيه اكثر لان غير المقدار لا يكون مضافا للإيهام عرفا كالمقادير

فانها توغلت في الابهام فانتضى التميز فصارت منصوبا قطعاً لا يجوز اى في غالب الاستعمال  
واما قلنا في غالب الاستعمال لجواز الخفض في المقادير ايضاً كما سنذكر ان شاء الله  
تعالى يحذف غير المقادير فانه لما لم يكن غير المقدار توغلت في الابهام وغرق في الابهام  
فقد انتصر عن طلب التميز في ذكر التميز على صورة غير التميز وهي الاضافة لخصول الغرض بها  
مع الخفض اعلم ان التميز رطل زيتا ومنوان سمنا يجوز الاضافة فيه وان كان عاماً  
يتم بنون الجمع او بالاضافة فلا يجوز فيه الدلالة المذكورة في الفوائد الضيائية ثم ان كان  
التمييز جنساً لا يجوز تثنية وجمعه الا ان يقصد الانواع ويثنى ويجمع غيره ثم التميز لا يخلو  
من ان يكون صالحاً ان يكون مفسراً لما انتصب عنه وملتعلقه بعد ما لم يكن نصاً  
في المنتصب عنه اولا يكون صالحاً لما انتصب عنه بل صلاحيته باعتبار متعلقه فان كان الاول  
جالاً ان يكون التميز لما انتصب عنه او متعلقه نحو طاب زيد ارا و ابا و ابوة و ان كان الثاني فلاح  
يجوز ارا باعتبار المتعلق نحو طاب زيد ارا و علماء وان كان متعلقه نصاً في المنتصب عنه فهو له  
نحو طاب زيد نفساً هذا اذا كان التميز اسماً غير صفة وان كان صفة لم ينتصب عنه فقط ان  
التمييز لان الصفة يستدعي موصوفاً والمذكور اولى بالموصوف من المقدار نحو طاب زيد  
والد اذا كان الولد زيداً ولا يجوز ان يكون والداً لكنه احتملت الحال نحو طاب زيد فارساً من  
حيث انه فارس وحال كونه فارساً وقد يقع اى التميز بعد الجملة حقيقة او مشابهاً بها كما هم  
الفاعل اسم المفعول او الصفة المشبهة واسم التفضيل المصدر كذا كل ما فيه معنى لفعل  
نحو مجيبك زيد جلالاً فدفع الابهام من نسبتها اى الجملة او مشابهاً نحو طاب زيد نفساً  
او علماء و ابا و ابوة اعلم انه ان كان التميز عن المفعول في الجملة او تقديماً التميز عليه لضعف عملها  
لان عمل المقادير يشابهة الفعل كما هم ان كان عن الجملة في ايضاً لا يجوز تقديمه لان ذلك التميز  
في المعنى فاعل لذلك الفعل لا يجوز تقديم الفاعل وبعضهم قالوا ان كان عاملاً فعلاً صريحاً  
فيجوز تقديم لقوته في العمل الا فلا اعلم ان في التميز قواعداً ولها ان التميز لا يكون الا من  
الجنس المبهم سواء كان مذكوراً كما في قوله عند رطل زيتا ومقداراً كما يكون التميز عن نسبة  
الجملة نحو قوله طاب زيد نفساً تقديراً طاب المستوالى زيد نفساً وثانيها ان لا يكون التميز  
الا نكرة واذا كانت معرفة ياول نكرة وثالثها ان يكون اسماً جامداً او مستقاراً رابعها ان يكون  
التمييز منصوباً وقد يكون مجرماً من نحو قوله تعالى كمزق ريتا هلكنا هذا عند الجرم وخلافاً  
للزحشرى فانه لم يجوز زيادة من على كمال استفهامية وخامسها ان يكون الابهام ضعفاً  
فلا يكون رايته جارية من باب التميز ولا يكون ايضاً مرتباً بهذا الرجل ولا يكون ايضاً

قام ابو حفص عمر من باب التميز لان الابهام في هذه الاشياء ليس بوضعي بل عارض  
 نشأ عن تعدد الموضوع له في الاستعمال او نشأ من عدم شهرته كما في عطف البيان  
 كما في الفوائد الضيائية **القسم الثالث** من المستثنى هو في اللغة المنع والصرف  
 كما يقال استثنى الشيء من هذا الامر اي منع من هذا الامر وهو في الاصطلاح لفظ  
 وانما قال لفظ ولم يقل اسم مع ان المستثنى قسم من اقسام المنصوبات والمنصوبات  
 قسم من الاسماء ليتناول الجملة لان الجملة قد وقعت مستثنى كما ان الجملة قد وقعت  
 حالاً يدكر ذلك اللفظ بعد الاو اخواتها اي احداً خواتمها اي اشباهها وهي ما خلا وما عدا  
 وحاشا بالميم المصدرية او لا سواء كان ممدودا ومقصولا وغير وليس ولا يكون  
 وتسمى هذه المذكورات اخواتها اصطلاحا فلا يكون جاء في زيد الا عمرو ومن باب  
 المستثنى تامل **ليعلم انه** اي شأنه لا ينسب اليه اي الى ذلك اللفظ ما نسب اليه شيء  
 نسب لك الشيء الى ما قبله اي ما قبل ذلك اللفظ هو المستثنى منه وهذا التعريف  
 لمطلق المستثنى فاذا عرفت المطلق صح التقسيم الى قسميه فلا يلزم تقسيم المجهول  
 على انه يشترط في التقسيم العلم على المقسم به ولو بوجه فالعلم بكماله لو اريد  
 بلفظها اطلق عليه المستثنى في اصطلاح النحاة ليس الا هو المذكور بعد الا واو احدى  
 اخواتها كما هو عبارة الكافية غاية ما في الباب هو العلم على المقسم به ولو بوجه وهو اي المستثنى  
 يرجع الضهير اليه الى لفظ وان صح رجوعه اليه لكون البحث من بحث المستثنى فتعينت  
 رجوعه الى المستثنى على نوعين فالجارد والمجرد في موضع الخبر متصل اي احدهما متصل  
 على انه خبر مبتداء محذوف يسمى متصل متصلا لاستثناء الشيء الذي متصل  
 وداخل في المستثنى من حين الاسناد اليه كما يشهد عليه المثال وهو اي المتصل ما  
 اي لفظ اخرج ذلك الشيء عن امر متعدد و اجزاء كما في قوله جاءني القوم الا زيدا او متعدد  
 من حيث الجزئيات كما في قوله ما جاءني احد الا زيدا فان الاحد متعدد من حيث  
 المفهوم الكلي لا متعدد اجزاء فالحد شامل لنوعه لمتعدد فلا يرد شبهة الخروج من  
 الحد بلا غير الصفة و اخواتها اي احداً خواتمها اي اشباهها نحو جاءني القوم الا زيدا  
 ومنقطع اي ثانيها منقطع وهو اي المنقطع المذكور بعد الا و اخواتها غير مخرج  
 بانتصاب غير على الحالية او خبرية لكان المحذوف او مفعول الاعراض او مفعول  
 مطلق للمذكور باعتبار الموصوف المقدر اي ذلك غير مخرج وفيه تامل وهو رفع على  
 انه خبر مبتداء محذوف وهو ظاهر عن الضهير المذكور متعدد بلا و اخواتها لعدم دخول



أي المستثنى في المستثنى منه حين الإسناد والخراج لا يكون إلا بعد لدخول فاذا انتفى  
 الدخول انتفى الخروج سواء كان من جنسه نحو جاء في القوم إلا زيد أي شيرا إلى القوم  
 الذي لا يكون زيد منهم في حال الإسناد أو من غير الجنس نحو جاء في القوم إلا حسارك  
 لهذا سمي المنقطع منقطعا أي منفصلا **فإن قيل** المستثنى المتصل ما أن يكون  
 واخرا حين الإسناد في المستثنى منه أولا فإن كان أولا يلزم التناقض في قول لقائل  
 بقوله جاء في القوم إلا زيد أو هو باش لوقوعه في كلام الله تعالى وإن كان ثانيا فلا يوجد  
 المتصل أصلا بل كان منقطعا فقط **أجيب عنه** بأن المستثنى داخل فيما قبله  
 حين الإسناد لكن هذا الإسناد خال عن الحكم لأن الحكم على ما قبله موقوف  
 ومتعلق بذكر المستثنى بأن دخل الحكم عليها لأن المستثنى هو الكلام الذي  
 يتوقف حكمه على عجزه فلا يلزم التناقض صرح به في غاية التحقيق لما كان  
 المقصود من التحو معرفة الأعراب الكدبيان أعراب المستثنى بقوله **واعلم** أعراب  
 المستثنى على أربعة أقسام هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها **اعلم** أن المستثنى على  
 أقسام ولا شك أن أعرابه على أقسام دونه لأنه شيء واحد وهو اللفظ المذكور فتقسم المستثنى  
 إلى أقسام ليس إلا باعتبار الأعراب فالنسخة الأولى أولى من الثانية تأمل وإنما  
 قال على أقسام ولم يقل على ثلاثة أقسام بطريق المحصر مع أنه لا يخلو من أن يكون  
 منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا لأن المرفوع لا يكون معربا بأعراب واحد بل بحسب العوامل  
 وكذا المستثنى الواقع بعد الألف في كلام غير موجب لا يكون معربا بأعراب واحد بل يختار  
 فيه البديل عما قبله فتوهم في المحصر أنهما مندرجان فيها أو زيد أعليها فلماذا قال  
 على أقسام بلفظ مبهم أو يجب عنه بأن الأعراب وإن كان على ثلاثة أقسام لكن بحسب  
 الظاهر وأما بحسب التحقيق فليس بمنحصر لأن حالة النصب وحدها على أقسام ينصب  
 على الاستثناء وينصب على لمفعولية وينصب على الخبرية وليس لا يكون على ما سيحتم  
 بعد ذلك وكذا حالة الجر على قسمين تأمل فلماذا قال فإن كان أي المستثنى متصلا واقعا  
 بعد الإحالة كونه الذي واقعا بعد الإحالة الكائن في كلام موجب وهو كل كلام لا يكون  
 فيه أي في ذلك الكلام حرف النفي ولا النهي ولا الاستفهام وإنما سمي موجبا لإثباته  
 احترازًا عما وقع في كلام غير موجب فإنه لا يوجد فيه النصب بل يختار فيه البديل  
 كما سيحتم بخلاف الموجب فإن النصب فيه واجب لأنه لو لم ينصب لكان مرفوعا  
 أو مجرورا أما الأول فلأنه لا يخلو ما أن يكون مرفوعا بالفاعل على البدلية ولا يجوز

ولا يجوز ابدال الـ لانه انما يصح اذا كان معنى الاستثناء باق فيه ههنا لم يبق معناه على حال  
الاستثناء تامل واما ان يكون مرفوعا بالصفة فانه ايضا لا يجوز لانه لا يدل على معنى  
كائن في القوم والغرض من الصفة ههنا او اما الثاني لانه ان كان مجرورا فلا يدخلوا اما ان يكون  
مجورا باضافة الـ اليه لا يصح كلمة الـ للاضافة لانه حرف ولاضافة في الاسم واما ان  
يكون مجرورا بحرف الجر وكلمة الـ ليست بحرف جر فاذا امتنع الرفع والمجرور يجب النصب  
فيه قطعا نحو جاءني القوم الازيد او منقطعا سواء كان في الموجب نحو جاءني القوم  
الاحمار او غيره وهدن الم يقيدة كما مر مثالها اي مثال الموجب والمنقطع انما وجب  
في المنقطع لامتناع موجب الرفع والمجرور في وجهين المذكورين تامل او كان  
المستثنى مقدا على المستثنى منه نحو جاءني الا اخاك احد وانما وجب النصب  
فيه على الوجهين المذكورين او كان المستثنى واقعا بعد خلا من باب خلا يدخلوا خلا  
وعلا من باب علا يعد وعد وابعث التجاوز عدلا كثيرا ايضا وانما وجب بالنصب لانها  
فعلان ماضيان فاعلها الضهير المستتر والمستثنى مفعول لهما وهو منصوب  
فان قيل هذا مسلم في عدلان معناه جاوز المتعدى الى مفعول لكن هذا  
التوجيه لا يصح في باب خلا يدخلوا لانه لا يصح اتصاف خلا زيدا على المفعولية اجيب عنه الامر  
كذلك الا ان باب خلا يدخلوا قد يتضمن معنى جاوز محذوف من ويتوصل الفعل  
اليه فتعدى بنفسه والترمو هذا التضمن والحذف والايصال في باب الاستثناء  
ويكون صورة المستثنى بلا التي هي امة الباب فان قيل الضهير في خلا وعدلان مذكور  
ومفرد وهو لا يصح ارجاعه الى القوم الذي هو اسم الجمع لان اسم الجمع كالجمع  
فكما ان للجمع ضمير الجمع كذلك اسم الجمع كما يقال الرجال قاموا فكيف تركيب في  
القوم خلا زيدا وعدلان اجيب عنه بان الضهير المفرد لا نسلم ارجاعه الى القوم بل  
معناه مصدر الفاعل لمقدر او اسم الفاعل ممداء وبعض مطلق من المستثنى منه تقديره  
جاءني القوم خلا وعدلان مجيئتهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا ثم قوله خلا زيدا وعدلان  
وقع مجموعا في محل النصب على الحالبة فان قيل الماضي المثبت اذا وقع حالا لا يدل  
من كلمة قد لفظا او تقديرا ولم يثبت ههنا اجيب عنه بان قد ههنا مضمرة وخلا  
اضماره ليكون مشابها لالا التي هي الاصل في باب الاستثناء فدخل قد على كلمة  
الا لا يجوز عليها صرح بها في الفوائد الضيائية فاطلب هناك وانما قيد

انتصابه بلاكثر لان بعضهم لا يوجب النصب فيما بعد هما بل يوجب الجرح على انها حرف  
 جرح قوله او كان المستثنى واقعا بعد ما خلا وما عدى اي بعد ما خلا وما عدى المصدر  
 بما المصدرية فتح ايضا وجب النصب لان ما المصدرية لا زمة للافعال فقوت و  
 تعينت كونها فعلا بلا تفاق وارتفعت شبهة الحرفية عنها فتعين النصب على  
 المفعولية وتوجيه صحة ارجاع المستكن في ما خلا وما عدى الى ما قبله على ما ذكره في  
 خلا وما عدى سابقا اعني اسم الناعل او المصدر او بعض مطلق من المستثنى  
 منه ثم اعلم ان قوله ما خلا وما عدى اي بعد تاويلها بالمصدر منصوب المحل على الظرفية  
 يتقدير المضاف تقديرة جاعى القوم وقعت خلو مجيئتهم او الجائى منهم او بعض منهم  
 زيد او كان المستثنى واقعا بعد كلمة ليس ولا يكون نحو جاعى القوم ما خلا زيدا  
 وما عدى زيدا فكان منصوبا اي المستثنى فهذه المواضع المذكورة كلها على لوجوب  
 كما مر وجهها تأمل ثم انتصاب المستثنى بعد ليس ولا يكون على الخيرية لباب  
 ليس ولا يكون واسمها ما استكن فيها وان كان المستثنى واقعا بعد لا غير الصفة  
 حال كون ذلك الواقع كائنا في كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذکور  
 فيه حقيقة يجوز فيه الوجهان النصب بلا استثناء والبدل عما قبله لصحة معنى  
 الاستثناء حال البدلية لان البدل في حكم تكرار العاقل وهو نفس الفعل لا الفعل  
 مع النفي والنهي والاستفهام نحو قولك ما جاءنى احد الا زيدا على صورة الاستثناء  
 فقولك ما جاءنى احد الا زيد ثابت على حقيقة واحدة فيصح الا بدال منه في  
 غير الموجب بخلاف الموجب فان قولك جاءنى احد الا زيدا على صورة الاستثناء  
 وقولك ما جاءنى احد الا جاء زيد بصورة البدل وهو تكرار العمل ليس ثابتا على  
 حقيقة واحدة كما لا يخفى ولهذا يجوز ان يؤل كل تركيب بتركيب اذا ثبت كونها على  
 حقيقة واحدة كتاويل الحال بالظرف وغيرها تأمل وقوله غير موجب يخرج الموجب  
 وقوله والمستثنى منه مذکور يخرج غير المذكور فان حكمه فيما سياتى وان كان المستثنى  
 مفرغا بان يكون اى المستثنى واقعا بعد لا في كلام غير موجب للحال ان المستثنى منه  
 هناك غير مذکور كان اعربها اى اعرب المستثنى ثابت بحسب العوامل اى ثبتت  
 بحال تقتضيهما العوامل من الرفع والنصب والجرح نحو ما جاءنى الا زيد مثال الرفع وما  
 رايت الا زيدا مثال النصب وما مررت الا بزيدا مثال الجرح وانما اعرب هذا المستثنى  
 بحسب العوامل لفرغها اليه من المستثنى منه فسد المستثنى بسد المصدر تثنى منه

وكل شيء اذا وقع في محل الغير قلده حكم الغير ويختص هذا المستثنى باسم المفرغ  
 لذلك والمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك به فان قيل اعراب المستثنى  
 المفرغ اما بنفسه او بما يقتضيه العوامل فعلى كل من التقديرين لا يصح اثباته اما  
 اوله فلانه يجب ان يكون منصوبا فقط لا مرفوعا ولا مجرورا لان نفس الاستثنائية  
 يقتضى النصب فقط كما لا يخفى واما ثانيا فلان اعراب المستثنى في صورة الجر ليس بعامل  
 المستثنى منه لان الجار مع المجرور لشدة الامتزاج ولا اتصال حذفا جميعا لا المجرور  
 وحده حتى يكون الجار فارغا الى المستثنى **اجيب عنه** بان المراد بقوله بحسب العوامل اي  
 بحسب شخصية العوامل او نوعيتها لان اعراب المستثنى في صورة الجر ورايضا بحسب  
 العوامل النوعية وان لم يكن شخصية لان جواز الجر على اقسام كذا في غاية التحقيق  
 في بحث الاستثناء تامل وان كان المستثنى واقعا بعد غير وسوى لمقصود الممدودة  
 وبعد حاشا عند الاكثر كان المستثنى مجرورا اما كونه مجرورا بعد غير وسوى مقصوبا  
 او ممدودا فلاضافة اليه واما كونه مجرورا بعد حاشا فلانه حرف جر عند الاكثر  
 ذهب بعضهم الى ان ما بعد حاشا منصوب بالمفعولية على ان حاشا فعل وفاعله  
 المستكن فيه نحو قولهم اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان بنصب  
 الشيطان قوله اعلم ان اعراب غير ما فرغ عن بيان اعراب المستثنى شرح في بيان  
 اعراب ادواتها فقر واعلم الخ واخذ ببيان كلمة غير من بين احوال الادوات لان الحرف  
 لا يقبل الاعراب ودخل وعدا وحاشا افعال ماضية ايضا لا يقبل لبنائه واما كون  
 كلمة سوى مقصورا او ممدودا فلعدم احتياجها الى البيان لا تهاظر وقد لازم  
 النصب في اياها كلمة ليس فانها ايضا ماضية واما لا يكون فهو فعل مضارع فاعرابه  
 اما الرفع بالتجرّد واما النصب بالنواصب واما الجزم بالجواز فبقيت من بينها  
 بالبيان كلمة غير كاعراب المستثنى بلا لكن لا مطلقا بل اذا وقعت في الاستثناء  
 لان الاعراب في ذلك المستثنى اعراب الا لكن لما كان الاحرفا غير قابل للاعراب  
 الاعراب وعاد اليه وصار المستثنى مجرورا بلا اضافة اليه على التفصيل المذكور  
 اي على ما سبق ذكره في المستثنى بالا من وجوب النصب فيه من الموجب المتقدم  
 والمنقطع وجواز النصب مع اختيار البديل في غير الموجب اعرابه على حسب العوامل  
 في صورة عدم ذكر المستثنى منه مثالها جاء في القوم غير زيد وغير حماد الى اخره  
 وانما صار اعراب غير كاعراب المستثنى بلا المشابهة كون كل واحد منهما في مغايرة

ما قبله لما بعدها فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون غير مبني المشابهة بلا الحرف  
قلنا الامر كذلك الا ان هذه المشابهة لم يثر في البناء لوجود الاضافة فيه وهي من  
خواص الاسم كذا في غاية التحقيق واعلم ان لفظ غير موضوع للصفة لكونه لا يلائم  
ذات مبهمه ما خوزة مع بعض صفاتها اعني المغايرة فيكون لصفة تقتضي الموضوع  
كسائر اسماء الصفات تقتضي موصوفها وقد تستعمل للاستثناء كما ان كلمة الامم موضوع  
للاستثناء وقد تستعمل كلمة الال للصفة المقتضية للموصوف مجازا لكن لا مطلقا بل  
اذا وقعت كلمة الال بعد جمع وانما شرط كونه واقعا بعد جمع ليوافق حال لصفة حال  
الاستثناء لان الاستثناء لا يكون الا من متعلق وذلك الجمع المذكور غير محصور لانه وان كان جمعا  
لكنه محصور بلا الال استغراقية او بلا الال الخارجية لم يتعد الاستثناء لتعيين دخول  
فيما قبل في صورة الاستغراق والتعيين في دخوله شرط صحة الاستثناء المتصل فاذا وجد شرط  
صحة الاستثناء المتصل فلم يتعد المتصل كذا المربوع الاستثناء في صورة العهد اذا  
اريد به القوم الذي يكون دخوله مستثنى فيه قطعاً او عدم دخوله فيما قبله قطعاً فاذا اريد  
احدهما لم يتعد الاستثناء متصلاً كان او منقطعاً واذا كان جمعا منكو وغير محصور  
الاعلى للصفة لتعد الاستثناء وذلك التعداد كما في قوله تعالى لو كان فيهما اى في الارض  
وعلى السماء آلهة جمع الاله الا الله بالرفع لفسد تاى السماء والارض لخرجاتا عن هذه  
الانتظام لا مكان المنازعة والتخالف فيها اى في الالهة والفساد ههنا ما خوزة عن  
خروج الشئ عن الانتظام لا يعنى المعدوم والعدم كما توهم فكلمة الاله هنا للصفة  
لا للاستثناء لتعدرة لان الالهة جمع منكو غير محصور فلم يتحقق شرط صحة  
الاستثناء وهو الدخول فيما قبله قطعاً في المتصل وعدم الدخول فيما قبله يقيناً  
في المنقطع ولعدم التيقن في دخول الله وفي خروجه عنها لتعد الاستثناء فحملت على  
الصفة وفي الآية مانع اخر عن الاستثناء وهو ان لو كان الاله هنا للاستثناء لكان مع  
الآية هكذا لو كان فيها الالهة المستثنى عنها الله لفسد تاى السماء والارض لخرجاتا عن هذه  
عنها وعدم الفساد لعدم الخروج فثبت التعدد دون التوحيد وهي نص في التوحيد  
فان قيل اثبات الدعوى بقول المدعى ممنوع عند الشرع فكيف يصح توحيد تعالى بقوله  
سبحانه اجيب عنه بان هذا المنع بالنسبة الى المخلوقات لا بالنظر الى الخالق لان الخالق منزلة  
عز النفس فلا يد هب من السمع الى جهة الكذب فيتحقق الصدق فان قيل انتفاء الفح  
ينبغي ان يكون بالاتفاق واصطلاح الالهة الوحيدة اجيب عنه بان الاتفاق لا يخلو اما ان يكون

بالتساوي ان يكون كل واحد مساويا في القوة والضعف او يكون بعضها غاليا على بعض  
 فالاول لا تسلم لان المساواة غير ممكن عند لعقل والثاني ايضاً باطل لان جانب المغلوب عجز  
 ثبت بحجج الله سبحانه تعالى وهو بعيد عن ان يعجز فان قيل كلفني في قوله فيها للظرفية  
 فيكون السماء والارض ظرفاً لله تعالى وهو منزلة عن المكان والزمان اجيب عنه بان كلمة  
 في ههنا بمعنى الامر تقديره لو كان لها الهة فلم يثبت للظرفية وكذلك قوله لا اله الا الله عز وجل  
 الله اعلم ان في المستثنى قواعد لها ان لا يكون المستثنى الا من الامر المتعدد والا لزم  
 استثناء الشيء من نفسه ذاباطل ثانياً ان يكون ذلك المتعدد اعم من ان يكون لفظياً  
 او تقديرياً والثالث انه يجوز تقديمه على المستثنى منه رابعاً انه لا يجوز ان يتعد الاستثناء  
 بغير حرف العطف من التعدد الواحد بالعطف يجوز ان نصب المستثنى الواحد ثابت  
 بتشبيه المفعول دون الثاني والثالث اما بالعطف فيجوز لا يقر جاعلي القوم الا زيد الا  
 عمر ايدون العطف بل يقال جاءني القوم الا زيدوا الاعراب وخامساً ان دخول المستثنى  
 فيما قبله حين الاسناد شرط قطع الصحة استثناء المنقطع فحق حصل العلم والجزم صح  
 الاستثناء والا فلا وغيرها من القواعد التي ذكرت في المطولات **فصل القسم التاسع**  
 خبر كان واخواتها هو المسند اي المسند به بعد دخولها اي بعد دخول كان واحداً اخواتها  
 والمراد من الدخول ايراث اثرها فيه قوله هو المسند شامل لجميع المسندات وقوله بعد  
 دخولها يخرج ما عداه واذا من الاسناد اسناد جديد فلا يرد شبهة اسناد المسند اعرفت  
 من معنى الدخول لا يرد كان زيد يقوم ابوه وحكمه اي حكم خبر كان واحداً اخواتها حكم  
 خبر المبتدأ في الاقسام من كونه مفرد او جملة او معرفة او نكرة وفي الاحكام من كونه لفظاً  
 او متعدداً او مثبتاً او محذوفاً وفي الشرائط من كونه مفرد او جملة مشتملة على عائد ولا  
 محذوف الا بقريظة الا انه اي الشان يجوز تقديمه اي الخبر على اسمه اي اسم كان قوله يجوز تقديمه  
 ثم حذف قوله في وقت طلبها ختصاراً فيقيد قوله الا انه يجوز تقديمه على اسمه اي الخبر  
 مع كونه معرفة لعدم الالتباس بين الاسم والخبر باختلاف الاعراب الواقع عليها وهذا  
 تقديم الخبر مع كونه معرفة لعدم الالتباس اذا كان اعرابها لفظياً او في احدهما  
 لفظياً وفي الآخر تقديرياً واما عند الالتباس فان حكمه حكم خبر المبتدأ بخلاف خبر  
 المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديمه على المبتدأ للزوم الالتباس بينهما ايضاً  
 لا تخاد اعرابها نحو كان قائماً زيد ببقاء عمل كان في خبره وهو النصيب بقاء عمله في  
 اسمه وهو الرفع واعلم ان في باب خبر كان قواعد اولها ان يكون الخبر اسماً

او غيره نحو كان زيد قائما او في الدار وثانيها انه يجوز تقديم الخبر على الاسم من كل فعل  
 من الافعال الناقصة وكذا على نفس الافعال الناقصة غير ما هي مصدر ردة بكلمة ما  
 وثالثها انه لا يجوز حذف نه نحو كان زيد بخلاف الخبر لا لتباسح بكان التامة نحو كان  
 زيد اي ثبت زيد بخلاف كان فانه يجوز حذفه ورابعها انه جميع احوال خبر المبتدأ  
 الا ما استثنى المصنف **فصل** القسم العاشر اسمان واخواتها اي احدى اخواتها  
 اي نظائرها وانما صدر بالبحث بان المكسورة وغير عما يبقى منه بالاخوات لكثرة  
 استعماله وهو المستدالي بعد دخولها اي بعد دخول ان واحدى اخواتها ولما  
 قد عرفت من معنى الدخول لا يرد ان زيدا ابوه قائم نحو ان زيدا قائم **فصل** الحادي  
 عشر المنصوب بلا التي ثبت لنفي صفة الجنس وحاله قالعبارة بحذف المضاف  
 وانما عبر عن اسم لا بالمنصوب لانه ليس اكثر من المنصوبات ولا كلمة منها فلا يجوز  
 عدة من المنصوبات مطلقا وانما قد المضاف لي مطابق المثال بالممثل له والافلا  
 يطابق المثال بالممثل له لان ما في قوله لا غلام رجل في الدار ليس لنفي جنس غلام  
 الرجل بل لنفي صفة وهي الثبوت او الحصول لان النفي متوجهة الى نفي الصفة  
**فان قيل** الفرق بين لاهذه وبين لا المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس اي لنفي  
 الصفة نحو لا رجل افضل منك **اجيب** بان لا التي لنفي الجنس لنفي الصفة عن ماهية  
 الشيء حقيقة بخلاف لا المشبهة فانه ينفع الصفة عن الفرد لا عن الحقيقة وبان لا التي  
 لنفي الجنس يعمل عمل حروف المشبهة بالفعل بخلاف لا المشبهة بليس فانها تعمل عمل  
 ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب قوله هو المسند اليه جنس شامل له والغيرة  
 وقوله بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد نحو لا غلام  
 رجل ابوه قائم وبهذا القدر يتم جدا لاسم جمعا ومنع الكثرة اراد ان يذكرا من منصوب  
 بها فتم اليه قوله يليها الى اخره لان مجرد وقوعه مسندا اليه بعد دخولها لا يوجب  
 عمل لنصب لانه قد يبنى على النفي نحو لا رجل في الدار في صورة عدم الاضافة وقد يكون  
 مرفوعا نحو لا حول ولا قوة في التكرار بل المنصوب التي يوجد فيه ثلاثة شرائط احدها  
 الابلاء ولا اتصال وثانيها التكرار وثالثها الاضافة فاذا وجد هذه الشرائط جميعها  
 كان منصوبا ولا فلا ولهذا اقال يليها اي المسند اليه كلمة لا فالضمير المرفوع المستتر  
 عائد الى المسند اليه والبارز الى كلمة لا والمجموع اما حال عز الضمير المحرور في الية وعن  
 ضمير اليها قوله نكرة بالنصب حال من الضمير المستتر في يليها قوله مضافة

ايضا بالنسبة حال عنه وانما شرط الابداع لانه لا تعمل في المفعول لضعفه وانما شرط  
الاضافة لانه لو لم يكن معناه او مشابها له فهو مبني على الفتح كما سيحكي وانما شرط  
التكرار لان لا تعمل في المعرفة لانها وضعت لنفي صفة الجنس نحو لا غلام رجل في  
الدار ومشاها بها وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام كلمة اخرى نحو لا عشرين درهما  
كالمعنى في الكيس مثال المشابهة لان معنى عشرين لا يتم الا بذكر تمييزه فان قيل اسم لا اذا  
كان مضافا ينصب فقوله لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف مع انه اجري عليها نحو  
الاضافة وهي اثبات الالف في ابا وسقوط النون في غلامين اجيب عنه يانه وان لم يكن  
مضافا لكنه مشابه بها اي بالمضاف تامل كذا في الفوائد الضيائية ثم لما فرغ عن  
بيان حلال اسم وبيان حد النصب شرع الآن في بيان فوائده قيود النصب هي الابداع  
والنكارة والاضافة وان كان اي الذي ثبت بعد كلمة لا تكرة بالنصب لانه خبر كان  
ولا اسم الموصول مع الصلة قوله مفردة ايضا بالنصب لانه صفة تكرة فهو اي ذلك  
الاسم من حيث انقضاء شرط الابداع ووجود شرط الابداع والنكارة مبنيا على ذلك  
الاسم على الفتح نحو لا رجل في الدار اما كونه مبنيا فلتضمنه معنى من تقديره لا من  
رجل في الدار وانما كان متضمنا بمعنى من لانه محمول على جواب سوال مقلد فليس  
بكلمة من الزائدة كانه قيل امن رجل في الدار واما كونه على الحركة فلانه بناء عرضي  
فلا يقوى قوة السكون واما كونه على الفتح فلان الفتح اخف الحركات وان كان اي اسم  
لا معرفة سواء كان مفصولة او غير مفصولة مضافة او غير مضافة فهنا اربع  
صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا زيد ولا عمرو ونحو لا غلام زيد في الدار ولا غلام  
بكر ولا فيهما غلام زيد ونكرة مفصولة بينهما اي بين اسمين لا سواء كان مضافا  
ولا نحو لا فيهما رجل ولا امرأة ولا فيهما غلام رجل ولا غلام امرأة كان مرفوعا اي اسما  
من حيث انتفاء شرط النكارة والابداع مع وجود شرط الابداع مرفوع بالابداع  
ويجب تكرير لامع اسم اخر لكنه لا بنفسها كونه مرفوعا فلان لا تعمل في المعرفة  
لان في النكرة المفصولة لما بيناه فبقيت على ما قبله واما كون لا مكررا فلان كيد المنفى الاولى  
واما كون الاسم مكررا فمطابقة جواب سوال كانه قيل زيد في الدار امرؤ فقال في جوابه  
لا زيد في الدار ولا عمرو فان قيل اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فقوله  
تضية لا ابا احسن لها معرفة لان ابا احسن كنية لعلي ولا رفع ولا تكرار اجيب عنه يانه ما قول  
بالنكرة اعني قضية لا فاصل لها لا اشتها ر علي بالقاصل بين الحق والباطل تقول



وتقول لا زيد في الدار ولا عمرو مثال المعرفة و تقول لا فيهما رجل ولا امرأته مثال النكرة  
المفصولة ويجوز في مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه اى في كل تركيب كر فيه  
لا مع اسم اخر نكرة مفردة غير مضافة يجوز فيه خمسة اوجه بحسب الظاهر اما بحسب التحقيق  
في زيد عليها لان صورة الرفع يحتمل ان يكون لا بمعنى ليس ان يكون للتبرئة وان  
يكون لاملغاة عن العمل وان يكون محمولا على جواب سوال مقدر لكن بحسب  
الظاهر الرفع فقط آحادها فتمها على ان لا في كلا الموضوعين اى المعطوف والمعطوف  
عليه لنفى الجنس النكرة للمفردة غير مضافة اذا وقعت خبر لا مبني على الفتح كما ذكرناه من  
تضمن معنى الحرف ثم انه يجوز فيه عطف الجملة على الجملة بتقدير قولنا لا حول موجود بشئ  
الا بالله ولا قوة موجود بشئ الا بالله فقوله الا بالله في الموضوعين خبر لا حول لا قوة لكن  
حذف من الجملة الاولى اكتفاء السابق باللاحق فقبل لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز فيه  
ايضا عطف المفرد على المفرد بان تقدر لها خبر واحد بان يقال لا حول ولا قوة موجودا  
الا بالله ورفعها بالله يحل على جواب سوال مقدر رفعها من فروع ان في السؤال على الابتداء فكذا  
في الجواب لي مطابق للجواب السؤال ثم يجوز فيه ايضا الوجهان المذكوران اعنى عطف الجملة  
وعطف المفرد وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا لنفى الجنس واما  
نصب الثاني فلان كلمة لا يعتبر رائدة بناء على ان زيادة لا بعد او العطف قياس قوة  
بالنصب محمول على نفي حول او على محل لقريب تاثل وفيه ايضا يجوز الوجهان المذكوران  
و فتح الاول ورفع الثاني اما فتح الاول فلان لا لنفى الجنس واما رفع الثاني فلان كلمة لا  
يعتبر رائدة على ما مر والثاني معطوف على الاول باعتبار محل البعيد هو الرفع بالابتداء  
ففيه ايضا يجوز الوجهان ورفع الاول وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا بمعنى ليس اسه من  
المرفوعا وخبره موجودا بالنصب واما فتح الثاني فلان لا لنفى الجنس ففي هذه الصور لا يجوز  
الاعطف الجملة على الجملة دون عطف المفرد على المفرد لعدم اتحادهما في الخبر تامل وقد  
يجد على المضارع المجهول اسم لاهذه لقيام قرينة اى قى قى قرينة فاللام للوقت لا لاجل ان  
قيام القرينة ليس على الحذف بل لعل الاختصاص والايجاز والقرينة اعم من ان يكون مقالية وحالية  
نحو عليك اى لا بأس عليك والقرينة ههنا دخول الحرف على الحرف علم ان جواز حذفية اسم لا  
مشروط بذكر خبره واما عند حذف الخبر فلا يجوز حذف الاسم للزوم للاجفاف لعسلة اما قوله لا زيد  
نسلم انه ملحقة الاسم والخبر جميعا بل حذفه لان الكاف ان جعلنا واسما كما هو من هذا الخشفت الخبر  
مخذوف تقديره لا مثل زيد موجود وان جعلناه حرفا كما هو مذهب سيبويه فالاسم حذو

محدوف تقديره لا احد كزيدى لا احد موجود كزيد كذا في الفوائد الضيائية فصل  
القسم الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين وفي بعض النسخ المشبهتان بالرفع في لا يصح  
ان يقع صفة ما ولا لانها مجروران لوقوعها مضافا اليه الا ان يكون من باب حدث  
المبتدأ وقع الصفة بالرفع والجملة وقعت صفة فيكون من قبيل الحمد لله اهل الجنة  
اي هواهل الحمد بليس في النفي والدخول ولهذا يعمل عملها الاصلية وهو تقديم الرفع  
على المنصوب هو اي خبر ما ولا المسند بعد دخولها اي بعد دخول حدها فلا يترشح <sup>المعجزة</sup>  
وباعرف من معنى الاسناد اعني كونه جديدا ومعنى الدخول اعني ايراث الاثر لا يرد ايضا شبهة  
اسناد المسند لا يرد ما زيد يضرب ابوة وايض المراد بالمسند المستل الى استا بلا صلة لا لتبعية  
بقربينة ذكر التوابع بعدها فلا يرد ايضا المعطوف على حدها والبدل عن احدها نحو ما زيد قائما  
مثال كلمة ما ولا رجل افضل من كلمة كلمة او انما مثلا بالمعروفة ولا بالنكرة لان لا تعمل في  
المعرفة وذلك لان عمل ما ولا ليس الا لمشابهة ما وليس شأبهما اتم لان كلمة ليس تنفع الحال ما كذا  
بخلاف لان مشابهة لا بليس ليس باتم لان ليس تنفع الحال او تنفع المطلق فاقصر عمل على  
احدها اي على المنكرة او المعرفة وانما خصت بالنكرة لان المعرفة لوجودها لان التكرار مناسبا للاطلاق  
اولا لما نزل عن درجة نظائره وهو اختصاصها باحد ما اي المعرفة والنكرة اعطى لها الاصل وهو  
النكرة لعلها يلزم الاجاف لعلها وضعفه له اما مفرض على ما واراد الاستعمال والسمع حيث قال الشاعر  
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح بحيث وجد على النكرة وهي براح فاقبل لان سلم لا  
في لا براح لا المشبهة بليس بل التي لنفي الجنس لوجود الرفع في مدخولها <sup>اجيب</sup> بان مجرد وجود  
الرفع لا يكفي لصحتها ما لو يوجد هناك تكرار الاسم ولا تكرار في البيت تامل ان قيل اذا كان  
مختصا بالنكرة فلا يكون مما يدخل على المبتدأ ولا المبتدأ الا يكون الامعرفة فلم يكن مشابها  
بليس كما لا يخفى <sup>اجيب</sup> بان ذلك النكرة وان لم يصلح للابتداء قبل دخوله الا ان بعد دخوله  
تصلح للابتداء باعتبار ما يؤهل اليه كالتصديق على المبتدأ والخبر فيكون مشابها  
بكلمة ليس انتهى لما فرغ عن بيان اثبات عمل ما شرع الان في بيان ابطال عمل ما شرع فقال  
وان وقع الخبر اي خبر ما بعد الا الناقضة لذلك التلغ وانما خصت ما لان كلمة الا لا تترادف  
بعد الا وكذا كلمة ان لا تترادف مع لا في استعمالهم نحو ما زيد الا قائم بالرفع او تقدم الخبر  
اي خبر ما على الاسم اي اسم ما نحو ما قائم زيد بالرفع ايضا او زيدان بعد ما نحو ما ان زيد  
قائم بالرفع ايضا بطل عمل ما بطلانا كما رايت بطلان عمله فرايت ههنا  
بمعنى روية البصر فلم يقتض الامفعولا واحدا في الامثلة المذكورة وانما بطل العمل

له فيبانه يق  
لا رجل  
الا افضل  
منك

في هذه الصور المذكورة كلها لضعف في العمل فتقو جد النفي والترتيب ولا يلاء كان عاملا  
 ولا فلا في الصورة الاولى انتقض النفي الموجبة لمشابهة المقتض لعله وفي الصورة الثانية  
 انتفى الترتيب وفي الصورة الثالثة انتفى الالاء ولا اتصال الملائم لعمل لضعف هذه  
 اي عملة ما ولا لغة اهل الحجاز وفي بعض النسخ وهذا اي عمل ما ولا بتد كير اسم الاشارة و  
 وجه حمل اللغة عليه باعتبار انه مصدر يستوي فيه المذكور والمؤنث وفيه تامل انما يكونان  
 عاملين على لغتهم بالقياس على كلمة ليس مع انه يؤيد من هبهم قوله تعالى ما هذا بشرا  
 وما هن امهاتهم بالنصب في الصورتين واما بنو تميم فلا يعملونهما اي ما ولا اصلا اي في كل وقت  
 فيكون اصلا منصوبا على الظرفية وانما لم يعمل على لغتهم لانها وان كانتا مشابهيين بكلمتين  
 لكنها ليستا بثابت على طبعه وهو الاختصاص بالجملة الاسمية لان ليس مختص بها وهما يعان  
 ما قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم فنصوب بنزع الخافض تقديرة ما هذا بشرا وما هن  
 بامهاتهم فان قيل ما السرفى ارجاع المجرور بعد حذف الخافض الى النصب اجيب عنه لان المجرور في  
 الحقيقة مفعول به وهو المنصوب فاذا حذت الجار لفظا رجع الى اصله كذا في بعض المحررات  
 قال الشاعر عن لسان بنى تميم فقول له قال الشاعر اشارة الى التمثيل التمسك بربيعه فهمه  
 اي رب مهفهف قالوا الواو ههنا بمعنى رب لهذا الاستحقاق الصدق يقتضيه التنكير في مدح  
 والتقدير يم على متعلقة كما اقتضاه رب كالفصم قلت له فالجار مع المجرور متعلق بقلت وكذا  
 قوله له صلة لقلت ايضا انتسب هذه الجملة مقولة لقوله قلت فقال فاجاب ما قتل المحرم  
 برفع حرام فقال فعل فاعله الضمير المستكن فيه فاملغاة عن العمل ما بعد ابتداء وخبرة  
 مرفوعان والجملة مقولة القول والمجموع جواب لقوله انتسب فاقبل قوله ما قتل المحرم ليس  
 بجواب لعدم وجود المناسبة والمطابقة بينهما اذا السؤال عن الانتساب للاصل الجواب بالقتل  
 ايضا لا يلائم التمثيل التمسك لوجود الضعف فيه اجيب عنه بان المطابقة بين الجواب والسؤال  
 ههنا حاصل لانه لما قال حرام بالرفع فكانه قيل لشاعر من بنى تميم لان الرفع ليل في لغتهم  
 او مجاب عنه بان الشاعر سائل عن الانتساب علق به قتل نفسه ايضا فكانه قيل ان لم ينتسب  
 فانا من المقتولين انت قاتل لنا فوجب عليك عقوبة فالشاعر اخذ صيغة القتل فاجاب  
 عنها اي عن السؤال وما يتعلق به بقوله ما قتل المحرم لما فرغ عن بيان المقصد الثاني  
 شرع الان في بيان المقصد الثالث فقال **المقصد الثالث** في المجرورات قد بينا تاويله  
 بما عرفت في المقصد الاول والثاني من كون المقصد بمعنى المقصود وكلمة في فتاويل  
 المبتدأ تقديرا للمقصد الثالث في المجرورات الاسماء المجرورة ولما كان لام الجنس مبطلا للجمعية

صارت الاسماء بمعنى الاسم صح توصيفه باللفظ المفروض وهو المجرور وايضا يصح حمل هون في قوله وهو المضاف اليه ان جعل هو ضميرا للفصل فقط وفي بعض النسخ الاسماء المجرورات بلا لفظ وكذا قوله هي المضاف اليها بتانيث الضمير فحاجته الى هذا التاويل وهو المضاف اليه فقط فان قيل هذا الحد ليس شاملا لبعض افراده لخروجه بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والقي بيده فان كل واحد منها مجرور ولم يكن المضاف اليه اجيب بان هذا التعريف ما اول بقولنا هي المضاف اليه ما يشتمل على علاقة للمضاف اليه فقوله بحسبك درهم وكذا الاخران وان لم يكن مضافا اليه لكنه مشتمل على علاقة للمضاف اليه وهو المجرور لما كان معرفة المجرور موقوفا على معرفة المضاف اليه شرع في تعريفه فقال هو اي المضاف اليه كل اسم والحق ان يقال كل لفظ مقام اسم ليتناول الجمال يضربا بقصد الكلام حيث ذكر المضاف في خواص الاسماء دون المضاف اليه اللهم الا ان يجاب عنه بان فيه اختلافا فذهب بعضهم الى ان المضاف اسم فقط بخلاف المضاف اليه فانه اعم من ان يكون اسما او جملة وذهب بعضهم الى ان المضاف اليه كلاهما اسمان وهو مذهب سيبويه صرح في القاموس الارشاد نسب اي الى فاك الاسم شئ مفعول فالم يسم فاعله لقوله نسب على صيغة المجرور والمراد بالشئ اعم من ان يكون اسما او فعلا كما يشهد به قول المصنف فيما بعد بواسطة حرف الجر لفظا اي حال كون ذلك الحرف ولفوظا نحو مرت بزيد هذا بخلاف مذهب القوم حيث ليسوا اقاثلين بلاضافة لكن زيد سيبويه اطلق المضاف اليه لكونه ولفوظا او مقدر او تابع المصنف مذهب كذا فهم من الفوائد الضيائية ويعبر عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه جار ومجرور وان كان بالحقيقة مضافا ومضافا اليه مذهب سيبويه وتابع المصنف او تقدير اي حال كون ذلك الحرف مقدر او فعلا زيد تقديره غلام لزيد يعبر عن اي عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه الحقيقة وهذا التعبير موافق لجميع المذاهب اعني مذهب القوم ومذهب سيبويه مذهب تابعه كالمصنف لما فرغ عن بيان حقيقة المضاف اليه شرع الان في بيان ما يضاف للاضافة ويعاندها فقال ويجب اي يلزم تجريد المضاف دون المضاف اليه عن التنوين مطلقا سواء كان من خواص الاسماء او لا كالترنم وعن ما اي عن الذي يقوم مقامه اي التنوين في الانقطاع كتون التثنية والجمع وانما شرط التجريد عن التنوين لان الاضافة توجب اتصال المضاف بالمضاف اليه وهي علامة الانقطاع فبين اثرهما واقتضاها منافاة ولما التجريد عن التنوين فلا يعارض عن ذلك التنوين فقط او عن الحركة او عنها على الاختلاف الذي ذكرناه في صدر الكتاب تأمل فيها الجملة محمب تجريد المضاف عن التنوين لان تأنيب الشئ له حكم المنوب نحو جاءني غلام زيد

له قال النحوي  
سيبويه المجرور  
حرف الجر لفظ  
مضاف اليه لفظ  
غير ما هو لفظ  
المشهور  
لانها اذا اطلق  
المضاف اليه  
لا يراو به المجرور  
جرت الجبر

غلام بالتنوين ثم لما اضيف سقط التنوين بالاضافة فصاعدا غلام زيد وكذا قوله غلاما زيد  
 اصله غلامان ثم لما اضيف سقط النون لاجلها وكذا قوله مسلمو ومصر اصله مسلمو وسقط  
 النون للاضافة فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعل المعرفة عالما في نحو النجم والثريا  
 والصعق عند ابي العباس في لزوم تعريف المعرفة قايلا لهم جوزوا هذا وذلك قلنا لا نسلم  
 ان في هذه الامثلة تعريف المعرفة بل فيها زوال التعريف بالحصل باللام والاضافة وحصول  
 التعريف الاخر وهو التعريف بالعلمية فانها حركات اعلاها لم يبق فيها الاشارة الى معلومتها  
 باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرفة بل تبديل تعريف بتعريف صرح به في  
 الفوائد لضبابية واعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف الجر لا يظهوره لانه يسمى مضافا  
 ومضافا اليها اصلا كما يكون منقسما الى اقسام هو اللفظية والمعنوية فان قيل هذا التقسيم  
 ياطل لعدم وجود حرف الجر مقدرا في الاضافة اللفظية والمصير قسم الاضافة التي بتقدير  
 حرف الجر الى الاضافة للمعنوية واللفظية اجيبه بان الاضافة اللفظية محمولة على  
 المعنوية وذلك لان الاضافة اللفظية فرع المعنوية في الاضافة فينبغي ان لا يخالف الاصل  
 بان يختص بالفعل او يعم الاصل بان يكون في الاسم والفعل اذا لم يكن مخالفا اعطى له  
 حكم الاصل فيكون حرف الجر مقدرا في اجاب بعض لفضل عن ان الصفة لا تخلو وان  
 تكون الصفة مضافة الى الفاعل نحو زيد الحسن الوجه في بتقدير من اى من حيث الوجه  
 وان كانت الصفة مضافة الى المفعول في بتقدير الامر نحو ضارب زيد بتقديره ضارب  
 لزيد فبالجملة لا تخلو من تقدير حرف الجر وان لم يبين المصنف كتابته لاني كتابته في غيري في شرو  
 فان قيل فعلى هذا يكون للتخصيص فلا يصح قوله فيما بعد ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كما  
 هذا للتخصيص اتعا قبل الاضافة الى الفاعل المفعول ثم بالاضافة يحصل لتخفيف فقط ما  
 افاذ الاضافة فيصح قوله ولا تفيد الا تخفيفا على تسعين معنوية اى منسوبة الى المعنى اللفظية  
 اى منسوبة الى اللفظ وانما قدم المعنوي على اللفظية مع ان اللفظ اصل بالنسبة الى المعنى  
 المعنوية اكثر فائدة من اللفظية كما سيحكي من بعد هذا التقسيم باعتبار شرائطها الى  
 المعنى واللفظ او الى اللفظ فقط ولما المعنوية فكلمة لما للتفصيل لسبق اجمالها في اى  
 علاقتها ان يكون المضاف غير صفة وانما قدر اللفظ علامتها ليصح الخلق واللام يصح حمل المكون  
 على الاضافة تامل مضافة بالجر على انه صفة لفظ صفة في شملها كان المضاف ما جامل نحو غلام  
 زيد لكون المضاف غير صفة ولما كان المضاف صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو  
 مصارع مصر وكريم البلد لكون الصفة غير مضافة الى معمولها ايضا وه

مع الاضافة مضمون  
 في المضاف تعريف  
 في تخصيصها  
 في اللفظية  
 المعنى - ١١٢

وهي اى الاضافة المعنوية من حيث النسبة المتصورة بين المضاف والمضاف اليه على  
ثلاثة اقسام وان كان العقل يقتضيان يكون على خمسة اقسام لان النسبة بين  
المضاف والمضاف اليه لا يكون الا خمسة احد هان نسبة مباءينة وثانيتها نسبة  
متساوية وثالثها نسبة اعم مطلقا ورابعها نسبة اخص مطلقا وخامسها  
عموم وخصوص من وجه لكن لما كان اضافة المساك الى المساك متمنعة وكذا اضافة  
الخاص الى العام متمنعة لعدم الفائدة في هذه الاضافة فانحصرت في ثلاثة اقسام احدها  
اما ان يكون بمعنى الامران كان المضاف اليه مباءنا للمضاف ولا يكون ظرفا له نحو غلام زيد غلام  
لزيد فان زيدا يباين للغلام ولا يكون ايضاً ظرفاً. واما بمعنى من فيما اذا كان المضاف اعم مطلقاً  
من المضاف اليه كشجر الاراك وعلم الفقه وفيما بينها اعموم وخصوص من وجه نحو خاتم فضة  
اي خاتم من فضة بمعنى من البيا نيتاً وبمعنى في نحو صلوة الليل اي في الليل فيما  
اذا كان المضاف اليه مباءنا للمضاف لكن ظرفا له نحو ضرب اليوم فان اليوم مباءن  
الضرب لكن ظرفا له اي ضرب في اليوم واما اخص هذه الحروف مزبين الحروف والمجارة لان  
الظرف يناسب الكلمة في اللظرفية واعمية المضاف يقتضيه البيان وكلمة من للبيان مناسبة  
له المباءن يقتضيه الاختصاص الامر للاختصاص فلهمذا اخصت دون غيرهما فرغ عن  
اقسامها شرع في فوائدها وذلك لان الاضافة صنع اخر طار على الافراد وكل صنع لا يد  
له من الفائدة المترتبة عليه الا بعد عبثاً فقال وقائدة هذه الاضافة تعريف للمضاف  
ان اضيف ذلك المضاف الى معرفة من المعارف بلا واسطة او بواسطة واحدة او  
بواسطتين او بواسائط وانما عرف بتعريف المضاف اليه لان المضاف في قوة المضاف  
اليه نحو غلام زيد نحو وجه غلام زيد ووجه فرس غلام زيد هلم جراً قان قيل يفهم من  
هذه العبارة ان كل نكرة ان السندات الى المعرفة يصير معرفة والامر ليس كذلك فالصواب  
ان يقال تفيد تعريفامع المعرفة بكلمة مع لا بكلمة الى التي للطرف والجهة كما هو عبارة  
الكافية حيث قال وتفيد تعريفامع المعرفة اي مجموع الهيئة التركيبية موضوع  
لمعلومية المضاف ومعهودية لان نسبة الامر الى معين يستلزم معلومية المضاف  
ومعهودية والا لزم كوز الفعل المسند الى المعرفة معرفة وذا باطل قطعاً للزوم  
هذه التنكير في الفعل ايد اللهم الا ان يقال لما كان تعريف المضاف بانضمام المضاف  
اليه اسند التعريف اليه تجوز ان قيل هذا الحكم ليس بشامل لغيره ونحوه مثل شبه  
نظير لانها لا تعرف بلاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام اجيب عنه بان المتوغلات

في الابهام مستثنى عن هذه القاعدة انتهى وتخصيص اي المضاف ان اضيف ذلك  
 المضاف الى نكرة والتخصيص عبارة عن قلة الشركاء عما يشاركه في الجنس نحو غلام  
 رجل فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين الرجل والمرءة فلما اضيف الى الرجل  
 تخصص به لما فرغ عن بيان الاضافة للمعنوية شرع الان في بيان احوال الاضافة  
 اللفظية فقال اما الاضافة اللفظية فهي اي علامتها ان يكون المضاف صفة اي  
 اسم متقاد الاعلى ذات مع الوصف وخرج به المصادر كلها عن الاضافة اللفظية نحو  
 اعجبتى ضرب زيد وان كان مضافا الى معمول لان المضاف ليست صفة بهذا المعنى  
 بل اعراض وخرج به ايضا الاسماء الجوامد كالغلام وغيرها مضافة الى معمولها  
 واحترز به عن الصفة التي لا تكون مضافة الى معمول لها نحو مصارع مصر وكريم  
 البلد وهي اي الاضافة اللفظية ثابتة وكانت في تقدير الاتصال اي في منزلة  
 الاتصال الكاش في اللفظ فقط يعنى وان كانت الاضافة تقتضى الاتصال الاحتجاج  
 لكن هذا الاتصال والامتزاج بمنزلة الاتصال لبقاء معنى العاملة والمعمولية  
 التي قبلها حين الاضافة وعدم شرائطها في معنى المضاف بل كان باقيا على حاله  
 قبل الاضافة فالجر وبها كلاجر وويل مرفوع او منصوب نحو ضارب زيد من قبيل  
 اضافة الصفة الى المفعول وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة الى الفاعل فائدتها  
 اي الاضافة اللفظية هو تخفيف في اللفظ فقط سواء كان في لفظ المضاف وحده  
 كسقوط التنوين ونونى التثنية والجمع او في لفظ المضاف اليه حده كسقوط الضمير  
 منه واستتاره في الصفة او في المضاف والمضاف اليه جميعا نحو ضارب زيد ضارب  
 زيد والقائم الغلام اذا صله القائم غلام فخذ الضمير واستتر في القائم واضيف  
 للتخفيف تاقل كذا في الفوائد الضيائية ثم اعلم انه لاجل التخصيص جاز الضارب  
 زيد والضارب زيد وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان سقوط التنوين  
 منه حصلت باللام دون الاضافة وهذه المنع ثابت عند الجمهور خلافا للفراء  
 فانه يجوز التركيب الضارب فزيد ايضا لوجه اما اولاه فلتنقدم الاضافة على اللام  
 وحصول التخفيف به اولا واجاب عنه بان تاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة  
 ليس على ما يقبله الطبع السليم والعقل اما الحمله على الضارب  
 الرجل واما الحمله على الضاربك واجاب عنها بان هذا الحمل يستلزم حمل  
 المحمول وذاضعيف لان الضارب الرجل محمول على الحسن الوجه الضارب محمول

على الضار بك فيمن قال انه مضاف ومضاف اليه لما كان المضاف لا يخلو اما ان يكون  
 اسما صحيحا او الجارى مجرى الصحيح او كان منقوصا واويا او يائيا ولكل واحد منها  
 احوال واحكام مختلفة غير سقوط التنوين والنون اشار المصنف الى بيانها فقال واعلم  
 انك اذا ضفت الاسم الصحيح او الجارى مجرى الصحيح الى ياء المتكلم كسرت آخرة  
 لمناسبة الياء واسكنت ياء المتكلم للتخفيف او فتحتها اي الياء كغلامى فى الصحيح  
 ودلوى وطبى فى الجارى مجرى الصحيح وان كان آخر الاسم ياء مكسورا ما قبلها ادغمت  
 الياء فى الياء لوجود المتجانسين وفتحتها اي ياء المتكلم لزوما من غير ان تسكن  
 لغلا يلقى الساكنان تقول فى القاضى بلا دغام وان كان آخرة واو امضموما ما  
 قبلها قبلتها اي الواو ياء تخفتها من الواو فيجعل الواو ياء لا الياء واو الثقل الواو من الياء  
 ثم ادغمت الياء فى الياء لوجود المتجانسين وابدلت الضمة اي ضمة ما قبلها بالفتح  
 لمناسبة الياء كما تقول فى مسلمون جاء فى مسلى حين الاضافة ولما توهم ان  
 الاسماء الستة ايضا اسماء اخرى او مضموم ما قبلها كسلمون فينبغي ان يكون  
 حالها كحال فقال وفى الاسماء الستة التى مر البحث عنها يكونها غير مضافة الى  
 ياء المتكلم ومضافة الى ياء المتكلم تقول جاءنى ابي واخى انخ فقط +





